الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٢٢**

الخميس، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥

خطاب السيد دراغان كوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد دراغان كوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دراغان كوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كوفيتش (تكلم بالبوسنية؛ والنص الإنكليزي قدمه الوفد): قبل ستة أيام، استحضر قادة العالم، الذين اجتمعوا في هذه القاعة، رؤية جديدة لعالم عادل ومستدام، وخال من الفقر والخوف والقهر. واتفقنا على أن إنجازاتنا، وكذلك أخطائنا ومظاهر فشلنا في العقود الماضية، شكلت أساساً متيناً بما فيه الكفاية لتحويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) إلى واقع، لا مدينة فاضلة.

إن ما أبديناه من وحدة وعزم في وضع الخطة الجديدة واعتمادها ينطوي على رمزية خاصة في هذا العام ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لهذه المنظمة التي ما فتئت تجمعنا جميعاً، البلدان الكبيرة والصغيرة على السواء، و لم تتوقف أبداً عن أن تكون منارة للأمل في زمن اليأس.

والذكرى التي نحتفل بها تتيح لنا أيضاً فرصة لتحليل وتقييم مدى التقدم الذي أحرزناه فرادى وجماعياً في تحقيق الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نفعل ذلك في سياق بيئة ديناميكية للغاية في عالم اليوم، وما زالت تجلب تحديات جديدة.

وتلك تحديات جمة، وتتزايد صعوبة التنبؤ بعواقب فشلنا في مواجهتها بشكل فعال. فالأزمة في سوريا، حتى وقت قريب، كانت مجرد أزمة في بلد واحد في منطقة واحدة من الشرق الأوسط. ومنذ وقت غير بعيد، تجسدت أزمة اللاجئين

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

والمهاجرين السوري السوريين على حدود بلدنا، الأمر الذي يذكرنا بأن الأحداث في الأماكن والمناطق الأخرى والأحداث على حدودنا ترتبط ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم في البيئة العالمية اليوم.

وعدد اللاجئين والنازحين الفارين من الدمار والموت، والمغادرين لديارهم بحثاً عن ملاذ آمن، يزداد كل ساعة، بالمعنى الحرفي للكلمة. وبالنسبة لغالبية البلدان، فإن موجات اللاجئين التي تصلها تواجهها بأعباء لا قبل لها بإدارتها. وإلى جانب ذلك، فإن الكوارث التي تعرض لها الضحايا الأبرياء – والأطفال بصورة خاصة ولا تغتفر – تلقي على عاتق الدول، بل والمجتمع الدولي بأسره، شعوراً كبيراً بالمسؤولية. كما أنها تشكل اختباراً لحدود التضامن والتعاطف الإنساني. وهي في الوقت نفسه تحذير لنا بضرورة إيجاد حلول عاجلة وفعالة.

ولذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تفاقم النزاع المدمر في سوريا، الذي يواصل زعزعة استقرار المنطقة، ويشكل تهديداً بالغ الخطورة للسلم والأمن الدوليين. والبوسنة والهرسك تدين بشدة معاناة الشعب السوري التي لا توصف والتعذيب الذي يتعرض له. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع من أجل إيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة في سوريا. ونرى من الضروري أن يتم الانتقال السياسي في سوريا وفقاً لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

كما أننا نراقب الحالة في اليمن عن كثب. ونشعر بقلق بالغ إزاء زعزعة الاستقرار السياسي في ذلك البلد وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية هناك، والتي اتخذت أبعاداً لا يمكن تحملها في ذلك البلد. وندعو جميع الأطراف للتوصل إلى تسوية سلمية لجميع القضايا العالقة من أجل إحلال سلام دائم والسماح بتوزيع المساعدات الإنسانية على السكان المدنيين بدون تأخير. وفي هذا السياق، لا بد من ضمان سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

بالنسبة للوضع في أوكرانيا، نأمل أن تلتزم أطراف ذلك النزاع باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في مينسك كأساس لحل دائم.

وما من شك في أن الإرهاب والتطرف العنيف هما الأشد خطورة بين كل التحديات التي نواجهها اليوم. فأيديولوجية تلك الجماعات، التي تتسم بازدراء مطلق لحياة الإنسان، تقوض قيم الحضارة الأساسية وإنجازاتها على نحو خطير.

والبوسنة والهرسك تؤيد التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتدعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب، الذي تمخض بالفعل عن نتائج ملموسة في تعزيز التعاون بين الحكومي الدولي وتحسين قدرة فرادى الدول الأعضاء في ذلك المجال.

والبوسنة والهرسك عضو في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، الذي شكل في عام ٢٠١٤ بقيادة الولايات المتحدة، وهي من بين البلدان التي تقدم المساعدة المادية لحكومة العراق في إطار ذلك الجهد.

وكرئيس لمجلس أوروبا، يقود بلدنا أعمال المجلس في مكافحة الإرهاب، لا سيما من خلال تعزيز الإطار القانوني، عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). وإقرار البروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، الذي اعتمدته لجنة الوزراء في أيار/مايو ٢٠١٥، خطوة هامة في مجال مكافحة الإرهاب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية المادة ٧ من البروتوكول الإضافي، التي تقضي بأن تتبادل الأطراف المعلومات بين نقاط الاتصال المعينة لذلك الغرض والمتاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

والاستجابة العسكرية المحدودة، حين استخدمت كأداة وحيدة في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لم تحقق إلا نتائج قصيرة الأجل فحسب. فإلى جانب العمل العسكري

الحاسم والشامل والمكرس والمنسق تنسيقاً جيداً، لا بد من وضع استراتيجية شاملة ونهج كلي لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب، وينبغي أن يكون هدفها معالجة الأسباب الجذرية لتلك الظاهرة. ومن بين التدابير الأخرى، فإن الحد من الفقر وعدم المساواة، وتحسين التعليم، وتوفير الفرص للأجيال الشابة، كلها تكتسي أهمية بالغة، بل وحاسمة. وعلاوة على ذلك، يظل القضاء على آثار التعصب وكره الأجانب في مجتمعاتنا أساسياً أيضا، وذلك من أجل مواجهة انتشار فكر التطرف العنيف.

والبوسنة والهرسك ترحب بالاتفاق المهم للغاية بشأن البرنامج النووي الإيراني، الذي تم التوصل إليه في فيينا في تموز/يوليه ٢٠١٥. ونرى أن ذلك الاتفاق التاريخي دليل على التفوق الحقيقي للجهود الدبلوماسية وعزم الطرفين على إيجاد حل سلمي. ويمكن اتخاذه مبدأ توجيهياً لتسوية الأزمات الأخرى.

ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة تقدم ضماناً بالمسؤولية الجماعية والأمن الجماعي، خصوصاً من خلال التوسع في استخدام الدبلوماسية الوقائية والوساطة والولايات القوية لعمليات حفظ السلام والتي يجري التخطيط لها بعناية، وأدوات بناء السلام الدائم. وتحرص البوسنة والهرسك على تشاطر خبرتها الواسعة في بناء السلام والتحول الديمقراطي، لا سيما من خلال عضويتنا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. ونحن نؤيد كل الأنشطة ومبادرات السلام الرامية إلى منع نشوب النزاعات، ونسهم بشكل فعال في الأمن الجماعي على نطاق عالمي. ومن خلال المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان وقبرص والصومال وأفغانستان والكونغو ومالي نساهم بأكثر الطرق المباشرة في صون وبناء السلام العالمي.

وبناء على اقتراحات الأمم المتحدة، أسهمت البوسنة والهرسك مساهمة كبيرة بضباط شرطة من الإناث بين موظفينا في بعثات حفظ السلام؛ وتستأثر العناصر النسائية حالياً بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة من العدد الإجمالي لموظفينا في البعثات. ولئن كانت مساهمتنا في عمليات حفظ السلام ليست كبيرة، من حيث العدد، مثل بعض البلدان الأخرى المساهمة بقوات وعناصر من الشرطة أكبر بكثير، فإننا نعتز جداً ببسالة ضباط الشرطة من البوسنة والهرسك المشاركين في بعثات حفظ السلام في شتى أنحاء العالم.

إن درجة المساواة التي تتمتع بها النساء والفتيات مقارنة بالرجال فيما يتعلق بحقوق معينة ظلت على مستوى عال لعدة عقود في بلدي. وما فتئنا نعتبر المرأة عماد الأسرة والمجتمعات المحلية وركيزة التنمية لمجتمعنا. واليوم، وفي ضوء الأحداث التي مرت بها بلادي، فإننا مقتنعون بأن المرأة يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً في المصالحة أيضاً. ولذلك، علينا أن نستثمر جهوداً أكبر في النهوض بمصالح المرأة، في المقام الأول باعتبارها أفضل وسيلة لتعافي مجتمعنا، وجبر ما انكسر، والنهوض بالأسرة والتمكين من مواصلة تنمية المرأة على أساس المساواة التامة. والبوسنة والهرسك، بوصفها عضواً في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تواصل بذل الجهود من أجل النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي، لا سيما من خلال تعزيز مكانة المرأة وفقاً لمنهاج عمل بيجين وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقبل ٢٠ عاماً تحديداً، حققت البوسنة والهرسك السلام الذي كانت تصبو إليه منذ زمن طويل. ونعمل اليوم بشكل مكثف على تنفيذ برنامج للإصلاح يرمي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون في بلدنا. وفي نفس الوقت، نقوم بتنفيذ الالتزامات التي قبلنا بها بموجب اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي، وهو أول اتفاق من نوعه يعقده بلدي مع الاتحاد الأوروبي، ودخل حيز النفاذ منذ أربعة أشهر. والخطوة التالية لبلدي تتمثل في تقديم طلب العضوية وتحقيق صفة البلد المرشح .

وفي الوقت نفسه، نعمل على بناء مجتمع عادل ومنصف ويحقق التكافؤ. وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن البوسنة والهرسك تؤمن إيماناً راسخاً بأن تجاربنا السابقة والدروس المستفادة يمكن أن تسهم في حل العديد من التحديات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وينبغي أن ينظر إلى ترشحنا لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٩ في ضوء ذلك. ونحن نشارك في الجهود العامة لإيجاد عالم أفضل وأكثر اتحاداً من خلال تلك الأنشطة ومثيلاتها.

والتزامنا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز الديمقراطية والحوار المتعدد الثقافات واحترامنا للتنوع العرقي والثقافي والديني ليس موضع شك. وفي هذا الصدد، فإن البوسنة والهرسك لن تدخر جهداً لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب ضد أعضاء أي فئة في المجتمع، على النحو المكرس في دستورنا. فالبوسنة والهرسك دولة متعددة الأعراق معقدة التركيب. وفي ضوء المنافع والمزايا التي يتيحها تنوعنا، الذي نقر به حتى في الأوقات الصعبة، فإننا ندرك تماماً أهمية حماية كل الحقوق الفردية والجماعية وتحقيق التناغم المتبادل بما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. ونحن نعلق أهمية كبيرة على التعاون الإقليمي، ونلتزم التزاما تاماً ببناء علاقات جيدة مع جيراننا على أساس مبادئ الصداقة والانفتاح. وندرك أن ذلك هو السبيل الوحيد للاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا، التي كثيراً ما عانت من الاضطراب في الماضي. وعلى ذلك الأساس وحده يمكن لجميع بلدان المنطقة تحقيق منظور أوروبي كامل.

وبالرغم من أن موضوع تغير المناخ ليس على رأس أولويات البوسنة والهرسك حالياً، فإنه يبرز بين أهم الأولويات عالمياً. وتغير المناخ لا يحدد مستقبلنا نحن فحسب، بل ومستقبل أطفالنا وأحفادنا. وقد شعرنا بعواقب تغير المناخ العالمي في البوسنة والهرسك، لا سيما في العام الماضي خلال الفيضانات المدمرة، حين اضطر الكثير من مواطنينا إلى مغادرة منازلهم. وعلى خلاف أجزاء كثيرة أخرى من كوكبنا، فإن البوسنة والهرسك غنية بكميات وفيرة من المياه النظيفة والصالحة للشرب، والتي تزداد قيمة وندرة في العالم الذي نعيش فيه، ولكن لم يعد بإمكاننا أن نعتبر تلك الحقيقة أمراً مفروغاً منه، وخاصة عندما ندرك مدى عجزنا وضعفنا أمام قوى الطبيعة وتجاوزاتنا التي لا تحصى بحق بيئتنا. لذلك، فإننا نعلق آمالنا، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى،على الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي بعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر. وندعو الأطراف في الاتفاقية إلى مضاعفة جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي ملزم قانوناً بشأن تغير المناخ.

أخيراً، فإننا ندرك حاجة الأمم المتحدة إلى التغيير كيما تظل قادرة على الاستجابة لمطالبنا وتوقعاتنا المتزايدة التعقد. والذكرى السنوية السبعين مناسبة للاحتفال، وكذلك للنظر في القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتأكيد عليها مجدداً. والبوسنة والهرسك ستظل ملتزمة تماماً بالمثل العليا للحرية والكرامة والتنمية الاقتصادية لجميع الدول وللعالم، تلك المثل التي يجب أن يتمتع بها كل كائن حي على وجه الأرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد دراغان تشوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية هايتي.

اصطُحب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس مارتيلي (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن أحر التهانيّ لكم على انتخابكم رئيساً لجمعيتنا العامة المبجلة في دورتها السبعين. إن خبرتكم المشهود لها في الشؤون الدولية، بالاقتران مع صفاتكم الشخصية الموقرة، تبشر بنجاح هذه الدورة للجمعية العامة.

وفي هذا العام المحوري الذي تحتفل فيه المنظمة بذكراها السنوية السبعين، أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام، السيد بان كي – مون، وأعرب عن تأييدي للإجماع على الإشادة به لالتزامه بتعزيز السلام والتنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ. وإن شعب هايتي وحكومتها يشعران بامتنان خاص لروح التضامن التي أظهرها دائماً تجاه بلدنا في كفاحه المتواصل لتعزيز الديمقراطية.

وفي عالم، كما قال قداسة البابا فرانسيس في كلمة له أمام الاجتماع العالمي للحركات الشعبية، حيث ”يستدعي الترابط العالمي حلولاً عالمية للمشاكل المحلية“، يكمن التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة اليوم في إعادة ابتكار نفسها، وإصلاح نفسها، وفي المقام الأول،في أن تكون حامل رؤية جديدة لمستقبلنا المشترك، رؤية قادرة على إحياء الجذوة الأصلية وجمع شمل الدول الأعضاء في خطة جماعية كبرى ترتكز على حجر الأساس للقيم الأساسية التي بُنيت عليها المنظمة.

وفي هذا الصدد، نرحب بعدد من الإنجازات الدبلوماسية الأخيرة التي تجلب بصيصاً من الأمل إلى العلاقات الدولية. إن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا هي بلا شك إنجاز تاريخي. وهي تسمح لنا بتوقع المزيد من الصفاء في علاقات نصف الكرة الغربي. ولا يسع جمهورية هايتي إلا أن تبتهج بهذا التطوّر. ونشيد بالرؤية والروح العملية والدور القيادي الذي يبديه الرئيسان الأمريكي والكوبي، اللذان فتحا صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين.

وبالمثل، نرحب بتوقيع الاتفاق المبرم بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة البلدان الستة بشأن المسألة النووية الإيرانية، والانفراج الذي نجم عن ذلك. وأرحب أيضاً بجو المودة والحوار الأخوي الذي يحكم العلاقات الآن بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان. وليس لدينا أي شك في أن الزخم الجديد في علاقاتهما سيُسهم بقدر كبير في تحقيق الدفاء المأمول فيه كثيراً فيما بين جميع بلدان جنوب شرق آسيا، وتجاوز اختلافاتها وخلافاتها. تشجع جمهورية هايتي روح الحوار في العلاقات السائدة بين الدول التي تسعى إلى الوصول إلى حلول سلمية للنزاعات.

إن الأزمة السورية تشكل تحديا حقيقيا للضمير الإنساني. فالكيانات غير الحكومية توسّع نطاق سيطرتها كل يوم، ولا سيما في العراق وسورية، وتنخرط في أعمال وحشية لا يمكن السكوت عنها تُرتكب ضد السكان المدنيين وتدمير مواقع التراث الثقافي العالمي. وتشكل هذه التهديدات الجارية على نطاق وخطورة استثنائيين تحدياً للمجتمع الدولي. علينا التزام واضح باعتماد كلّ التدابير الجماعية اللازمة من أجل ضمان الأمن الدولي واحترام حقوق الإنسان. ويجب أن نضاعف جهودنا للتصدي بعزم لوحشية الكيانات الإرهابية وأعمالها الإجرامية التي تهدد قيمنا المشتركة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام أو أمن حقيقيين إذا أظهر المجتمع الدولي الضعف تجاه أولئك الذين ينتهكون النظام الدولي العام.

وغني عن القول إنه لا يسعنا أن نأمل في استجابات فعالة للتحديات العالمية في عصرنا من دون تقليص الفجوة بين

الشمال والجنوب، ومن دون تكثيف المعركة ضد الفقر، ومن دون استجابة استباقية للأزمات البيئية التي تصيب، في المقام الأول، البلدان الأشد فقراً. إن تعزيز مصداقية الأمم المتحدة يعني تعزيز قدرتها على التصرف بسرعة والتدخل الفعال في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمنع حالات الأزمات الكبرى، وتهدئة بؤر التوتر المتكرر أو حل النزاعات التي استمرت لفترة أطول مما ينبغي.

وأود أن أناقش حالة بلدي، جمهورية هايتي. في ٩ آب/أغسطس، وصلنا إلى مرحلة هامة في توطيد الديمقراطية في هايتي. فقد شرع مجلس انتخابي مستقل، اختاره المجتمع المدني، في العملية الانتخابية التي ستؤدي إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية والانتخابات الإقليمية قبل نهاية هذا العام.

وقبل عام، أشار الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى أن تنظيم انتخابات جامعة ”هو من الأمور الضرورية ... لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للسكان ولتحقيق الاستقرار الدائم“ (S/2014/617، الفقرة ٦٢).

ويسرني أن أؤكد للجمعية العامة أن بلدي على المسار الصحيح. وقد أظهر شعب هايتي النضج السياسي والقدرة على التحكم في مصيره. وأود أن أعرب عن عميق امتناني لجميع شركاء التعاون مع هايتي وللأمم المتحدة على حجم الدعم المقدم في التحضير للمنافسات الانتخابية وإجرائها. إن نجاح الانتخابات سيمثل معلماً هاماً على طريق استقرار البلد وفي عملية الانتقال السياسي في عام ٢٠١٦. وسيكون هذا مؤشراً رئيسياً على الأداء السليم والنجاح لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مدى الأعوام الـ ١١ الماضية.

وقد أُحرز تقدم كبير في هايتي ولا سيما في السنوات الأربع الأخيرة. ويمكنني أن أقول إن الديمقراطية قد توطّدت تحت إدارتي، وتعززت المؤسسات التي تكفل سيادة القانون، والحالة من حيث البيئة الأمنية تحسّنت بشكل كبير، وتم تعزيز حقوق الإنسان واحترامها. ولم يكن عدد الاتفاقيات الدولية التي صدق عليها البلد قطّ – بشأن حماية حقوق الإنسان وحقوق الطفل والنساء والفئات الضعيفة من السكان – أكبر مما هو الآن. وفي نفس الوقت، انخفض الفقر المدقع، وأظهر الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة صافية، وعاد الاقتصاد إلى النمو بعد عقود من الركود.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، أُبلغ عن تقدم كبير. وبلغت هايتي الغاية بالنسبة للحد من عدد الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة، قبل ثلاث سنوات من الموعد المحدد.

وبفضل برنامج التحاق جميع الأطفال بالتعليم، وهو برنامج إلزامي ومجاني أنشأته إدارتي، تمكّن أكثر من مليون طفل من الالتحاق بالمدرسة. وقد شهدنا أيضاً إحراز التقدم في الحصول على مياه الشرب المأمونة، وخفض معدلات وفيات الرضع، والتخفيف من حدة الفقر المدقع ومكافحة الإقصاء الاجتماعي. وفي مجال الصحة العامة، حققنا نجاحاً لا يمكن إنكاره في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

ويعود الفضل في التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، جزئياً، إلى الدعم المقدّم من بعثة الأمم المتحدة. وتمثل هذه الإنجازات إسهاماً رائعاً في استقرار البلد، ومن دونها لا يمكن أن تكون هناك إمكانية جادّة للتحديث الاقتصادي والتنمية المستدامة. إن بعثة الأمم المتحدة في طور التكيف مع البيئة الجديدة، وهو مختلف عمّا كانت عليه عندما أنشئت. وتفضل الحكومة الهايتية خطة إعادة تشكيل تأخذ في الحسبان تطور الحالة على أرض الواقع. وأؤكد مجدداً رغبتنا في أن نرى انسحاباً تدريجياً منظماً لقوات البعثة. إن انسحاب القوات ونقل المسؤوليات إلى السلطات الهايتية في الشؤون العسكرية والشرطية والتنموية يجب أن يتم وفق الجدول الزمني المتفق عليه، وبذلك تتجنب أي تقويض للأمن الداخلي أو الخارجي.

وتكتسي مسائل الدفاع والأمن أهمية أساسية في إدارتي. وقد عززتُ الشرطة الوطنية ووضعتُ سياسة دفاعية جديدة، بدعم من مجلس الدفاع للبلدان الأمريكية، من خلال اعتماد كتاب أبيض يدعو إلى إنشاء قوة دفاع في البلد. وستشارك القوة الجديدة مشاركة النشطة في تنمية هايتي، مع التركيز على حماية البيئة وجهود الإنقاذ في حالات الكوارث الطبيعية وتأمين حدودنا وتعزيز حماية الاستثمارات.

ومع اقتراب نهاية فترة ولايتي، يسرني ويُشعرني بالفخر أني عملت وسأواصل العمل من أجل استقرار بلدي وتعزيز الديمقراطية، وبالتالي الوفاء بالتزاماتي الرسمية تجاه شعب هايتي، فضلاً عن المجتمع الدولي. وإنني ممتن بصفة خاصة لمختلف هيئات الأمم المتحدة التي وقفت إلى جانبنا في كل مكان.

وتؤكد هايتي من جديد إيمانها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز بناء السلام وتعزيز التضامن الدولي. إن القضاء على الفقر المدقع ليس بعيداً عن متناولنا؛ فهو شأن يهم الجميع. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية هايتي تأييداً تاماً أهداف التنمية المستدامة الجديدة، المنشأة عملاً بخطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وتتطلع إلى التنفيذ السريع والفعال لها جنباً إلى جنب مع الموارد المناسبة.

وفي وقت الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن الروح التي تصدّرت إنشاءها هي حيّة الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي مواجهة التحديات العالمية غير المسبوقة، بما في ذلك تزايد خطر الاحترار العالمي، يجب أن تكفل الدول الأعضاء أن تعمل المنظمة على بناء الزخم اللازم لتعزيزها بوصفها فضاء للتعاون. تلزم دينامية جديدة في مسائل السلام والتنمية، تتفق كل دولة بموجبها على أن استخدام القوة يجب أن يخضع للقانون، حيث يبرز الحوار وحل المنازعات بالوسائل السلمية بوصفهما حجر الزاوية في العلاقات بين الدول، وحيث يكون ”الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم“، على النحو الذي ينص عليه القرار ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، الذي اعتمدت الجمعية العامة من خلاله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هيري مارسيال راجاوناريمامبيانينا راكوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطُحب السيد هيري مارسيال راجاوناريمامبيانينا راكوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيري مارسيال راجاوناريمامبيانينا راكوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس هيري مارسيال راجاوناريمامبيانينا راكوتواريمانانا (تكلم بالفرنسية): أوجّه كلماتي الأولى إلى رئيس الجمعية العامة الجديد، سعادة السيد ماغنس ليكتوفت، الذي أعرب له عن خالص التهنئة على انتخابه لذلك المنصب خلال هذه الدورة.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على قيادته ومثابرته في ضمان أن منظمتنا لا تزال أنسب المنتديات وأكثرها شرعية لحل مشاكل العالم.

ويمكننا من جانبنا أن نشهد على الدعم النشط المقدّم من الأمم المتحدة أثناء العملية الانتخابية في مدغشقر. وعلاوة على ذلك، ومنذ شهر كانون الثاني/يناير، واصلت الأمم المتحدة دعم مدغشقر من خلال صندوق بناء السلام.

إن الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة لذطرى تاريخية تتزامن مع اعتماد خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي بذلك تبشّر بمستقبل طموح وواعد بالخير لشعوبنا. ومن منظور سنواتها الـ ٧٠، لا تزال الأمم المتحدة منتدى حيث يشهد العالم على رحلتها الطويلة. فلقد تغلبت على الكثير من الصعاب، وهي تمتلك مواطن قوة ويعتريها أوجه ضعف، ولكنها في جميع أحوالها تمتعت بنفاذ البصيرة والالتزام بالسلم والأمن، وقبل كل شيء بخدمة البشرية.

فلنلقِ نظرة موضوعية على على عملها على مدى السبعين عاما الماضية. وتوخياً للإنصاف، ينبغي تقييمها بموضوعية. أثناء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كان الفقر عدونا الرئيسي. ومع ذلك، فمن الواضح اليوم أن الفقر واللامساواة ما زالا قائمين.

ولم نحقق هدفنا المتمثل في القضاء على الفقر المدقع بالكامل، غير أننا حققنا تقدما كبيرا. وقد أسهمت الأهداف الإنمائية للألفية، إلى حد كبير، في النمو في العديد من البلدان، وشجعت كل بلد على مضاعفة جهوده لتبني استراتيجيات عملية لمساعدته على تفادي الصعوبات. واليوم، تطمح أهداف التنمية المستدامة الجديدة إلى ذات الرؤية. وقد أظهرت الجمعية العامة، بالتالي، التزاما جديدا يتماشى مع متطلبات العالم دائم التغير الذي يجب أن نكيف باستمرار استراتيجياتنا لتتواءم معه.

وسوف تعزز الخطة الجديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أعمالنا المقبلة الهادفة إلى إحداث آثار ملحوظة ودائمة لصالح البشرية. وليس لنا الحق في تخييب آمال شعوبنا. ويجب أن نكفل الرفاه وسير الحياة اليومية لشعوبنا وفق ما نُص عليه في ميثاق الأمم المتحدة لأن الفقر المدقع لا يزال مستشريا في كثير من بلدان العالم اليوم، وتستحق التهديدات الأمنية العالمية اهتماما عاجلاً منا، كذلك. كما أن الإرهاب وتغير المناخ والمشاكل المتكررة المرتبطة بالفقر هي عوامل تدفع السكان إلى الفرار آملين في مستقبل أفضل أو مجرد العيش بكرامة. وباعتمادنا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نقدم للحكومات حلا للتنمية يمكّنها من العمل بفعالية. وقد دأبت مدغشقر على تعزيز نفس قيم الأمم المتحدة منذ استقلالها، وعلى سلوك ذات السبيل الذي تسلكه المنظمة في تبني السياسات والاستراتيجيات العالمية.

وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، يكون العالم قد وضع الأساس لإطار جديد لتنميته. وقد تم التعهد بالتزامات بترك عالم أفضل للأجيال المقبلة، بالنظر إلى مواردنا الطبيعية الحالية وإلى حقيقة أنها محدودة. وبذلك الهدف المشترك، تود مدغشقر أن تجدد التزامها بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجديدة، والتي ستكون بمثابة الإطار المرجعي وتساعد في تحقيق خطتنا الإنمائية الوطنية.

إن التهديد العالمي الذي يمثله تغير المناخ يستحق اهتمامنا الثابت. ومن واجبنا جميعا تحقيق النتائج ونحن نواجه تلك الآفة العالمية. وستقدم الدورة الحادية والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر الإطار النموذجي لإظهار تضامننا في تلك المعركة. ولئن كانت البلدان النامية ليست هي الأطراف الرئيسية المسؤولة عن أسباب تغير المناخ، فإنها تدفع ثمنا باهظا له، لا سيما وأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لمواجهة تلك التحديات. وتعاني مدغشقر دائما من الآثار المترتبة على تغير المناخ التي أدت إلى خسائر زراعية، وإلى تدمير الهياكل الاجتماعية الأساسية الجوهرية، وكثيرا ما تخل بالجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، قدمنا مقترحنا الوطني بالالتزام بالحد من انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة ١٤ في المائة، وإلى زيادة القدرة

امتصاصها بنسبة ٣٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وبغيةحماية التنوع البيولوجي – إذ تملك مدغشقر جزءا كبيرا من هذا التراث العالمي – دعمنا مؤخرا القرار ٣١٤/٦٩، المعنون ”التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية“. وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، فقد شاركنا مشاركة كاملة في تنفيذ القرار ٢٨٣/٦٩ حول إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٥، الذي يرمي إلى الحد من مخاطر الكوارث. وتولى الحكومة الملغاشية اهتماما بسكانها، وبخاصة أكثر الفئات ضعفا. وستمكنها سياستها الرؤيوية للحماية الاجتماعية من خفض عدد من يعيشون في فقر مدقع بقدر كبير بحلول عام ٢٠٣٠، تمشيا مع خطة تنمية ما بعد عام ٢٠١٥ الجديدة.

ويشارك البلد أيضا في تنفيذ خطة الأمين العام للحد من الوفيات النفاسية. وقد بدأنا بحملة لتسريع خفض معدلات الوفيات النفاسية وأخرى ضد زواج القصر. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، أود أتشاطركم توقعنا الإقليمي الواعد بجعل مدغشقر سلة غذاء المحيط الهندي. ومثل هذه التحولات الأساسية يجب أن تبنى على دعم القطاع المدني. ولا بد لرجالنا ونسائنا وشبابنا وأطفالنا من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأساسية والأمن والعدالة. ولدينا مجتمع شاب يُلزمنا بمواجهة تحدي التعليم فضلا عن التدريب وإيجاد فرص العمل. إن مسؤوليتنا المشتركة هي توفير العمل اللائق لشبابنا.

هناك حقبة جديدة تنفتح أمامنا. ويجري بناء أمل جديد بقدوم أهداف التنمية المستدامة الجديدة. وبالاجتماع في هذه القاعة اليوم، تقدم كل أمة دليلا على التزامها بإحراز تقدم بشأن تلك الأهداف. ويجب ألا تكون أهداف التنمية المستدامة مجرد نقطة مرجعية ودليل جاهز لمكافحة الفقر. فعلينا استثمار جميع أعمالنا وتضافرها من أجل التنمية البشرية المستدامة، لأنه لا يوجد عالم غير عالم الجنس البشري. وينبغي أن نركز جميع الجهود على الاستفادة من التنمية المستدامة، لأن البشر هم أغنى مواردنا. ورأس المال البشري هو صاحب المصلحة في أهداف التنمية المستدامة والمستفيد منها في آن معا. وتنمية رأس المال البشري يجب أن تكون في صدارة جميع إعمالنا. فيجب ضمان أمن شعبنا، بجميع أشكاله، حتى يمكننا تجنب الفقر المدقع والضعف اللذين يصبحان مزمنين.

ونحن على قناعة بأن الحروب والأزمات والصراعات وانعدام الأمن هي الأسباب الجذرية للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. وفي ضوء ذلك، سيظل السلام والأمن يشكلان نقطة ضعف جميع استراتيجيات التنمية. ومن خلال هذه الرؤية المشتركة تواصل مدغشقر سعيها نحو الديمقراطية والاستقرار. ونتفق جميعنا على أنه لا تنمية حقيقية من دون سلام وأمن دائمين.

وقد أصبحت جرائم الفضاء الحاسوبي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب مسائل أكثر إلحاحا. فنحن نكافح ضد أعداء مجهولي الهوية، ويجب أن نكيف استراتيجياتنا باستمرار في مواجهة هذه التهديدات الجديدة. ولذلك، يجب ضمان أمن شعوبنا لعتقهم من الفقر والضعف. ونحن نشارك في العديد من أشكال مكافحة انعدام الأمن في المناطق الحضرية والريفية، ونكافح جميع أشكال التهريب والنهب التي تؤثر على مواردنا الطبيعية على اليابسة وفي البحر. وفي هذا الصدد، سيستضيف بلدنا مركز دمج المعلومات البحرية الذي يخدم المحيط الهندي وشرق وجنوب أفريقيا بهدف المساعدة في مكافحة القرصنة البحرية وجميع أنواع الاتجار غير المشروع والإرهاب.

وفيما يتعلق بعملية إجراء الانتخابات الديمقراطية، فإن مدغشقر في وضع جيد يمكّنها من توفير البيئة المواتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبدون استقرار مؤسسي وسياسي، فإن ما نتوخى من تقدم ويتطلع إليه شعبنا لن يكون دائما ولا مشتركا.

وفي مجال الأمن الجماعي، أود أن أشيد بالتزام موظفي بعثات حفظ السلام. وتشارك مدغشقر بنشاط من خلال إيفاد

موظفيها لحفظ السلام. ومن هذه المنصة، نعلن اعتزامنا نشر كتيبة مشاة لعمليات حفظ السلام، للمرة الأولى، بحلول عام ٢٠١٧.

وفي موضوع مكافحة الاتجار بالبشر، فقد صادقت مدغشقر على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وفي الآونة الأخيرة صادقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (القرار ١٥٨/٤٥).

وكما يعلم بعض من في هذه القاعة، فإن مدغشقر سعت أيضا إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال الانتظام في تقديم تقاريرها المتعلقة بحقوق الإنسان لمختلف هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات وإلى مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يتم تنفيذ توصياته من خلال خطة عمل وطنية.

واودعت مدغشقر، هذا العام، صك تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال اجتماع عقد في نيويورك في وقت سابق من عام ٢٠١٥، أعادت مدغشقر، تماشيا مع التزاماتها الدولية، تأكيد التزامها بتعزيز حقوق المرأة وتجديد التزامها السابق الذي قطعته في بيجين. ونضم جهودنا إلى جهود الآخرين في السعي إلى جعل تمثيل الدول في مجلس الأمن أكثر إنصافاً. فمن أبسط مبادئ العدل أن تتاح الفرصة للمناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً، مثل أفريقيا.

وتظل الجمعية العامة الهيئة الأنسب لتولي مهمة التصدي للتحديات الكبرى المرتبطة بالقضاء على الفقر والآثار المدمرة لتغير المناخ. ولا تقل مسائل الهجرة والسلام والأمن أهمية. ويشكل حل تلك المشاكل المعقدة أولوية قصوى من بين أولويات أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل أفريقيا ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي).

ونظرا للزخم الذي ولدته خطة عام ٢٠٣٠ المعتمدة حديثا، تتوقع مدغشقر أن تكون السنوات الخمس عشرة المقبلة ثرية بالعمل الجماعي وبالتضامن. ووفقا لخطة عمل أديس أبابا، فإن بلدي ملتزم بحشد موارده الخاصة، ويحث جميع شركائنا الدوليين على الحذو حذوه. وبناء على ذلك، فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى اقتراح آليات التمويل والهياكل المناسبة لدعم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمكافحة الفقر في البلدان النامية.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية وهامة في دعم النمو. ويجب أن يكون تضامن بلدان الشمال مع بلدان الجنوب فعالا. وعلينا أن نتكامل في دعم بعضنا البعض، لأننا معا سوف نحقق النجاح وسوف نتمكن من العمل والرد في الوقت المناسب على التحديات الرئيسية التي تواجهنا. وسنسترشد بإرادتنا وتصميمنا في تسريع جهودنا لمواجهة تلك التحديات. ولذلك، لا أتردد في تكرار تأكيد دعوتي إلى تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب وتعزيز الشراكات العالمية. ولكي يتم دعم التنمية دعما حقيقيا، يجب ألا تعاقب شروط التمويل، بأي حال من الأحوال، البلدان والشعوب الواهنة أصلا.

هل يمكننا أن نثق في المستقبل؟ وهل لشبابنا أن يثقوا في المستقبل؟ بهذه المناسبة الجليلة، أحث زملائي على عدم إغفال الالتزام الذي قطعناه قبل ٧٠ عاما، الأمر الذي انعكس في القرارات القوية التي اتخذناها على مر السنين وعلى عدم التأخر في اتخاذ الإجراءات. إن أهداف التنمية المستدامة تمكننا من تيسير الوقاية والحفاظ على السلام والأمن والاستقرار. وتحدد الخطة الجديدة التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي سترشدنا في رسم مستقبل شعوبنا.

ولم تبرح مدغشقر يحدوها الأمل والإيمان بالأمم المتحدة للسنوات الـ ٧٠ القادمة. لقد قطعنا جزءا كبيرا من الطريق بالفعل، غير أن الدرب أمامنا لا يزال طويلاً. ويجب ألا يقلقنا عد

الخطى. فالتحديات هائلة، ولكن لم يحدث، منذ القدم، أن برهن هذا العدد من البلدان والقادة على إرادتهم والتزامهم بالمضي قدما بغية التغلب على مشاكل عالم اليوم وحلها. فيجب أن نبرهن على إننا نقترب من ألفية من التضامن الذي لا يقف عند الحدود. ويتطلب ذلك الالتزام والمسؤولية من كل بلد وكل قائد.

وقد بدأنا هذا الشهر في وضع الأساس لصرح جديد. ويتوقف إنجازه علينا. ولتثقوا بأن مدغشقر ستسهم في هذا المسعى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هيري مارسيال راجاوناريمامبيانينا راكوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الفخامة بيتر م. كِرستيَن، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطحب السيد بيتر م. كرستيَن، رئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيتر م. كِرستيَن، رئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كِرستيَن (تكلم بالإنكليزية): من على هذا المنبر، تكلم العديد من قادة الأمم العظماء ببلاغة واقناع كبيرين في مسائل عظيمة الأهمية لأممهم بصفة خاصة ولسائر الأمم كذلك، بصفة عامة. وفي هذه القاعة، نتكلم بأمل الواثق من أن ما نقوله هنا لا يسمع فحسب، بل ويضفي أهمية على جهودنا ويحدث فرقا إيجابيا.

واليوم، أقف أمام الجمعية العامة بوصفي رئيسا لبلد جزري صغير في المحيط الهادئ لتعزيز التزامنا بإنقاذ التميز الذي نمثل، بينما نشارك في المحاولة النبيلة للجمع بين الأمم والتحدث بشأن مواضيع ذات اهتمام مشترك وفائدة للجميع. ويخبرني بعض الذين اطلعوا على ملاحظاتي هذا الصباح بأنها عامة شاملة ولا تفصل أي مواضيع محددة مثيرة للجدل قد تثير همهمة في القاعة. ربما يكونوا محقين. ولكن ذلك فقط لأن معظمهم لا يعيش بجانب البحر، على مستوى سطح البحر ويحيط بهم المحيط الهادئ الكبير، حيث يستمعون إلى صوت تلاطم الأمواج تضرب الجزر بلا هوادة وتزداد اقترابا خطيرا مع تعاقب كل موجة.

سأتكلم أولا عن الموضوع الذي خضع لنقاش مستفيض وهو تغير المناخ وأسبابه وآثاره على العديد من الدول الجزرية الصغيرة بما في ذلك بلدي، ميكرونيزيا، غير أنني لن أدخل في تفاصيل، نظرا لأنها المملكة التي يقال أن الشيطان يتربع على عرشها. إنني أتكلم بصفتي أحد سكان الجزر الذين ساروا على شواطئ العديد من الجزر المرجانية في المحيط الهادئ. حيث كان يوجد ذات يوم شواطئ رملية وأشجار جوز هند، والآن لا يوجد شئ من ذلك. لقد قيل لي بأن ذلك سيستمر. ونتساءل نحن كسكان للجزر، لماذا يحدث هذا. يُطلع الآباء والأمهات أطفالهم اليوم على الحدود التي كانت تمتد إليها جزرهم وكم كانت تبعد عن الشعب المرجانية.

وبينما ننتظر في خوف ارتفاع مستوى سطح البحر المتوقع والحتمي، لا تزال آثار الاحترار العالمي الأخرى، مثل التيارات البحرية الأقوى والأعاصير الأكثر تكراراً، تغرق الشواطئ وتطيح بالأشجار، ولا تنتظر ارتفاع البحر وإغراق الجزيرة. ويسمع الناس الذين يعيشون على هذه الجزر أنه تم تحديد بعض

الأسباب لارتفاع مستوى سطح البحر، وقد خضنا الكثير من المناقشات للتحقق من صحة هذه الأسباب، وهناك الآن فهم عام لأسباب ذلك الارتفاع واتفاق عليها، كما سمعوا أن هناك طريقة للتخفيف من هذا الأثر وإنقاذ ما تبقى من هذه الجزر. وهذه أخبار سارة لهم، وفي إطار بساطة سكان الجزر، يعتقدون – نحن نعتقد – أن ذلك سيتم عاجلاً وليس أجلاً. هذا أملهم. وأملنا بين أيدي الدول الأعضاء. وأود أن أؤمن بأن الكثيرين منا حضروا هنا اليوم لمنح هذا الأمل فرصة.

وأثلج صدري أن مناقشاتنا الجارية بشأن تغير المناخ، وتلك التي ستجرى لاحقا، ستسفر عن تبني لهجة أكثر جدية وستجري بسرعة أكبر، وأن المسألة حظيت باهتمام الدول الأعضاء. ونحن ممتنون على ذلك. فهذا يبعث فينا الأمل، بينما نتطلع إلى اجتماع باريس. لقد وضعنا آمالنا في اجتماع باريس بوصفه مكان المرحلة النهائية للحوار بشأن كيفية سد فجوة الخلاف بشأن مستوى الانبعاثات المسموح بها من قبل أصدقائنا، الدول الصناعية الأعضاء في الأمم المتحدة. يجب أن نصبح أكثر اتساقا في جهودنا للتوصل إلى اتفاق مجد من شأنه أن يساعد على التخفيف من خطر إغراق الجزر ويمنع الإبادة الجماعية المحتملة لشعوب الجزر وثقافاتهم.

والموضوع التالي الذي أود التطرق إليه هو مركبات الهيدروفلوروكربون. فما هو العامل المشترك بين ولايات ميكرونيزيا الموحدة وبروتوكول مونتريال ومركبات الهيدروفلوروكربون؟ في عام ١٩٩٥، أقر مؤتمر ولايات ميكرونيزيا الموحدة مشروع قانون وافق على انضمام البلد إلى بروتوكول مونتريال. في عام ٢٠٠٩، طرحت ولايات ميكرونيزيا الموحدة الاقتراح الأول لتعديل بروتوكول مونتريال بالخفض التدريجي لمركبات الهيدروفلوروكربون، التي تعد من غازات الدفيئة القوية، كما يعلم الجميع. وتولت ولايات ميكرونيزيا الموحدة زمام المبادرة فيما بين البلدان النامية لتعزيز الخفض التدريجي كإجراء تكميلي لمواجهة تغيير المناخ. وبفضل البلدان الجزرية، وتضامن أصدقائنا من الدول الأفريقية وتأييد الاتحاد الأوروبي، دعت أكثر من ١٠٠ بلد للخفض التدريجي لهذه المنتجات، مركبات الهيدروفلوروكربون. ويتجه الآن الأطراف في البروتوكول أخيرا نحو اتفاق بشأن ولاية للتفاوض بشأن الخفض التدريجي لمركبات الهيدروفلوروكربون. وستواصل ولايات ميكرونيزيا الموحدة العمل مع غيرها من المؤيدين وجميع الأطراف حتى اعتماد تعديل ينص على الخفض التدريجي لمركبات الهيدروفلوروكربون. وأرجو من الجمعية أن تنضم إلى في هذا الجهد.

وأحيط علما، بسعادة بالغة، بأن الرئيس أوباما يترل بطل ثقله دعما لهذه الخطوة. إنها معجزة كبيرة. في الأسبوع الماضي فقط، اتفق الرئيس أوباما والرئيس الرئيس الصيني شي على ''تكثيف عملهما من أجل الخفض التدريجي لمركبات الهيدروفلوروكربون الملوثة للغاية. بمساعدة الرئيس أوباما، نرى الآن أن البرازيل والصين والهند قد أعربت عن تأييدها للتعديل بشأن مركبات الهيدروفلوروكربون. لكن إعرابها عن تأييدها وحده لا يكفي. يجب أن تضطلع بأفعال تدعم ذلك التأييد. بارك الله في الرئيس أوباما لقيادته في هذا المجال بالذات. حقا إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة. إن كرم القادة يبعث الأمل في سكان الجزر بأن الناس ما زالت مهتمة. وهذا أمر هام لشعوب جزر المحيط الهادئ. إذ يشعروا براحة كبيرة لفكرة إنهم لم يعودوا وحدهم في هذه الحملة في هذا المجال. وأذكر أن البابا فرانسيس لم ينسى تذكيرنا بالقاعدة الذهبية – وهي عامل الآخرين بما تحب أن يعاملوك به.

إن استراتيجيتنا الثانية المتعلقة بتغير المناخ بسيطة للغاية. سنذهب إلى باريس وسنذهب لدعم القضايا التي أثيرت لإحراز تقدم في موضوع التخفيف من آثار تغير المناخ. في ميكرونيزيا، أمامنا تحد يسمى التحدي الميكرونيزى. وميكرونيزيا هي مجموعة جزر منتشرة تمتد على مساحة من المحيط أكبر من

قارة الولايات المتحدة وأكبر من الاتحاد الأوروبي. وتتألف من جمهورية جزر مارشال، وجمهورية بالاو، وإقليم غوام، وكمنولث جزر مريانا الشمالية، وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وشكلت هذه الكيانات ما يعرف الآن بالتحدي الميكرونيزي. وهو خطوة جريئة اضطلعت بها البلدان الجزرية الصغيرة لإنقاذ كوكبنا. ونحن نوافق على تنحية نسبة ٣٠ في المائة من المناطق البحرية بالقرب من الشاطئ، ونسبة ٢٠ في المائة من المناطق كإسهام منا في جهود شعوب الأرض لإنقاذ كوكب الأرض. وندعو من يهتم للانضمام إلينا في هذا الجهد للإسهام في رفاه كوكبنا.

حينما أقف في قاعة الجمعية العامة، لا يسعني إلا أن أشعر بإحساس أكبر من الأمن والتمكين. وفي ذلك الصدد، أود أن أتطرق إلى مسألة السلام والحرية – السلام في أعقاب أعمال القتال، لا النزاعات المسلحة فحسب، بل قتل الصمت والتسامح واللامبالاة. وحينما نتكلم عن السلام، سنتذكر أنتم وأنا دوما غيابه. وبالنسبة لشعب ميكرونيزيا، سنتذكر دائماً العقود الأربعة الأولى من القرن الماضي كفترة للنزاع المسلح – نزاع لم يكن لشعب ميكرونيزيا فيه أي مصلحة ولا مشاركة. من منا من ميكرونيزيا وجزر المحيط الهادئ المجاورة الذين عانوا مثلنا اشتركوا في إحلال السلام العميق المحفور في قلوبنا والمنصوص عليه في دساتيرنا الحاكمة. ونعتقد أن السلام ينبغي أن يكون شاملا ويتبناه جميعنا ممن قرروا أن يصبحوا من أعضاء الأمم المتحدة.

وفي حين أننا نقبل أن تحقيق السلام العالمي قد يكون هدفا بعيد المنال، يجب أن نسعى إلى تحقيق ذلك بقوة وحزم صارم. حينما أتكلم عن مسألة السلام الثمينة، فإنني في كثير من الأحيان أتذكر بيان أدلى به رجل كانت قد خرجت دولته من الحرب توا، وأعرب فيه عن حلمه في تحقيق سلام دائم. قال الرئيس ويلسن عن عصبة الأمم إنها

”رابطة عامة من الدول يجب تشكليها بموجب عهود محددة بغية توفير ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول كبيرها وصغيرها على حد سواء... وهو مبدأ يتجلى في كامل البرنامج الذي أوضحته. إنه مبدأ العدالة لجميع الشعوب والجنسيات، وحقها في العيش على قدم المساواة في حرية وأمان مع بعضها البعض، سواء كانت قوية أو ضعيفة“.

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وتحتفل بعض الدول بالذكرى السنوية لانتهاء الحرب. وبينما يشعر الذين يعتبرون منا أن المحيط الهادئ وطننا بالبهجة لصمت المدافع، فإننا لسنا سعداء أن أبرياء، في أماكن أخرى، ما برحوا يخشون على حياتهم ويفقدون ممتلكاتهم الغالية، ويضطرون لمواجهة قبح اللامبالاة. اليوم، قامت العديد من الدول من حطام الحرب لتصبح قوى اقتصادية مهيمنة في العالم وتحلى كثيرون منها بالسخاء تجاه من تعرضوا للنهب وقدموا لهم الدعم.

وفي حين حققت دول ومستعمرات عديدة في مرحلة ما قبل الحرب الحرية والاستقلال السياسي التفاوضي، فإنها لا تزال ترى ظلال الأعلام الأجنبية ترفرف على أراضيها وتتدخل في شؤونها. ولا تزال بعض الدول تعمل لتحسين وضعها كدول، في حين يظل البعض الآخر في انتظار صحوة الأمم المتحدة على أمل أن تستجيب لندائها بالحكم الذاتي السياسي وشرف رفع علم الاستقلال. أما بالنسبة لأصدقائنا الذين اقتتلوا في النزاعات المسلحة، فإننا نطلب منهم التعاون معنا اليوم، ولنؤكد من جديد عزمنا على تذكر الحرب باعتبارها نزاعا مؤلما من الماضي. ومن الصعب نسيان بعض الأشياء، وقد تكون آلام الحروب من بينها.

لكن من أجل مستقبل سلمي، لنصفح. ولنعزز معا الصداقة والشراكة والتعاون بوصفها قوتنا الجماعية في المستقبل. ولدينا ما يكفي من الأعداء المشتركين اليوم، أعداء لا تحترم الثقافة

أو حدود أو الدين أو الحالة الاجتماعية. وهم تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، والفقر، والجوع والمجاعة والأمية والأمراض المستعصية والعنف العائلي وجرائم الإبادة الجماعية، والاتجار بالبشر، وعدم التوازن الاقتصادي واللامبالاة. تلك هي التحديات التي نواجهها اليوم. يجب أن نتعاون معا في بذل جهودنا للتصدي لها. وأطلب تحويل طاقة غضبنا إلى أمور للتعامل مع هذه التحديات من أجل تحقيق غدا أفضل. فلنعقد العزم على العمل معا، بفعالية أكبر، للتغلب على هذه المسائل، التي تسببت فيها أفعال الإنسان. فلنأخذ القوة والحكمة من ماضينا ونطبقهما لخير البشرية جمعاء. لنصفح، لأنه القوة التي لدينا كأمم متحدة. دعونا نجد روح الوحدة لتمكننا من إيجاد القوة اللازمة للأمم المتحدة للعمل معا بشكل جيد. فلنحتفل بهذه الوحدة اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى توا.

اصطحب السيد بيتر م. كريستيان، رئيس ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فيليب فوجانوفيتش، رئيس الجبل الأسود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجبل الأسود.

اصطحب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فويانوفيتش (تكلم بلغة الجبل الأسود؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): نحتفل هذا العام بكل فخر بالذكرى السنوية الجديرة بالذكر، مرور ٧٠ سنة على تأسيس الأمم المتحدة، وتكريس سبعة عقود للحرية والسلام وحقوق الإنسان الأساسية والمساواة بين الدول كبيرها وصغيرها والتقدم الاجتماعي. وأثبت ذلك التفاني بلا شك قيمة الأمم المتحدة، ويجب مشاركة الأجيال القادمة في تلك المهمة التي تهدف إلى تحقيق بشرية أفضل.

في البداية، أود أن أشدد على أن الجبل الأسود ملتزم بشدة بالحفاظ على جميع القيم التي أسست عليها الأمم المتحدة. فالحرية والسلام وحقوق الإنسان الأساسية والتقدم الاجتماعي قيم تلتزم بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل مجتمعاتها والمنظمة. ولذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا في العمل على كفالة نجاح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وبصفتنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ومن خلال تعاونه داخل آليات المجلس ومن خلال الإجراءات الخاصة مع الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، أحرز الجبل الأسود إسهاما قويا في تعزيز كفاءة وفعالية مجلس حقوق الإنسان وآليته، الاستعراض الدوري الشامل، مع احترام مبادئ العالمية والحياد وعدم الانتقائية والحوار والتعاون الدولي البناء. وأولينا في أعمالنا على الصعيدين الوطني والدولي اهتماما خاصا، في جملة أمور، للمسائل المتعلقة بمنع التمييز والعنف، وحماية حقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وتمكين النساء والفتيات وحماية حرية الرأي والتعبير. وحقيقة أن هذه هي السنة العشرين منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين ينبغي أن تدفعنا إلى تكثيف جهودنا الرامية إلى تنفيذ تلك الوثائق الهامة في مجال تمكين النساء والفتيات من ممارسة جميع حقوق الإنسان لديهن.

إن الجبل الأسود يؤيد بقوة اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وملتزم بتنفيذها الشامل من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. ويعد التمويل

أمرا حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تحددها الخطة. ولذلك، فإن المبادئ التوجيهية الرئيسية واردة في الوثيقة الختامية (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق) لمؤتمر أديس أبابا الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية. وحشد جميع الموارد المتاحة، بما في ذلك الخطة في خطط التنمية الوطنية هي شرط أساسي لنجاح تنفيذها على الصعيد العالمي.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، مدعومة بالأطر المالية الوطنية المتكاملة، يجب أن تدعمها بيئة اقتصادية دولية مواتية. ومن الأهمية بمكان التأكد من أن جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، تشارك في اعتمادها ورصد تنفيذها. إذ نضع في الاعتبار أن تنفيذ جدول التنمية هو واجب علينا تجاه الأجيال المقبلة، يسرني أن أشير إلى أن الجبل الأسود إضافة إلى بناء القدرات المؤسسية، قد بدأ في عملية صياغة استراتيجية ما بعد عام ٢٠١٥ للتنمية المستدامة، حيث سنكيف أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي مع سياقنا الوطني بغية تحقيق التنمية المستدامة داخل الجبل الأسود.

ويجب أن تكون الإجراءات الرامية إلى التصدي لتغير المناخ جزءا لا يتجزأ من جميع سياسات وبرامج التنمية. ونعتقد أن الاجتماعات الرفيعة المستوى الناجحة التي عقدت مؤخرا في أديس أبابا ونيويورك ستشجع البلدان على تكثيف جهودها للتوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانونا بشأن تغير المناخ في باريس بنهاية العام.

ويجب أن نعمل معا من أجل إنهاء النزاعات وبناء السلام. تحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي، الذي يتصرف وفقا لقواعد القانون الدولي، على وضع حد لأعمال العنف في أوكرانيا، وسوريا، والعراق وليبيا وغيرها من المناطق التي تشهد أزمات. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتكثيف أعمال العنف والجرائم التي يرتكبها الإرهابيون والجماعات المتطرفة، مثل تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام وبوكو حرام، دليل واضح على خطورة التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين. لذلك فإن التعاون العالمي هو السبيل الوحيد لضمان الحماية ضد الإرهاب.

نحن نؤيد الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. ويسرنا دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، ونحث على فعالية تنفيذ أحكامها. ونرحب بالنتائج الإيجابية للمفاوضات بشأن برنامج إيران النووي، والحوار الجاري بين أعضاء مجلس الأمن وإيران بهدف كفالة الوفاء بالتزاماتها الدولية، وتحقيق حل شامل ودائم لهذه المسألة.

إن التحديات الراهنة والأخطار التي تهدد السلم والأمن العالميين تتطلب اتباع نهج وقائي إزاء الانتهاكات للقانون الدولي. ونؤيد تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بشأن الأنشطة المقبلة لبعثات حفظ السلام (A/70/95)، فضلا عن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام للأمم المتحدة (A/69/968).

ونحن نعتقد أن توصياتهم ستساعد على تحسين الهيكل الحالي وفعاليته. ويكتسي أهمية خاصة إدراج المنظور الجنساني في جميع مجالات خطة السلام والأمن عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا سيما في سياق الاستعراض المقبل لتنفيذ القرار بعد ١٥ سنة من اعتماده.

وتلتزم جمهورية الجبل الأسود التزاما راسخا بالمساهمة على نحو فعال في الجهود الجماعية الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، وبدعم تلك الجهود. إن نشر الجنود وضباط الشرطة من أبناء الجبل الأسود في بعثات دولية هو خير شاهد على استعدادنا للوفاء بالتزاماتنا الدولية وتطوير العلاقات القائمة على الشراكة.

ولا يزال الجبل الأسود ملتزما بقوة بمفهوم المسؤولية عن الحماية، مع التركيز بوجه خاص على أهمية منع الفظائع الجماعية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك من

خلال آلية الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة والمتوازنة، في الحالات التي يكون فيها خطر التعرض للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية قائما. وسنواصل المطالبة بمحاسبة جميع مرتكبي هذه الأعمال ومعاقبتهم.

إن استخدام الدبلوماسية الوقائية في حل الصراعات، لا سيما الوساطة، أمر ضروري. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز قدرة الأمم المتحدة بحيث تتمكن من الاستجابة للاحتياجات المتزايدة في هذا المجال. وبالنظر إلى أن منطقتنا هي منطقة استقرار هش، فقد علمتنا التجربة أن الحوار والتعاون هما أفضل السبل لترع فتيل التوترات والتغلب على الخلافات والتوصل إلى حلول دائمة. وبالتالي، سينظم الجبل الأسود في عام ٢٠١٦، اجتماعا في إطار مبادرة تعزيز الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كبادرة على التزامنا بمواصلة تعزيز الوساطة بوصفها وسيلة فعالة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وبناء السلام.

إن ضمان حماية المدنيين في مناطق النزاع وتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية هما أمران لا غنى عنهما. ونحن ملتزمون بدعم تعزيز هيكل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية، الذي يضطلع بدور حاسم في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون تنظيم مؤتمر القمة العالمي المقبل للعمل الإنساني، الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٦، مهما للغاية، حيث سيمثل فرصة للنظر في التحديات التي يواجهها القطاع الإنساني اليوم.

وإذ نعالج أزمة المهاجرين الحالية، يجب أن نسترشد بالقيم المشتركة للأمم المتحدة المتمثلة في الإنسانية والتضامن، ويجب أن نأخذ في الاعتبار حاجة المهاجرين إلى المساعدة. وهذا يعني القضاء على أسباب الهجرة والنظر إلى القدرات الحقيقية لكل دولة، على استقبال المهاجرين وتقديم المساعدة ذات الصلة. وبوصف الجبل الأسود بلدا يشكل اللاجئين حاليا خُمس سكانه، فإنه يدرك الحاجة إلى التضامن مع الأشخاص الذين يعانون من المشاكل الكبيرة وثقل العبء على البلدان المستقبلة.

وتوضح التحديات المترابطة التي يواجهها العالم، الحاجة إلى إصلاح المنظمة بغية وضعها في نظام الحوكمة العالمية على النحو الواجب. واسترشادا بذلك، سيواصل الجبل الأسود دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة وتحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة والصفة التمثيلية للمنظمة ووكالاتها. كما نؤكد على التزامنا ببناء نظام فعال متعدد الأطراف تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور محوري. ونحن نؤيد خطة تتبع نهجا منسقا – توحيد الأداء – ونضطلع بأنشطة تهدف إلى اعتماد البرنامج المتكامل الثاني للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة في الجبل الأسود وحكومة الجبل الأسود للفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١.

وأخيراً، أود أن أؤكد من جديد أن الجبل الأسود ملتزم التزاما كاملا بتنفيذ قيم الأمم المتحدة وبرامجها. وبوصف الجبل الأسود بلدا يشهد المرحلة الأخيرة من عملية الاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي، وعملية التفاوض الناجحة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، فإنه جار جيد وشريك موثوق به في منطقة غرب البلقان، حيث يتم التأكيد على قيم التعاون والاستقرار بشكل متزايد. ونحن على ثقة بأننا في هذه السبل، في جملة أمور، نساهم أيضا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد مانويل دومنغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه نائب رئيس جمهورية أنغولا.

اصطُحب السيد مانويل دومنغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد مانويل دومنغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فيسنتي (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): في البداية، بالنيابة عن السيد خوسي إدواردو دوس سانتوس، رئيس أنغولا، أود أن أهنئ سعادة السيد موغتر ليكتوفت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. كما أهنئ سعادة السيد سام كوتيسا، الرئيس المنتهية ولايته، على الطريقة التي أدار بها أعمال الجمعية في الدورة التاسعة والستين. وبالإضافة إلى ذلك، أثني على الأمين العام لالتزامه المستمر بإيجاد حلول للمسائل المعقدة التي تعتري المجتمع الدولي.

ووقد كان الهدف من مؤتمر سان فرانسيسكو بناء عالم قائم على القانون الدولي، والسعي لإيجاد حلول سلمية للنزاعات الدولية. وعلى مدى ٧٠ عاما، شهدنا إحرازا للتقدم وانتكاسات. فقد أحرز تقدم ملحوظ في مجال إنهاء الاستعمار، الأمر الذي يتجلى في عدد البلدان التي تتألف منها اليوم أسرة الأمم المتحدة. ومع ذلك، لم يحرز أي نجاح فيما يتعلق بالأمن الجماعي، وهي مسألة التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة والتي لا تزال في صميم الشواغل. ويجب أن نفكر معا بشأن دور الأمم المتحدة ومستقبلها. ونحن بحاجة إلى منظمة قادرة على تعزيز السلام والأمن الدوليين، والعمل بسرعة وفعالية في حالات الصراع، والتصدي للتحديات الحالية والناشئة.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باعتمادها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، إنما أكدت على ما يلي بوصفها أولويات مطلقة: القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية حقوق الجميع، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبيئة، والحصول على خدمات ذات نوعية جيدة، وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة.

وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ من جديد على مبدأ مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المتمثل في أنه من الممكن تعزيز تنمية شاملة ومستدامة ووضع أهداف عالمية تسلط الضوء على الحاجة إلى التعاون فيما بين الشعوب، ورسم طريق مشترك للبشرية. إنها تدعو إلى شراكة عالمية والتزامات من جميع الأطراف بالتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، والقضاء على الفقر والفقر المدقع، وتوفير الفرص للجميع. وأكرر تأكيد التزام أنغولا باتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز خطة التنمية هذه التي وضعتها المنظمة.

كما ستشارك الأمم المتحدة، في المستقبل القريب، في استعراض ثلاث عمليات هامة للغاية: المرأة والسلام والأمن، عمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام.

وكما ذكرت من قبل، فإن المثل التي ألهمت تأسيس الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما – إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب – لم تتحقق بعد. ويتوقع الناس في جميع أنحاء العالم انضمام قادة الدول الـ ١٩٣ الممثلة هنا إلى الجهود الجماعية لإيجاد حلول ملائمة للتحديات الخطيرة والمتعددة التي يواجهها سكان العالم. وبينما نحيي هذه الذكرى السنوية، فإننا نضع في اعتبارنا دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها بوصفها المنتدى الأبرز للتوصل إلى حلول للمشاكل الدولية والحفاظ على السلام، وتعزيز الأمن الجماعي ونبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية، واحترام سيادة الدول وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وإعادة التأكيد على سيادة القانون كمبدأ أساسي من مبادئ النظام الدولي.

وينبغي لهذه المناسبة أن توفر حافزا إضافيا للتعجيل بالإصلاحات الرامية إلى تنشيط منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، بزيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين، مما يجعل هذه الهيئة أكثر تمثيلا وأفضل تجهيزا للتصدي للتحديات

والفرص التي يواجهها العالم. تؤكِّد أنغولا من جديد حق القارة الأفريقية في أن تكون ممثلة فيما بين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن.

يشكل التشريد القسري للآلاف من البشر صورة مؤلمة للانحطاط البشري الذي ينتهك كرامة الإنسان. وهو يتطلب ردا فوريا وشاملا من جانب المجتمع الدولي.

وستحتفل أنغولا، في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلالها الوطني، في بيئة يسودها السلام والتسامح والمصالحة – وهي نتيجة مباشرة لإرادة الشعب الأنغولي في العمل معا من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي وزيادة الإدماج الاجتماعي، وتحقيق التقدم والرفاه للجميع في دولة حديثة أكثر ديمقراطية وازدهارا.

وعلى الرغم من الظروف العالمية السلبية، فإن حكومة أنغولا ملتزمة بالنمو المستدام. وتحقيقا لهذه الغاية، فهي تقوم بتنفيذ خطتها الإنمائية الوطنية، التي تهدف إلى إصلاح الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتحديثها، وتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة، وتحسين التدريب المهني والتدريب الرامي إلى إكساب المهارات وإدارة الموارد البشرية.

إن زيادة الأنشطة الإرهابية التي ترتكبها الجماعات المتطرفة في أفريقيا وفي أماكن أخرى من العالم، تمثل مشكلة أمنية خطيرة، وهي مشكلة تدعو إلى إيجاد تحالف عالمي من أجل مكافحة هذه الآفة. ويعتبر إنشاء فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، التي تضم بلدان حوض بحيرة تشاد وبنن، مثالا على الرد الجماعي الذي يستحق دعم المجتمع الدولي لتطهير القارة الأفريقية من الإرهاب التي تسبب في هذه المعاناة الهائلة لشعبها.

ولا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل تحديا من وجهة نظر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمن الداخلي. وتؤيد أنغولا الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية لاستعادة النظام العام وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة، وتشجع جميع الأطراف على احترام الالتزامات المتعهد بها في منتدى بانغي كشرط أساسي من أجل إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع وسلمية وشفافة.

ونحن نرحب بالحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه بين حكومة جنوب السودان والمعارضة المسلحة، بوساطة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الدوليين الآخرين، لحل الأزمة التي يعاني منها البلد. ونحن نشجع طرفي الاتفاق على الوفاء بالتزاماتهما، والمجتمعَ الدولي على مواصلة دعمه لعملية السلام.

وبعد التغلب على الأزمة المؤسسية في غينيا – بيساو، فإن التطورات السياسية الأخيرة هي بشير خير بالنسبة للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. ونناشد جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية في غينيا إلى إبداء أقصى درجات الشعور بالمسؤولية، ونحث المجتمع الدولي على مواصلة الوفاء بالوعود التي قطعت في مؤتمر الجهات المانحة في بروكسل.

ولا تزال مسألة الصحراء الغربية تثير قلقنا في ضوء حاجة الشعب الصحراوي إلى ممارسة حقه في تقرير المصير. ونحن ندعو الطرفين إلى مواصلة المفاوضات وإيجاد حل مقبول لهما في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحن نشعر بالقلق إزاء العقليات التي تعتمد اسلوب بقاء الأمور على حالها، والتي تسود في عملية إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونؤيد استئناف المفاوضات التي تفضي إلى إيجاد حل دائم على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وتتطلب النزاعات في ليبيا وسورية والعراق، استجابات سريعة بالنظر إلى العواقب الإنسانية الوخيمة الناجمة عن تلك النزاعات. وتكمن أسباب هذه النزاعات في الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية لشعوب هذه البلدان وفي التدخل

الخارجي، بالإضافة إلى محاولات الانقلاب أو تغيير النظام والمحاولات المصطنعة لفرض الديمقراطية من الخارج التي لها عواقب وخيمة وكارثية.

وترحب أنغولا ترحيبا حارا بالاتفاق الذي توصلت إليه الدول الست العظمى والاتحاد الأوروبي مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامج إيران النووي. وهذه النتيجة دليلٌ على أن أي نزاع، مهما كان صعبا ومعقدا، من الممكن أن يكون له حل سياسي، وهذا ملحوظ بشكل خاص في حالة المنطقة حيث تم فيها تجاوز المساعي الدبلوماسية بصورة منهجية، خلال العقود الأخيرة.

وتتابع أنغولا عن كثب تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وهو تطور جدير بالترحيب. ومع ذلك، تؤكد أنغولا على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، الذي يحد من حق الشعب الكوبي في التنمية ويتعارض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي.

تتولى جمهورية أنغولا حاليا رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وقد شاركت في السعي إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر على المنطقة سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، وكذلك في مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد تصميمنا على مواصلة دعم وتعزيز الحوار والسلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا وفي جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

وإذ تدرك الحكومة الأنغولية لمسؤولياتها في السياق الدولي الذي يزداد تقلبا وتعقيدا، وإذ تدرك أيضا التحديات الأمنية التي تواجهها الدول المطلة على خليج غينيا، فإنها سوف تستضيف، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، المؤتمر الدولي المعني بالأمن البحري وأمن الطاقة خلال الأيام القادمة في لواندا، من أجل الإسهام في التصدي لأخطار الإرهاب والقرصنة في خليج غينيا.

إن تغير المناخ يمثّل أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية حاليا.وعليه، فإن اعتماد بروتوكول ينظّم العمل العالمي الرامي إلى حماية النظام المناخي في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يكتسي أهمية قصوى.وينبغي أن يتضمن هذا الاتفاق التزاما بالحد من الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة مئوية بحلول نهاية القرن.وبالمثل، يجب أن يشمل الاتفاق الجديد نماذج لتقاسم الأدوات التمكينية اللازمة لحماية الحق في التنمية وتعزيز قدرة البلدان النامية على التكيف.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا الأهمية التي يوليها بلدي للدور الذي تؤديه تعددية الأطراف في حل مشاكل العالم بإيجاد حلول واقعية وجريئة عبر التشاور، وفقا لمنطق المسؤوليات والفوائد المشتركة، فضلا عن الالتزام بتحقيق المصالح المشروعة للجميع. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تجديد ثقتها بقدرة الأمم المتحدة على تعزيز الحوار الدولي بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر ثقافة السلام واحترام الاختلافات بين الشعوب ومنع نشوب النزاعات، وهي العناصر التي تشكّل الأسس التي يقوم عليها التقدم والتنمية المستحقتين لجميع شعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية أنغولا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد مانويل دومنغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، إلى المنصة.

خطاب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي.

اصطحب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية الرأس الأخضر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيريرا نيفيس (كابو فيردي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أطلب إلى الجمعية أن يسمح لي بأن أحيي باسم جميع مواطني كابو فيردي، كل الوفود إلى الدورة السبعين للجمعية العامة، وأشاطر الآخرين جميع البيانات التي أُدلى بها هنا، وندعو معها إلى بناء عالم أفضل.تتيح لنا هذه الدورة الفرصة، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة بكل فخر وسعادة، للمشاركة في التفكير بطريقة حاسمة وعملية في مستقبل البشرية، والتحديات التي تواجهها المنظمة. وقد أتى الموضوع الذي اختير لهذه الدورة في وقت مناسب وملح للغاية: ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“.

وبعد مضي سبعة عقود على التوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو، فإنه يتعين النظر في الشوط الذي قطعناه حتى الآن ونحن نضع إجراءات جديدة تتيح لمنظمتنا تعزيز قوتها ووحدتها وقدراتها من أجل التغلب على التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، ولكي تسهم بقدر أكبر وملموس في بلوغ عالم أكثر عدلا وإنصافا وتضامنا واستدامة.وتؤمن كابو فيردي، التي تحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلالها الوطني هذا العام، شأنها شأن البلدان الأخرى، بالمبادئ والأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وتدافع عن مقاصدها ومبادئها التي ما زالت أساسية ومواكبة للإجراءات التي تتخذها المنظمة، بل ما تزال تشكل أدوات هامة لبناء مستقبل مشترك.

ونشدد على الأهمية الحاسمة التي يكتسيها إصلاح الأمم المتحدة في سياق الاستعداد للمرحلة المقبلة.ونحث جميع الدول الأعضاء على التفاوض بشكل بنّاء بهدف الاتفاق على إعادة تنشيط سلطات الجمعية العامة والتوصل إلى تفاهم بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن الذي نرى أنه ينبغي أن يعكس التغيرات التي طرأت على العالم، مع مراعاة المزيد من الإنصاف والتمثيل المناسب.

لقد شاركنا بكثير من الشعور بالارتياح في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥الذي بدأ في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي.ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن التزام كابو فيردي بالمبادئ الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) واتفاقنا التام فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.وتتطلع الأمم الأكثر فقرا وضعفا بصورة مشروعة إلى التنمية. ويجب علينا أن نلتزم جميعا بتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠٣٠.

وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تمثّل كابو فيردي أحد الأمثلة عليها، يتعين على وجه التحديد الأخذ في الاعتبار ببعض العناصر الأساسية: الخطر الذي يهدد بقاءها من جراء تغير المناخ، وتعرّضها للكوارث الطبيعية على وجه الخصوص، وخطر فقدان تنوعها البيولوجي وتناقص حجم أسواقها، وارتفاع تكاليف النقل والبنية التحتية للطاقة، علاوة على الصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل.ولكل هذه الأسباب، تستحق هذه الدول إيلاء اهتمام خاص بها من قبل منظومة الأمم المتحدة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

وتمثّل أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مصدر أمل للبلايين من الأشخاص الذين يتطلعون إلى عالم أكثر عدلا وإنصافا وشمولا للجميع.ويعني العزم على جعل السكان محورا للتنمية أنه يجب علينا إيجاد الآليات المناسبة والممارسات المستمرة في إطار بيئي مستدام.

وفي ضوء الترابط الذي لا لبس فيه بين التنمية المستدامة وتغير المناخ، تأمل كابو فيردي، شأنها شأن البلدان الصغيرة

والضعيفة الأخرى، أن تترجم النوايا والتعهدات المعلنة إلى التزامات ملموسة تؤدي إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، فضلا عن توفير نهج متوازن في المسائل المتعلقة بالتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ.وفي غضون ذلك، يجب ألا يغفل الاتفاق الجديد المرتقب التوقيع عليه في باريس إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل المتعلقة بالخسائر والتعويض والتنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ويجب أيضا أن يشير بوضوح إلى بعض المصادر الموثوقة لتقديم الدعم المالي للأمم الأكثر ضعفا.

ونحن ملتزمون التزاما راسخا بتحمل مسؤولياتنا وتقديم إسهاماتنا في ذلك الصدد. وقد أنشأنا في كابو فيردي بالفعل هدف إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة، ونحن ماضون إلى تحقيق ذلك بالتعاون الدولي وبجهود الرصد من قبل الأمم المتحدة. ولدينا في الوقت الحالي ما يقارب نسبة ٣٠ في المائة من الطاقة المتجددة عبر الشبكة ونرى أن بوسعنا تجاوز نسبة الـ ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

إننا لنفزع حقا إزاء تلك الحالات الخطيرة من انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في مختلف أنحاء العالم. ومن المؤسف أنه على الرغم من مضي نحو ٧٠ عاما منذ أن رأى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان النور للمرة الأولى، ما يزال يتعين الوفاء بتلك الوعود التي قطعناها عند اعتماد النص الأساسي للإعلان. وتفخر كابو فيردي بأن تكون بمثابة معيار لقياس الحريات والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن تعزيز كرامة الإنسان.

ويشكّل السلام والأمن، جنبا إلى جنب مع الاستقرار السياسي ركائز أساسية لتنمية ورفاهية شعوبنا. وعليه، نشعر بالقلق البالغ إزاء انتشار النزاعات والتوترات المستمرة في أفريقيا والشرق الأوسط، والتي تسببت في فرار آلاف الأشخاص بدافع من اليأس التام. ويلقى البعض منهم حتفه أثناء السعي إلى ظروف معيشية أفضل. وقد كشفت تلك الأحداث الجارية عن مسببات وآثار اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية وإنسانية عميقة للأزمة. وتمثّل مشكلة اللاجئين العالمية هذه تحديا كبيرا للبشرية وتتطلب مشاركة الجميع في حلها. فآفة الحرب ووصمها لا يؤثران سلبا على رفاه الشعوب في بلدانها فحسب، بل تؤدي أيضا إلى عدم الاستقرار على نطاق واسع، وإلى عرقلة التنمية في مناطق بأكملها. وتشاطر كابو فيردي الأصوات الداعية إلى تسوية النزاعات على وجه السرعة، استنادا إلى الجمع بين الجهود الجماعية واحترام القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية عام ١٩٥١ اتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها.

وما تزال الحالة في الشرق الأوسط مستمرة في التدهور دون أن تلوح في الأفق أي بوادر لإنهاء مختلف النزاعات التي تجتاح المنطقة. وما تزال انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الفاعلة في النزاع السوري، إلى جانب الفظائع المرتكبة في الأراضي التي تسيطر عليها فصائل الإرهابيين والأصوليين الدينيين، تشكّل مصدرا رئيسيا للقلق. ويجب أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها المبذولة للتوصل إلى حلول تفاوضية لهذه النزاعات وغيرها التي تسيء فهمنا السليم للإنسانية نفسها. ويتطلب حل مشكلة الإرهاب أن يعزز المجتمع الدولي إجراءاته المتخذة في مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما ومظاهرهما. وندين بشدة جميع مظاهر الإرهاب، وخاصة الأعمال الوحشية للجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.

ونظرا لأن كابو فيردي دولة تقع على الأرخبيل، فإن للبحر دورا بالغ الأهمية في تاريخ شعبنا وهويته وسبل معيشته، لأنه يوفر الموارد الطبيعية الهامة التي تربط بين الجزر العشر التي تشكّل الأرخبيل. وتعتمد كابو فيردي بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، على شراكتها مع المجتمع الدولي في مواجهة التحديات الأمنية البحرية كتلك التي يمثلها الاتجار والجرائم المتصلة به، فضلا عن حفظ بحارنا وإدارتها.

وأود أن أوجه انتباه الجمعية إلى إجراءات نموذجية للتعاون الإقليمي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حين أخطرت سبع دول من غرب أفريقيا، بما في ذلك كابو فيردي، الأمين العام في رسالة مشتركة عن رغبتها في توسيع نطاق الحدود الخارجية للجرف القاري إلى مسافة تتجاوز الـ ٢٠٠ ميل بحري، عملا بالمادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي آب/أغسطس الماضي، أتيحت لنا الفرصة لتقديم عرض تقني إلى لجنة حدود الجرف القاري ونتوقع الرد علينا إيجابا في وقت قريب.

وترحب كابو فيردي بأن الفريق العامل ما زال يدرس المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة خارج نطاق الولاية الوطنية بهدف وضع اتفاقية دولية ملزمة قانونا (القرار ٦٦/٢٨٨، الفقرة١٦٢).

وما زالت لدى العالم آمال كبرى ومتجددة في الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمة، ليس في ميدان صون السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا في تعزيز التنمية والوصول إلى مجتمع دولي موحد وأكثر رخاء، عن طريق الحد من ممارسات الظلم وعدم المساواة والقضاء على الفقر وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة آثار تغير المناخ. ونحن على اعتقاد راسخ بالأهمية البالغة للأمم المتحدة. ولا يزال ممكنا بلوغ عالم أكثر استدامة يسوده السلام والأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي من المنصة.

خطاب السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

اصطحب السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه عن جدارة لرئاسة مداولات الجمعية العامة في دورتها السبعين. وستكفل وثائق تفويضه وخبراته النجاح في مداولاتنا هذه. وأود أيضا أن أؤكد له دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين أثناء فترة ولايته.

وفي حين أن بلوغ سن السبعين يعتبر حدثا ميمونا في حياة الفرد، فإنه يكتسب مغزى وأهمية إضافيتين لمنظمة تولت قيادة العديد من محاولات البشرية وإخفاقاتها ونجاحاتها على حد سواء. ونذكر باعتزاز أن العديد من البلدان في أفريقيا قد سعدت بنيل استقلالها عبر الجهود الموحدة للمنظمة.

ولذلك السبب نناشد مناشدة قوية الأمم المتحدة أن تقوم الآن بمعالجة المهمة التي لم يكتمل إنجازها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الرئيس السابق، السيد سام كوتيسا، على قيادته المتميزة للجمعية في دورتها التاسعة والستين. ويقدر له وفد بلدي حقا تفانيه بلا كلل في الاضطلاع بالمسؤوليات الجسام التي عُهد بها إليه خلال العام الماضي. وأشكر أيضا الأمين العام بان كي – مون على تقريره الواضح الذي قدمه في هذه الدورة (A/70/1)، والذي يوفر رؤى قيِّمة عن حالة منظمتنا، ويسلط الضوء على خريطة طريق ستوجه مسيرتنا نحو المستقبل. وكذلك ندرك ونقدر العمل الشاق الذي يقوم به أميننا العام على مدار السنة، لإخماد نيران الفتن أينما اشتعلت، ونثني عليه لتقاسمه معنا الغبطة بالنجاحات التي تحققها منظمتنا.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على قناعة بأن أمم العالم يمكنها، بل ينبغي عليها، أن تتعاون من أجل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية ولتغيير حياة الشعوب إلى الأفضل. فقد هيأت الظروف للعدالة واحترام القانون الدولي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم. وبينما تدخل الأمم المتحدة عامها الـ ٧٠، يجب إعادة تأكيد قناعة أسلافنا وهمتهم لبلوغ الهدف. وفي هذا السياق، نرحب بموضوع الالدورة السبعين الذي تم اختياره؛ ”الأمم المتحدة في عامها الـ ٧٠: السبيل إلى إحلال السلام والأمن وحقوق الإنسان“ بحسبانه الأنسب.

وباعتبار الأمم المتحدة المنظمة لعالمية الشاملة الوحيدة، فإنها أصبحت، بمرور السنين، المحفل الأهم والأنسب لمعالجة المسائل التي تتعدى الحدود الوطنية. وعلى مدى الـ ٧٠ عاما الماضية، عملت المنظمة بلا كلل من أجل دعم أسس الأمن العالمي وسلامة ورفاه مواطني العالم. ونتيجة لعمل الأمم المتحدة، توارت ديكتاتوريات فاسدة في العديد من البلدان لصالح ديمقراطيات جديدة، ويتنفس الملايين في جميع أنحاء العالم اليوم هواء الحرية الطلق. وتشمل أكثر لحظات التميز جدارة بالذكر في سجل إنجازات المنظمة تسوية النزاعات ومبادرات حفظ السلام ومساعدة ما يربو على ١٧ مليون من اللاجئين منذ عام ١٩٤٩ وكفالة أن تفي الحكومات بمسؤولياتها تجاه الفارين وفقا لاتفاقيات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك الإنجاز الملحوظ، إلا أننا نعتقد اعتقادا جازما بأنه لا ينبغي للعالم الاستمرار في تفريخ المزيد من اللاجئين. فيجب تهيئة بيئة تكفل ثقافة تقوم على التسامح الديني والسياسي بغية وقف تدفق اللاجئين.

والمعلم الآخر في أعمال الأمم المتحدة الطموحة هو اعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ التي تجسد مسعى المنظمة الاستشرافي في القضاء على الفقر والتصدي لتغير المناخ وضمان تقاسم الازدهار على نحو منصف. فبعد مفاوضات صريحة وبناءة اعتمدنا قبل بضعة أيام الوثيقة الختامية بتوافق الآراء (القرار ١/٧٠) وهي قد لا تكون مثالية، إلا أنها تمثل أفضل أمل للرخاء والاستقرار في العالم مستقبلا.

وبنظرنا إلى أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، فإننا نكتسب شجاعة وثقة من حقيقة أن غالبيتها تتناغم تماما مع أهداف الحكومة الائتلافية الجديدة التي أتولى قيادتها. فقد تعهدت قيادة الحكومة الائتلافية بالتزام طموح جدا بكفالة خروج ليسوتو من مجموعة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٥.

وتكمل خريطة الطريق العملية في إطار الهدف ١ برامج قائمة بالفعل في ليسوتو. وإننا نشعر بالتضاؤل أمام الثقة التي أبداها الاتحاد الأفريقي بترشيح صاحب الجلالة الملك ليتسي الثالث نصيرا للتغذية، وهي لفتة من شأنها تكثيف الجهود التي يتم بذلها بالفعل في بلدي في مجال التغذية. وبشأن مسألة الطاقة الهامة، فإن ليسوتو أطلقت مؤخرا سياسة مبتكرة للطاقة من شأنها أن تكفل زيادة كبيرة في إنتاج الطاقة المتجددة، مما يؤدي إلى زيادة توفير الطاقة الميسورة التكلفة بـ ٥٠ في المائة بنهاية فترة ولاية البرلمان الحالي. فهذه بعض الأمثلة القليلة على برامج التنمية التي تلتزم ليسوتو بتنفيذها في السنوات العشر المقبلة والتي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها للتو.

والأهم من ذلك هو عملية الإصلاح التي ركزنا عليها في اتفاق الائتلاف الموقع بعد انتخابات شباط/فبراير ٢٠١٥. وقد مرت ليسوتو بالعديد من التحديات السياسية منذ عودتها إلى الحكم الديمقراطي في عام ١٩٩٣، مما أدى إلى وضعنا في برنامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لفترة أطول مما ينبغي. وقد وضعت معظم هذه التحديات مرونة وملاءمة دستورنا تحت أقصى حد من الاختبار. ونحن الآن على اتفاق، إلى جانب شركائنا في الجماعة الإنمائية، بأن الإصلاح الدستوري بحاجة إلى معالجة عاجلة كخطوة أولى على الطريق إلى الاستقرار السياسي. وقد ألقت رابطة الكمنولث أيضا بثقلها وراء هذه الإصلاحات. ونحن نناشد هذه الهيئة العالمية

مواصلة النظر في تلك العملية وتقديم التوجيه اللازم حيثما ومتى دعت الضرورة إلى ذلك حتى يمكن صون كرامة ليسوتو ويمكن للسلام والاستقرار أن يسودا.

وعلى الرغم من الإنجازات الجديرة بالثناء التي أحرزتها الأمم المتحدة في صياغة شكل ومضمون الحوار العالمي والمفاوضات العالمية، فإن العالم لا يزال غير متكافئ حيث ترزح مناطق شاسعة تحت مستويات لا تطاق من الفقر والجوع. فالآلاف ما زالوا يموتون من سوء التغذية، في حين أن العديد من الناس لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال متداولة بصورة غير قانونية. وهذه الأسلحة كثيرا ما تستخدم في الهجمات الإرهابية العنيفة. والافتقار إلى الإرادة السياسية لتخليص العالم من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل واضح للجميع. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تصبح عالمية بعد، في حين أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقف في مفترق طرق، برفض بعض الدول ذات القدرة النووية التوقيع عليها.

إن استمرار العنف في سوريا والعراق، واليمن، وبعض أجزاء من أفريقيا، ابتداء من منطقة الساحل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، يضع قدرة الأمم المتحدة على المحك إلى أقصى حد من حيث إيجاد حلول دائمة لهذه التحديات. للأسف، لا يمكن التشكيك في أن الكثير من هذه المشاكل من صنع البشر.

إن مشكلة اللاجئين والهجرة الجماعية من بين القضايا الأكثر إلحاحا بالنسبة للمجتمع الدولي اليوم. وبسبب الحرب والمذبحة اللتين كشفتا مدى قسوة الإنسان على أخيه الإنسان، نرى ملايين الناس في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى تفر عبر الحدود الدولية على نطاق يذكرنا بالحرب العالمية الثانية. وأعداد الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة للوصول إلى أوروبا مذهلة، على الرغم من المخاطر المصاحبة لذلك. إن مشكلة اللاجئين التي تواجهها أوروبا اليوم ستختبر مدى عزم وكرم القارة.

تسير ظاهرة الإرهاب بالتوازي مع أزمة الهجرة. فقد زاد الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وأصبح أكثر صفاقة وفتكا من أي وقت مضى. والشبكات الإرهابية عبر أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا آخذة في التوسع. حتى في الوقت الذي نظل فيه يقظين إزاء خطر الإرهاب، يجب ألا يتبادر إلى أذهاننا بأنه يمكننا التغلب على هذا الخطر بقوة السلاح وحدها. وقد نوجه ضربات ضد الشبكات الإرهابية، ولكن إذا تجاهلنا حقيقة أن عدم الاستقرار السياسي والديني وغيره من أشكال التعصب يغذي التطرف، ستكون جهودنا لاقتلاع جذور هذا الخطر عقيمة.

إن تغير المناخ تحد رئيسي يواجهه العالم اليوم، وما لم يعالج معالجة فعّالة ستستمر إعادة صياغة المعادلة العالمية للتنمية والسلام والرخاء. وينبغي ألا نفوت الفرصة التي يوفرها مؤتمر تغير المناخ في باريس من دون التزام جماعي بإيجاد حلول عملية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من الانبعاثات. ينبغي لمفاوضات باريس أن تسترشد بروح الصراحة، والتفاهم المتبادل والرغبة في إيجاد الحلول التوفيقية.

إن خطة الدوحة للتنمية مهمة للبلدان النامية كبلدي ويجدر التشديد عليها في كل فرصة تلوح في الأفق. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بشكل جيد، ويستند إلى قواعد، إنما يصب في مصلحتنا. ينبغي أن تتبع الترتيبات الثنائية التي نتفاوض عليها الأفضليات والمرونة الممنوحة للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف. لذلك نوجه دعوة قوية بشأن سرعة إبرام خطة الدوحة للتنمية، وفقا لولايتها وأن تقدم بالكامل أهدافها الإنمائية.

من المهم أيضا بنفس القدر ضرورة الاعتراف بأننا لن نحقق بتاتا التنمية الحقيقية إذا كانت بعض قطاعات المجتمع

لا تزال مهمشة. ويجب تعزيز دور الأطفال والنساء وغيرهم من الفئات المحرومة في مجتمعاتنا المحلية بتعزيز خطة التنمية العالمية. أما ونحن نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لبرنامج العمل العالمي للشباب الذي تعمل من خلاله الأمم المتحدة على تعزيز التزامها بتحسين حياة الشباب، فلنعقد العزم على القيام بشكل ملائم بدراسة احتياجات التنمية وتطلعات الشباب على نحو أقوى.

تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان)

توفر لنا الذكرى السبعين للأمم المتحدة فرصة فريدة من نوعها لمناشدة مجلس الأمن عدم استخدام المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق مصالح أعضائه الأقوياء. يجب أن نعترف بأن المجلس في شكله وتكوينه الحاليين، سيواجه معركة شاقة في تلبية شواغلنا. إن مناشدة المجلس بأن يكون أكثر شفافية، وشمولية وديمقراطية يجب أن يتردد صداها بدرجة أقوى وأوضح. إذ أن وجود مجلس أمن مُصلح ينسجم مع الحقائق الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين وفقا لتوافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. أي أن قيام مجلس الأمن يضم صوت أفريقيا والمناطق المهمشة الأخرى في فئة العضوية الدائمة سوف يحظى بالشرعية والقبول غير المشروط لقراراته بصورة متزايدة.

يجب أن نواصل اتباع نهج مشترك وتوافقي في التصدي للتحديات التي تواجهنا، واتخاذ القرارات بشكل جماعي وتقاسم المسؤوليات. وهنا فإن الجمعية العامة، التي أنشئت باسمها الأمم المتحدة أنسب هيئة للاضطلاع بتلك المهمة. إنها ما انفكت تعمل بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي لتقرير السياسات، والأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة. إنها المنبر الوحيد الذي يمكن فيه لجميع البلدان، كبيرها وصغيرها، الدخول في مفاوضات وجها لوجه وعلى قدم المساواة من حيث السيادة لالتماس حلول للمشاكل التي تواجه البشرية. يجب الإسراع في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. وينبغي أن لا تظل قرارات هذه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة مجرد توصيات يمكن تجاهلها بسهولة. ومهما شددنا على الحاجة إلى إظهار الالتزام العالمي بالمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة لن نكون مغالين في ذلك.

مهما يكن من أمر، إن الأمم المتحدة أكثر بكثير من كونها من بين الجهات الحافظة للسلام ومنتدى لحل المنازعات. فالأمم المتحدة وما تضمه في أسرتها من وكالات تشارك في طائفة واسعة من الأنشطة التي تسعى إلى التصدي للتحديات التي تعرقل إحراز التقدم في تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم. وكما ذُكر آنفا، فإن التحديات الراهنة تشمل، من بين أمور أخرى، تغير المناخ، ونقص الغذاء وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأزمات المالية، والفقر المدقع، والنمو السكاني، والتوسع الحضري، والنزاعات، والإرهاب، والهجرة الجماعية. إن إيجاد حلول عملية ودائمة لجميع هذه المشاكل هو الغرض المشترك والمهمة الأكثر تعقيداً داخل أسرة الأمم المتحدة.

نحن في ليسوتو، شرعنا في عملية استشارية مبتكرة ومحلية تسعى إلى حشد الحكمة الجماعية للقيادة وطاقاتها على جميع مستويات قطاعات المجتمع، ابتداء من صاحب الجلالة حتى القادة المحليين، بغرض وحيد ألا وهو تكثيف الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وستكفل هذه العملية التشاورية تولي القيادة زمام المبادرة ومساءلتها في جميع عملياتنا لتقديم الخدمات الصحية. ونرى قدرا كبيرا من الحكمة في إعادة تحديد شكل تقديم الرعاية الصحية الأولية، مع الاستفادة من هياكل القيادة المجتمعية القائمة بغية تحقيق هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل خطة النشر الشاملة جميع المكونات المنصوص عليها بوضوح في الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع أن يطلق صاحب الجلالة المبادرة هذا الشهر.

وبينما نواصل التفكير في القضايا الأكثر إلحاحا والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، ينبغي ألا ننسى محنة الشعبين

الصحراوي والفلسطيني. وقد اعترفت الجمعية العامة ومجلس الأمن بحق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. ونؤيد الدعوة إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية والمملكة المغربية على قدم المساواة ودون أي شروط مسبقة. وما زالت ليسوتو أيضا تدعم على نحو كامل الشعب الفلسطيني في نضاله على مدى عقود طويلة ضد الاحتلال والقهر الإسرائيلي. إن السلام بين إسرائيل وفلسطين ركن أساسي لهيكل السلام الشامل في الشرق الأوسط، سلام يمكنه إطلاق العنان لعبقرية خلاقة ومباشرة الأعمال الحرة في المنطقة. وفي السياق نفسه، نحيي المبادرات الحالية الرامية إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية ونحث على رفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على كوبا عاجلاً وليس أجلاً.

ومهما يكون القدر الذي تغير به العالم منذ عام ١٩٤٥، تظل الأمم المتحدة المؤسسة الحكومية الدولية العالمية الوحيدة التي توحدنا في مجتمع عالمي للدول ذات السيادة. نعم، للمنظمة أوجه قصورها، لكنها تبقى قلعة أمل للبشرية. وفي الواقع، كان رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين محقا في الإدلاء بالملاحظة التالية:

”وعلى الرغم من جميع عيوب منظمتنا – وهي عيوب متأصلة في كل مؤسسة شكلها العقل البشري في نهاية المطاف – فأنا على اقتناع عميق بأنها لا تزال تتسم بأهمية بالغة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المتزايدة للبشرية. فلا يمكن للمرء أن يتصور ببساطة عالما يسوده السلام وتصان فيه كرامة الجميع دون دور تؤديه الأمم المتحدة في تحقيق ذلك“ (انظر A/67/PV.1، الصفحة ٢).

ولا يسعني إلا أن أتفق معه تماما. تقع المسؤولية عن جعل الأمم المتحدة تعمل بالصورة المثلى على عاتقنا جميعا. تتطلب رؤيتنا وأهدافنا المشتركة أكثر بكثير من مجرد التأكيد مجددا على التزامنا بالمبادئ التأسيسية للمنظمة. والمزيد من الإرادة السياسية عنصر أساسي لتحقيق المثل العليا التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة. ونتطلع إلى انبعاث منظومة الأمم المتحدة من جديد وضخ طاقة جديدة إليها، حتى تكون الـ ٧٠ سنة القادمة فترة تحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات. يجب أن نواصل الاضطلاع بالالتزام الذي خلفه لنا أعضاؤها المؤسسون بشعور من المسؤولية من جانب الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، من المنصة.

خطاب السيد إيراكلي غاريباشفيلي، رئيس وزراء جورجيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جورجيا.

اصطحب السيد إيراكلي غاريباشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد إيراكلي غاريباشفيلي، رئيس وزراء جورجيا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غاريباشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف التكلم أمام الجمعية العامة مرة أخرى بينما نحتفل بمرور سبعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة. هذه المناسبة تتيح لنا فرصة للتفكير في إنجازاتنا وإدراك أن التحديات المتبقية أمام تحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان في الداخل والخارج.

إن جورجيا بلد صغير بقلب كبير وأحلام أكبر. وهي على المسار وتمضي في الاتجاه الصحيح. إن رؤيتنا واضحة ومستقبلنا مشرق. وفي إعلان رئيسي هذا الأسبوع، أصدر البنك الدولي تقريره الجديد الشامل بشأن الحكم، وأنا فخور للغاية بالقول إن جورجيا تتصدر القوائم في التقدم الشامل في جميع المؤشرات الستة. ووفقا للتصنيف، قفزت جورجيا منذ عام ٢٠١٢ إلى المركز ١٣ في نوعية الأنظمة، والمركز ١٦ في التعبير والمساءلة، والمركز ١٩ في سيادة القانون، والمركز ٢٢ في الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة، والمركز ٢٣ في مكافحة الفساد. وهذا التقدم الهائل يؤكد على تصميم حكومتي على تعزيز سيادة القانون وحرية وسائط الإعلام وبناء اقتصاد حديث والمضي قدما بدولتنا في ثقة.

وعلى النقيض من ذلك، وقبل عقدين من الزمن كانت جورجيا بلدا معزولا مزقته الحرب الأهلية، مع وجود عدد قليل من مؤسسات الدولة الحديثة يؤدي عمله. واليوم نسطر فصلا جديدا في تاريخ دولتنا الكبرى. إن جورجيا دولة حديثة وديناميةوديمقراطية. وسنحتفل العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستعادة جورجيا لاستقلالها. فالحرية والنزاهة والعدالة، كما نقول، تجري في عروق شعبنا. والشعب الجورجي ملتزم بسيادة القانون وبحماية حقوق الإنسان وبالقيم الديمقراطية. وسنواصل مسيرة الإصلاح، وهي السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام والازدهار في بلدنا.

ونحن نمضي ببلدنا قدما بنفس الروح التي قاد بها أجدادنا لآلاف السنين. لقد استوعبت جورجيا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، المبادئ التي استرشدنا بها في تطورنا الديمقراطي. لقدتعلمنا بسرعة وانتهجنا بحماس روح التعاون الدولي. لذلك بالنيابة عن جميع الجورجيين المحبين للحرية، أشكر الأمم المتحدة وجميع الشعوب الحرة في أنحاء العالم على ما قدموه من دعم لبلدي.

اليوم، ترتبط جورجيا ارتباطا وثيقا بالعالم وبأسرة الأمم. لقد كرسنا أنفسنا للديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة ووعد السلام. نحن نقوم ببناء ديمقراطية ناضجة واقتصاد يوفر فرص العمل حتى في مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية الكبيرة.

إن ثبات قوس مسارنا الأوروبي – الأطلسي يُجسد الهوية والقيَم الأوروبية القوية في جورجيا. لقد برهن التكامل الأوروبي بأنه حافز قوي من أجل التعاون الهادئ بين الدول الأوروبية والبلدان المجاورة. في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وصلنا إلى معلم، عندما وقّعنا على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي. وفي إطار أوروبا، ستصبح جورجيا جزءا من نسيج السلام والاستقرار، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يفيد جيراننا، وأعتقد أن ذلك سيزيد من أمننا.

في السنوات القليلة الماضية، أحرزت حكومتنا وبلدنا تقدما في كل مجال من مجالات السياسات. فقد أنشأنا عقدا اجتماعيا يكافئ العمل والشركات التجارية الصغيرة، وفي الوقت نفسه يوفر شبكة من الآمان الاجتماعي للمحتاجين إليها. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية المعاكسة، أدخلنا برنامجا وطنيا للرعاية الصحية وضاعفنا خدمات الرعاية الاجتماعية. ففي مبادرة هامة واحدة، سننقذ حياة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص عن طريق الحملة الابتكارية الجديدة لمكافحة التهاب الكبد الوبائي، نوع جيم. ونعمل على ترسيخ ديمقراطية جورجيا. ويستحق شعبنا ديمقراطية وحكومة استجابية. لقد أنشأنا نظام حكم أكثر انفتاحا وأكثر شفافية وأكثر خضوعا للمساءلة أمام الشعب أكثر من أي وقت مضى. ولكن لن يهدأ لنا بال. لأنه يجب علينا فعل المزيد.

أشاد المراقبون الدوليون بالانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠١٣ وبالانتخابات المحلية التي جرت في عام ٢٠١٤ ووصفوها بأنها كانت حرة ونزيهة. وإنني فخور أيضا

بكوننا اعتمدنا في العام الماضي أول استراتيجية شاملة لحقوق الإنسان في جورجيا، وعملنا على سن قانون جديد لمكافحة التمييز. وتسعى حكومتي جاهدة إلى ضمان حقوق الإنسان لجميع أبناء شعبنا. إن الديمقراطية الحرة والمفتوحة تسير جنبا إلى جنب مع الأسواق الحرة والمفتوحة.

إن الحرية الاقتصادية لا تزال الركيزة الأساسية في خطتنا الإنمائية. فخطتنا ترمي إلى تنمية اقتصادنا ومؤسسات الحكم لدينا وتوفير المزيد من فرص العمل للشعب الجورجي. نعمل على تحريك النمو بجعل جورجيا مكانا ممتازا للأعمال التجارية وموقعا جذابا للاستثمار الأجنبي. من الجدير ذكره أننا منذ عام ٢٠١٤، أضفنا ٩٠ ٠٠٠ وظيفة جديدة في جورجيا، تشمل جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة، والصناعة التحويلية، والسياحة والطاقة. وما ما برحت مزاولة الأعمال التجارية سهلة في جورجيا. إذ تعمل الشركات الأجنبية والمحلية بحرية في بيئة تنافسية مع ضمانات قوية لحقوق الملكية الخاصة. وقد صنف البنك الدولي أيضا جورجيا في المرتبة الخامسة عشرة من بين أسهل الأماكن لممارسة الأعمال التجارية في العالم. وفي عام ٢٠١٤، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في جورجيا بنسبة ٨٧ في المائة، مما يمثل أعلى نسبة نمو وأعلى رقم في الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٠٧.

أصبحت جورجيا وجهة سياحية رئيسية ومكانا للمناسبات الرياضية الدولية. وأخذ العالم يدرك بأن جورجيا لديها كل شيء، شواطئ جميلة ومنتجعات جبلية مذهلة، وتقاليد طيبة، وأنواع من النبيذ الممتاز، ومواقع تاريخية فريدة، وضيافة رائعة. في آب/أغسطس، استضافت تبليسي أحداثا رياضية كبرى، من بينها المهرجان الأولمبي للشباب الأوروبي، ومباراة جائزة الكأس العظمى لعام ٢٠١٥ التي يعقدها اتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم، وقد أتاح ذلك فرصة فريدة للاحتفال بتفوق التعاون على النزاعات. في معرض الكلام عن الألعاب الرياضية، لا بد لي من أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لأعضاء فريق الركبي الجورجي الوطني كل النجاح في مباراته مع نيوزيلندا غدا على كأس العالم للرغبي. ودولتنا فخورة بهم.

ثمة مجال آخر من مجالات التنمية الوطنية لدينا وهو التعليم. أنا شخصيا أقدر قيمة التعليم الجيد والدراسة في الخارج. وأريد أن تتاح للشباب الجورجي نفس الفرصة. وتحقيقا لتلك الغاية، بدأنا برنامجا جديدا حيث ستقدم الحكومة الجورجية فيه الدعم المالي لطلابنا لتلقي الدراسة في الخارج. وفي المقابل، يجب عليهم العودة إلى الوطن وتسخير مهاراتهم في خدمة بلدنا. أما بالنسبة لأبناء جورجيا الجادين في ذلك المجال والذين لا يستطيعون السفر إلى الخارج، فنعمل حاليا على جلب مستوى رفيع من التعليم مباشرة إلى جورجيا. ومن دواعي فخري أن أقول أننا افتتحنا مؤخرا برنامجا جديدا بالتعاون مع مؤسسة تحديات الألفية في الولايات المتحدة. وبوسع الطلاب الجورجيين الحصول على درجة جامعية في الهندسة من جامعة ولاية سان دييغو بالولايات المتحدة من دون مغادرتهم جورجيا.

على الرغم من جميع تلك الإنجازات، ما زلنا نواجه تحديات تتعلق بأمننا في أرض الوطن. ويؤسفني أنه منذ خطابي الأخير في الأمم المتحدة (انظر A/69/PV.14)، وقّع الاتحاد الروسي على ما يسمى بمعاهدات التكامل مع سوخومي وتسخينفالي. وتواصل روسيا بصورة غير شرعية بسط سيطرتها على الأراضي الجورجية ذات السيادة. وأدين الضم الزاحف الذي تقوم بها روسيا وتجاهلها للقانون الدولي. وتمثلت النتيجة المأساوية في سلب الحقوق الأساسية لشعب حر من السكان المحليين في الأراضي المحتلة لجورجيا. وقامت مؤخرا سلطات الأمر الواقع باتخاذ تدابير إضافية للقضاء على حق أبناء جورجيا في التعليم بلغتهم الأم. ويجري سحق حرية الحركة والحقوق الأساسية للأمة إلى جانب آمال وأحلام مئات الآلاف من ضحايا التطهير العرقي الذين لا يرغبون في العودة إلى مواطنهم الأصلية.

ولا بد لي من التشديد مرة أخرى على أهمية القرار ٢٨٦/٦٩ بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، والقرارات المماثلة التي تتخذها سنويا الجمعية العامة. إن ألم الصراع حقيقي. والتشتت عميق. فمنذ عام ٢٠١٢ فقط، وفرت الحكومة المأوى إلى ما يقرب من ٠٠٠ ١٠ أسرة مشردة داخليا من الأراضي المحتلة.

على الرغم من خلفية استمرار الاحتلال الروسية، ما انفكت حكومتي واضحة بشأن الحاجة إلى إقامة علاقات مسؤولة وواقعية مع الاتحاد الروسي. وتحقيقا لتلك الغاية، اتخذنا عددا من الخطوات الملموسة للمضي قدما في النهوض بالتجارة، والنقل، والاتصالات، والسياحة والتواصل الإنساني مع الاتحاد الروسي كلما وحيثما أمكن.

أريد أن أكون واضحا. لا يمكن تسوية العلاقات مع الاتحاد الروسي على حساب سيادتنا وسلامتنا الإقليمية. ويحدوني الأمل في أن يفي الاتحاد الروسي في النهاية بالتزاماته الدولية، بما في ذلك اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وأن يتصرف بوصفه عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. وفي نفس الوقت، أريد مرة أخرى تأكيد التزامنا القوي بإيجاد حل سلمي للصراع، استنادا إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

اسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى الشعبين الأبخازي والأوسيتيني، أشقائي وشقيقاتي. أعتقد اعتقادا راسخا بأن ما من أحد سيعيد كتابة التاريخ وإزالة ماضينا المشترك. فجميع المحاولات الرامية إلى قطع الأواصر بيننا وإحداث فجوة بين شعبينا مآلها الفشل. وسوف نستفيد قريبا من نمو الاقتصاد الجورجي ومن اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك زيادة التجارة والإعفاء من تأشيرات الدخول. ونحن نعلم أن قوس تاريخ يميل إلى المزيد من التعاون، وإلى المزيد من التكامل والمزيد من الرخاء. فعندما نعمل يدا واحدة سننجح جميعا ونجني الفائدة جميعا. وأتطلع إلى اليوم الذي سنتشاطر فيه الرفاه المشترك.

رغم هذه التحديات، يسعى بلدي إلى المساهمة في تحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي. في العام الماضي، تشرفت بالإعلان عن نية جورجيا إنشاء منتدى طريق الحرير. واليوم، أشعر بالفخر بأن تلك الفكرة قد تحققت، وفي غضون بضعة أسابيع وسوف نستضيف في تبليسي أول منتدى رفيع المستوى من نوعه.

يقع بلدي على مفترق طرق رئيسي يربط بين الشرق والغرب. وقد تم إبراز ذلك هذا العام عندما استضافت جورجيا الاجتماع السنوي للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والاجتماع الأول للمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. إن تنشيط طريق الحرير فرصة مهمة لضمان تعميق الروابط الاقتصادية والثقافية بين آسيا وأوروبا. ونعمل على تطوير علاقة اقتصادية وتجارية متينة مع الصين، وأعتقد أن منطقة طريق الحرير سوف تفتح آفاقا جديدة من الفرص. إذ أن تلك المنطقة تشكل ثلثي سكان العالم و ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأنا مقتنع بأن منتدى طريق الحرير في تبليسي يوفر إمكانية كبيرة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي.

كذلك أريد التعليق على الاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه بين مجموعة ٥+١ وإيران. يأمل بلدي بأن تتطور العملية في اتجاه إيجابي وأن تُسهم في قدر أكبر من الأمن وفي التنمية الاقتصادية في المنطقة الأوسع.

أظهرت جورجيا مرارا وتكرارا استعدادها لتقديم ما يزيد عن نصيبها العادل لتعزيز بيئة دولية آمنة. وتأتي مساهمة بلدي في المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة، من حيث عدد القوات في بعثة الدعم الوطيد في أفغانستان. ومن الجدير بالذكر أن جنودنا من بين الأفضل في العالم. إنهم فخر وذخر لبلدي، وموضع اعتزام لنا. أود أن أتوقف للحظة لأتذكر جميع أفراد

القوات الجورجية الشجعان الذين خدموا دولتهم وضحوا بأرواحهم من أجل السلام والحرية. إن مساهمة بلدي في أمننا المشترك لا تنتهي عند ذلك. تؤيد جورجيا أيضا جهود حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تقديمه ثاني أكبر مساهمة من القوات في بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن عنصرا أساسيا في أمن جورجيا واندماجها الأوروبي الأطلسي يكمن في علاقاتها المتعمقة باستمرار مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي أعقاب قمة الناتو المنعقدة في العام الماضي، وافقت الناتو على تزويد جورجيا بصفقة كبيرة من الدعم العملي لتعزيز القوات المسلحة الجورجية وجعلنا حليفا أكثر اندماجا. وفي الآونة الأخيرة، افتتحنا مركزا جديدا للتدريب والتقييم المشترك في جورجيا، إذ ستتلقى القوات الجورجية التدريب من الناتو. كذلك نعمل على زيادة عدد تمارين التدريب التي يجري الاضطلاع بها بين جورجيا والولايات المتحدة، وبين جورجيا وحلفائها في الناتو.

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتُمد قبل ٧٠ عاما استهدف إنهاء حالة الفوضى وبناء عالم أفضل. واليوم، لا يزال العالم يواجه تحديات منقطعة النظير تتطلب إرادة سياسية قوية. ويجب علينا، كلما اقتضت الضرورة، أن نعمل على إصلاح المنظمات الدولية للوفاء بالمطالب الحالية. وفي ذلك السياق، نشيد بالمفاوضات الجارية بين الدول بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهي مفاوضات تهدف إلى زيادة فعّالية الأمم المتحدة في حالات الأزمات كما حدد ذلك الميثاق. إن زيادة دور الدول الصغيرة في مجلس الأمن، وتحاشي إساءة استخدام حقوق النقض في المجلس، وتحسين أساليب عمله ينبغي أن تشكل كلها حجر الزاوية في عملية الإصلاح. وهكذا أعرب عن الأمل بأن تكون الذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة تذكيرا لنا جميعا بأن نقف بحزم من أجل المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن أجل تحقيق الهدف المتمثل في إحلال السلم والاستقرار في جميع أرجاء المعمورة.

في الختام، أود أن أختتم كلمتي من حيث بدأتها. إن رؤيتنا واضحة ومستقبلنا مشرق. أود أن أتشاطر حلمي في ما يتعلق بجورجيا. إني أرى بلدا يحصل فيه كل فتى وفتاة من أبناء جورجيا على تعليم جيد لإعطائهم الفرصة لصقل مواهبهم التي حباهم الله بها. إني أرى بلدا شعبه متحررا من الخوف من عدم حصوله على الرعاية الصحية، والموارد التي يحتاجها لحماية أسرته، وسُبل كسب عيشه ومستقبله. إني أرى جورجيا قوية ومزدهرة وتستفيد من موقعها الجغرافي بوصفه مفترق طرق حيويا للربط بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب. إني أرى أمة قوية وفخورة تكرس نفسها لتيسير إحلال السلام بين الجيران، وتيسير التجارة بين القارتين. إني أرى بلدا يشكل قوة من أجل الخير والاستقرار في المنطقة التي ينتمي إليها، وأرى بلدا يرتقي أبنائه إلى مستوى مسؤولياته بوصفهم مواطنين عالميين.

فلنَسرْ معا في طريق يفضي إلى مستقبل ساطع من أجل الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جورجيا على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد إيراكلي غاريباشفيلي، رئيس وزراء جورجيا من المنصة.

خطاب السيد أليكسيس تسِبراس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية اليونانية.

اصطُحب السيد أليكسيس تسِبراس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري الكبير أن أرحب بدولة أليكسيس تسبِراس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تِسبراس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): سبعون عاما انقضت منذ تأسيس الأمم المتحدة بعد نشوب أكثر حرب مأساوية في التاريخ. في أعقاب تلك الحرب، زادت الإعلانات النبيلة للأمم المتحدة من الآمال في شروق شمس مستقبل سلمي مشترك يرتكز على القيم العالمية، والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان. لقد تم إنجاز الكثير منذ ذلك الحين. ولكن للأسف، لم تتحقق بعد رؤية مؤسسي المنظمة.

إننا نشهد اليوم أزمة إنسانية واسعة، وتحركات غير مسبوقة للأشخاص المشردين وزيادة في الفقر، والعنف، والتطرف وانتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن السؤال الكبير بالنسبة لنا ليس تحديد مواطن التحديات التي نواجهها. فشعوب هذا العالم تعرف جيدا ما نواجهه كل يوم. لقد أُنشئت هذه المنظمة العظيمة للرد على السؤال الكبير: كيف يُمكننا التصدي لتلك التحديات على أساس قيمنا المشتركة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

من سوء الطالع، أننا مع مرور السنين، نبدو وكأننا لا نعود فقط إلى نفس المشاكل، بل نعود إلى نفس الوصفات القديمة الفاشلة مما يفاقم من تلك المشاكل في المقام الأول. لذلك فإن أكبر تحدٍ نواجهه اليوم يتعلق بالوجود: فإما أن نواصل نفس الوصفات القديمة المتمثلة في الاستبعاد الاجتماعي، والشرذمة السياسية والعدوان الاقتصادي، أو أن نحاول استعادة مستقبلنا خطوة تلو الأخرى بثقة، ولكن ينبغي أن يقترن ذلك أيضا بالقدرة على التعلم من أخطائنا. أود أن أشير إلى الجهود التي بذلها بلدي في مواجهة ثلاث أزمات محددة مرت عليه في السنوات القليلة الماضية.

إن اليونان شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى تأثرت تأثرا شديدا بالأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨ بسبب الضعف الهيكلي لاقتصادها، وعبء الديون الثقيل والعجز في الميزانية. ومع ذلك فإن الوصفة الليبرالية الجديدة التي طُلب منا نحن والبلدان الأوروبية الأخرى تنفيذها جاءت بتكلفة اجتماعية مدمرة وساهمت في تعميق الأزمة الاقتصادية والمالية بدلا من التعافي منها.

وقد فقدنا ٢٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، وارتفعت نسبة ديننا إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ١٨٠ في المائة. وبلغ معدل البطالة ٢٧ في المائة، وتسارعت حركة هجرة الخريجين إلى البلدان الأوروبية.

وقد واجهنا التزاما مؤكدا من جانب البعض بفكرة ضرورة خروج اليونان من منطقة اليورو، أو ضرورة اقتران الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي نحتاجها بتدابير تقشفية صعبة وتخفيض الأجور ونفقات الرعاية الاجتماعية. وقد وافقت اليونان، بعد أشهر عديدة من المفاوضات، على برنامج استقرار جديد يتضمن إصلاحات في الإدارة العامة لدينا وفي أنظمة المعاشات التقاعدية والنظم الضريبية مما يتيح لنا الفرصة لتحقيق استقرار اقتصادنا من خلال إنشاء الأساس اللازم لإعادة هيكلة ديوننا.

وللأسف، فإنه في الوقت نفسه، يفرض تدابير تلقي بالمزيد من الأعباء على المجتمع والاقتصاد على حد سواء. وهذه التدابير كان ينبغي تجنبها. فقد كنا وما زلنا بحاجة إلى الكفاح تدريجيا للمطالبة بخطة نمو بدلا من المطالبة بخطة تقشفية، ومن أجل حماية أضعف فئات المجتمع وتوزيع الأعباء الضريبية بصورة عادلة. وربط تنمية الاقتصاد واستعادة الثقة بضرورة إعادة هيكلة ديوننا.

وكم يبدو هذا مألوفا للآخرين في هذه الجمعية؟ وكم مرة منذ السبعينات كافحت الدول المتقدمة، ومؤخرا دول العالم النامي، عندما كانت تواجه تلك المشاكل بالذات – المشاكل التي لا تعنى بمواطن ضعفها فقط ولكن بالوصفات التي تعطى لها من أجل معالجة لهذه المشاكل؟ وعلينا أن ندرك أننا بحاجة إلى نظام مالي واقتصادي عالمي موجه نحو تعزيز

استراتيجيات النمو الوطني وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الخاصة بنا. وعلينا أن نناقش مسألة إعادة هيكلة الديون، المتعلقة باستراتيجيات النمو لا استراتيجيات التقشف، في جميع المحافل المختصة بما في ذلك محفلنا هذا.

أما الأزمة الأوروبية الإقليمية الأخرى حيث اليونان في طليعة المتأثرين بها فهي تدفقات الهجرة غير المسبوقة التي وقعت مؤخرا. فقد دخل البلد، منذ بداية العام، أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من سورية والعراق وأفغانستان، بهدف العبور إلى بلدان أوروبا الغربية. وقد انبهتت اليونان بتلك التطورات، شأنها شأن جميع البلدان الأوروبية الأخرى. ومع ذلك، أبدى شعب اليونان تضامنه من خلال توفير الغذاء والمأوى للاجئين. ونحن نعمل كل ما في وسعنا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى، لإدارة تلك التدفقات بطريقة إنسانية وعلى نحو فعال، وذلك بتحسين مرافق الاستقبال وإجراءات التحقق من الهوية، فضلا عن تحديد المناطق الساخنة من أجل تيسير عملية الانتقال.

ومع ذلك، فإن السبيل الوحيد للتصدي لهذا التحدي، بالنسبة للبعض، يتمثل في بناء جدران أعلى لصد المهاجرين بالقوة، أو ضمان أن يبقوا ضمن مسؤولية الغير زعلى أبعد مسافة ممكنة. ونحن لا نعتقد أنه يمكن بناء مستقبل أوروبا أو مستقبل عالمنا بإقامة الجدران العالية، أوبجعل الأطفال يموتون على عتبات بيوتنا. ولا يمكننا أن ننسى أن العديد من أجدادنا كانوا لاجئين ومهاجرين. ولا يمكن أن نسمح للعنصرية وكراهية الأجانب بأن تدمرا مبادئنا المشتركة.

وعلينا أن نبني، في إطار الأمم المتحدة، الآلية اللازمة لإعادة توطين اللاجئين في البلدان المجاورة لسورية، مع تقديم دعم مباشر لتلك البلدان التي تستضيفهم وتفكيك شبكات الاتجار. أن آلية إعادة التوطين تلك، إلى جانب آلية النقل القائمة حاليا في أوروبا، ستبعث الأمل لدى هؤلاء السكان، وتثنيهم عن الثقة بالمتاجرين بالبشر. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا زيادة دعم الدول الأوروبية التي على خط المواجهة، مثل اليونان، في جهودها الرامية إلى إدارة تلك التدفقات.

واليونان هي أيضا محور أزمة أمنية ثالثة، وهي ما تسبب في أزمة اللاجئين هذه. فنحن نقع في قلب مثلث زعزعة الاستقرار، بوجود أوكرانيا إلى الشمال والنزاعات في ليبيا وفي الشرق الأوسط إلى الجنوب الغربي والجنوب الشرقي. ولوقوع اليونان في هذه البيئة غير المستقرة، فأنها ما برحت تسعى إلى تعزيز الأمن الإقليمي. وتدعم كل جهود تعزيز السلام والاستقرار. ومع ذلك، فأننا نسمع مرة أخرى بعض الذين يصرون على أنه ينبغي لنا الشروع في مبادرات من جانب واحد دون النظر إلى آفاقها وعواقبها، أو ترك النزاعات كي يتم تسويتها من تلقاء نفسها، دون أن تسهم في تحقيق الاستقرار أو إعادة الإعمار.

غير أن تلك الأخطاء هي بالضبط التي جمعتنا هنا في المقام الأول. ونحن لا نملك ترف اتخاذ الخيارات المتعلقة بالسياسة الخارجية دون النظر إلى آثارها مسبقا. وفي سورية، يجب أن نتصرف بحزم من أجل تحقيق المصالحة والتوصل إلى حل سياسي يضع الأساس لتحول ديمقراطي بقيادة سورية، وعلى النحو المتوخى في بيان جنيف. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد المبادرات الرامية إلى الحوار مع جميع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة. وفي ليبيا، فإننا نؤيد جهود الأمم المتحدة تأييدا تاما، ونحن نرحب بإكمال المفاوضات والحوار السياسي في الأسبوع الماضي بنجاح. وعلاوة على ذلك، نحن نعتقد أن عملية السلام في الشرق الأوسط هي أمر بالغ الأهمية للمنطقة. وينبغي تعزيز زخم جديد لإيجاد حل للمسألة وذلك بغية التوصل إلى إقامة دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام مع إسرائيل.

وفيما يتعلق بأوكرانيا، فنحن ندعم استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونحن نقدر

الجهود التي تبذلها مجموعة اتصال نورمندي، والدور التوفيقي الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتفادي الدخول في حلقة مفرغة من العسكرة في المنطقة، كما ندعو الأطراف الموقعة على اتفاق منسك إلى تنفيذ الاتفاقات بالكامل.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد الفكر الجهادي، الذي يجب التعامل معه على نحو حاسم وشامل.

وخارج نطاق الأزمات التي ذكرتها، تولي اليونان أهمية خاصة للعمل مع مناطق الجوار المباشر. ومن المهم أيضا أن يتم تعزيز مبادرات جديدة بدلا من البقاء محصورين في طرق مسدودة من الماضي. وأنا أتكلم عن الحاجة إلى تجنب تشييد الجدران. وحقا أنه لأمر مخز أن تظل قبرص منقسمة للسنوات الـ ٤١ الأخيرة – وهو نفس عدد سنوات عمري. واليوم أكثر من أي وقت مضى، وفي ضوء عدم الاستقرار في منطقتنا، من المهم أن يتم اغتنام الزخم لإيجاد تسوية للمسألة القبرصية، تسوية تكون شاملة وعادلة ودائمة ومقبولة للطرفين، وتستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلى عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي، بما يعود بالنفع على جميع سكان قبرص – القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك – فضلا عن الطوائف الأخرى.

وفي هذا السياق أود أن أؤكد كامل دعم اليونان للمحادثات بين الطائفتين، التي عقدت بقيادة الرئيس أناستاسيأديس، والسيد أقينجي، زعيم طائفة القبارصة الاتراك. واعتقد اعتقادا راسخا أن أي حل حقيقي ودائم سيضطر في نهاية المطاف، إلى التعامل مع مسألة الأمن الدولي، وإلغاء معاهدتي التحالف والضمان اللتين عفا عليهما الزمن، وانسحاب جميع القوات الأجنبية، بما في ذلك القوات التي تحتل الجزء الشمالي من هذه الجزيرة.

واليونان، بصفتها طرفاً إقليمياً حريصاً على تعزيز أمن المنطقة، دأبت على بذل جهود مطّردة لتحسين التعاون مع تركيا. وقد فعلنا ذلك عبْر مجموعة واسعة من المبادرات، تشمل تعزيز حوارنا بشأن تدابير بناء الثقة. والاحترام الكامل من قِبَل تركيا لعلاقات الجوار الطيبة والقانون الدولي، فضلاً عن حلٍّ عادل وقابل للتطبيق للمسألة القبرصية، يبقيان الشرطين المسبَقين للتطبيع الكامل للعلاقات اليونانية – التركية.

وفي غرب البلقان، نعزِّز علاقات ثنائية قوية والتزاماً بمنظور المنطقة الأوروبي. وقد كثَّفت اليونان جهودها نحو تسوية جميع الخلافات في المنطقة، ومن بينها مسألة إسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً. واقترحنا إطار تسوية واقعية هدفها التوصل إلى اتفاق ومجموعة متَّفق عليها من تدابير بناء الثقة، التي تتيح لنا فرصة المزيد من تعزيز التعاون الثنائي والثقة .

إنَّ الناس في جميع أرجاء العالم يسعون جاهدين إلى تحقيق مستقبل أفضل لأنفسهم ولأبنائهم. والناس في بلدي يناضلون كل يوم، بكبرياء وكرامة، لتجاوز الأزمات واستعادة الأمل. وحتى في أصعب لحظاتهم، يساعدون أولئك الأكثر عوزاً، والهاربين من مناطق النزاع. وحتى في أصعب لحظاتهم، يؤكدون حقهم الديمقراطي في اختيار مصيرهم. وهذا مثال يومي على أناس يُصرُّون على حقوقهم الإنسانية والديمقراطية الأساسية حتى في ظل أقسى الظروف. وينبغي لهذا المثال أن يوجِّهنا في اتخاذ الخطوات الضرورية نحو عالَم أكثر أماناً وعادل ومزدهر لنعيش فيه نحن والأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية اليونانية على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحِب السيد أليكسيس تسيبراس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية، من المنصة.

خطاب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الصحة ووزير الاتصالات في دولة إسرائيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الصحة ووزير الاتصالات في دولة إسرائيل.

اصطُحِب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الصحة ووزير الاتصالات في دولة إسرائيل، إلى المنصّة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني جداً الترحيب بدولة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الصحة ووزير الاتصالات في دولة إسرائيل، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية.

السيد نتنياهو (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إنني أحمل التحيات من القدس، المدينة التي تردَّدت فيها عبْر العصور أصداء آمال وصلوات الشعب اليهودي من أجل السلام للبشرية جمعاء.

قبل واحد وثلاثين عاماً، وقفتُ على هذ المنبر للمرة الأولى، بصفتي سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة. وتكلَّمت يومئذ معارضاً لمشروع قرار مقدَّم من إيران لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة. وكانت الأمم المتحدة آنذاك، كما هي الآن، معادية بشكل يثير القلق الشديد لإسرائيل، الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط. وحينذاك، كما الآن، سعى البعض إلى حِرمان الدولة اليهودية الواحدة والوحيدة مكاناً بين الدول. وقد أنهيت خطابي الأول ذاك بالقول، ”أيها السادة، تفقَّدوا تعصُّبكم عند الباب“ (A/39/PV.32، الفقرة ٨٣).

وبعد أكثر من ثلاثة عقود، يشرفني مجدداً أن أتكلم من هذا المنبر بصفتي رئيس وزراء إسرائيل. وإنني أرى أنَّ التشريف قد اقترن دائماً بمسؤولية قول الحقيقة. لذا، فإنني، بعد ثلاثة أيام من الإصغاء إلى قادة العالم يمتدحون الاتفاق النووي مع إيران، أبدأ كلمتي اليوم بالقول، ”أيها السيدات والسادة، تفقَّدوا حماستكم عند الباب“. فالاتفاق لا يجعل السلام أكثر ترجيحاً. وإذكاء عدوانية إيران ببلايين الدولارات في الإعفاء من العقوبات، يجعل الحرب أكثر ترجيحاً.

فما عليكم إلاَّ أن تنظروا إلى ما فعلته إيران في الأشهر الستة الماضية وحدها، منذ أُعلِن الاتفاق الإطاري في لوزان. فقد عزَّزت إيران إمداداتها من الأسلحة المدمرة لسوريا. وأرسلت إليها المزيد من جنود حرسها الثوري. كما أرسلت آلاف المقاتلين الشيعة الأفغانيين والباكستانيين. وقد فعلت كل ذلك لإسناد نظام الأسد الوحشي. وشحنت إيران أيضاً آلاف الأطنان من الأسلحة والذخائر إلى المتمردين الحوثيين في اليمن، بما يشمل شحنة أخرى قبل مجرّد يومين. وهدَّدت إيران بإسقاط نظام الأردن. ووكيل إيران، حزب الله، هرَّب إلى لبنان قذائف من طراز SA - 22 لإسقاط طائراتنا، وأخرى بحرية من طراز يخنوت لإغراق سفننا. وزوَّدت إيران حزب الله بقذائف أرض – أرض دقيقة التوجيه، وطائرات هجومية بدون طيار، بحيث يستطيع أن يضرب أيَّ هدف في إسرائيل. وساعدت إيران حركتي حماس والجهاد الإسلامي في صنع طائرات مسلحة بدون طيار في غزة. وكشفت إيران بوضوح عن خططها لفتح جبهتين إرهابيتين جديدتين ضد إسرائيل، واعدة بتسليح الفلسطينيين في الضفة الغربية، وإرسال جنرالات حرسها الثوري إلى مرتفعات الجولان، التي منها أطلق نشطاؤها مؤخراً صواريخ على شمال إسرائيل.

إنَّ إسرائيل ستواصل الردَّ بقوة على أية اعتداءات ضدها من سوريا. وهي ستستمر في العمل لمنع نقل الأسلحة الاستراتيجية لحزب الله من الأراضي السورية وعبْرها. وفي كل بضعة أسابيع، تنشئ إيران وحزب الله خلايا إرهابية جديدة في المدن عبْر العالم. وقد اكتُشِف مؤخراً ثلاث من تلك الخلايا في الكويت، الأردن وقبرص. وفي أيار/مايو، داهمت قوات الأمن في قبرص شقة عميل لحزب الله في مدينة لارنكا. وقد وجدت هناك خمسة أطنان من نترات الأمونيوم – أي الكمية نفسها تقريباً التي استُخدِمت لتفجير المبنى الاتحادي في مدينة أوكلاهوما. وكان ذلك في مجرَّد شقة واحدة، في

مدينة واحدة، في بلد واحد. لكنَّ إيران تُنشئ عشرات الخلايا الإرهابية الشبيهة بتلك في جميع أرجاء العالم.

وهم يُنشئون تلك الخلايا الإرهابية في نصف الكرة هذا أيضاً.

وأكرِّر، إيران تفعل كل ذلك – كل ما ذكرته للتوّ – في الأشهر الستة الماضية فقط، حينما كانت تحاول إقناع العالم برفع العقوبات. ولكم أن تتخيَّلوا ماذا ستفعل إيران بعد رفع تلك العقوبات. إنها ستمضي قدُماً، طليقة العنان واللسان، ملتهمة المزيد والمزيد من الفرائس. وفي أعقاب الاتفاق النووي، تنفق إيران بلايين الدولارات على الأسلحة والسواتل. هل أيٌّ منكم يظنّ أنَّ إيران تفعل ذلك للنهوض بالسلام؟ وهل أحد منكم يحسب أنَّ مئات بلايين الدولارات الناجمة عن تخفيف العقوبات والعقود الدسمة ستحوِّل ذلك النمر المفترس إلى هريرة؟ فينبغي للذين يعتقدون ذلك أن يفكِّروا ثانية.

في عام ٢٠١٣، بدأ الرئيس روحاني ما يُسمَّى هجومه الساحر هنا في الأمم المتحدة. وبعد ذلك بسنتين، تُعدِم إيران المزيد من السجناء السياسيين؛ وتصعِّد عدوانها الإقليمي وتوسِّع سريعاً شبكة إرهابها العالمية. يقولون إنَّ الأعمال أبلغ من الأقوال، أمَّا في حالة إيران، فإنَّ أقوالها ببلاغة أفعالها. ما عليكم سوى الإصغاء إلى نائب قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. فقد قال في شباط/فبراير ”إنَّ الثورة الإسلامية غير مقيَّدة بحدود جغرافية.“ وتباهى بأنّ أفغانستان، العراق، لبنان، سورية، فلسطين واليمن هي بين البلدان التي يجري ”غزوها من قِبَل جمهورية إيران الإسلامية“. لقد قال ”غزوها“.

ومن يعتقد منكم أنَّ الاتفاق في فيينا سيُحدِث تغييراً في سياسة إيران، فلْيُصغِ إلى ما قاله قائدها الأعلى، آية الله خامنئي، بعد خمسة أيام من التوصل إلى الاتفاق النووي: ”إنَّ سياساتنا تجاه إدارة الولايات المتحدة المتغطرسة لن تتغير“.

وتعهَّد بأنَّ الولايات المتحدة ستبقى عدوة إيران. وفي حين أنَّ إعطاء المزيد من المال للملالي يرجِّح أن يؤجج المزيد من القمع داخل إيران، فمن المؤكد أنه سيؤجج المزيد من العدوان خارج إيران.

وبصفتي قائد بلد يدافع عن نفسه كل يوم ضد عدوان إيران المتنامي، أتمنَّى لو أنني أستطيع الاطمئنان إلى الادِّعاء بأنَّ هذا الاتفاق يُوقف مسارّ إيران صوب الأسلحة النووية، لكنني لا أستطيع، لأنه لا يوقفه. إنَّ هذا الاتفاق يفرض عدة قيود على البرنامج النووي لإيران، وهو يفعل ذلك بحق، لأنَّ المجتمع الدولي يدرك أنَّ إيران خطيرة بشكل خاص. لكنَّ المصيدة هنا. ففي إطار هذا الاتفاق، إذا لم تغيِّر إيران سلوكها – وفي الحقيقة، حتى إذا أصبحت أكثر خطورة في السنوات المقبلة – فإنَّ أهم القيود ستظلّ تُرفع تلقائياً بحلول السنة العاشرة والسنة الخامسة عشرة. وهذا سيضع نظاماً إرهابياً إسلامياً متشدداً تفصله أسابيع عن المواد الانشطارية لترسانة كاملة من القنابل النووية. هذا أمر يفتقر إلى أي منطق.

لقد قلت إذا كانت إيران تريد أن تُعامَل كبلد عادي، فعليها أن تتصرف مثل بلد عادي. هذا الاتفاق سيعامل إيران كبلد عادي حتى لو بقيت نظام حكم ديني ظلامي يغزو جيرانه، ويرعى الإرهاب في أرجاء العالم ويهتف، ”الموت لإسرائيل، الموت لأمريكا!“ فهل يعتقد أحد جدياً أنَّ إغراق نظام حكم ديني متشدد بالأسلحة والأموال سيكبح شهوته للعدوان؟ وهل منكم من يعتقد حقاً أنَّ إيران دينية بمخالب وأنياب أكثر حدة ستكون أكثر استعداداً لتغيير توجُّهاتها؟ هناك قاعدة عامة تعلّمتها – ولا بدَّ أنكم تعلمتموها في حياتكم – وهي أنَّ السلوك السيِّئ حين يكافأ، يصبح أكثر سوءاً.

لطالما قلت إنَّ أكبر خطر يواجهه العالم هو اقتران الإسلام المتشدد بالأسلحة النووية. وإنني شديد القلق حيال أنَّ الاتفاق النووي مع إيران سيثبت أنه شهادة زواج ذلك الاتحاد غير

المقدس. وأعلم أنَّ بعض أصحاب النوايا الطيبة يعتقدون بصدق أنَّ هذا الاتفاق هو السبيل الأفضل لوقف مسار إيران نحو القنبلة النووية. بيد أنَّ أحد أهمَّ دروس التاريخ، ولكن أقلَّها استفادة، هو أنَّ أفضل النوايا لا تمنع أسوأ النتائج. والأغلبية الساحقة من الإسرائيليين تعتقد أنَّ هذا الاتفاق النووي مع إيران هو اتفاق سيئ جداً. وما يجعل الأمور أكثر سوءاً هو أننا نرى العالم يحتفل بهذا الاتفاق السيئ، مسارعاً إلى احتضان نظام ملتزم علانية بتدميرنا، وتنفيذ مشاريع معه.

في الأسبوع الماضي، أعلن اللواء صالحي، قائد الجيش الإيراني:

”إننا سنُبيد إسرائيل بالتأكيد. ونحن سعداء بأننا في طليعة تنفيذ أمر القائد الأعلى بتدمير إسرائيل.“

وبالنسبة إلى القائد الأعلى نفسه، فقد أصدر آخر كتاب له بعد إعلان الاتفاق النووي ببضعة أيام. وهو مقالة طويلة تقع في ٤٠٠ صفحة، تُفصِّل خطته لتدمير دولة إسرائيل. وفي الشهر الماضي، أعلن خامنئي مجدداً نوايا الإبادة الجماعية لديه. وأمام الهيئة الدينية العليا في إيران، مجلس الخبراء، تكلم عن إسرائيل، وطن أكثر من ٦ ملايين يهودي. وتعهَّد بأنَّ ”إسرائيل لن تكون موجودة في غضون ٢٥ عاما.“ فبعد سبعين سنة على قتل ٦ ملايين يهودي، يعِد حكام إيران بأن يدمِّروا بلدي، ويقتلوا شعبي، وقد كان الرَدّ من هذه الهيئة، ومن كل حكومة ممثَّلة هنا تقريباً لا شيء على الإطلاق – صمتاً مطلقاً، صمتاً مطبقاً.

ولعل بوسع أعضاء الجمعية أن يفهموا الآن السبب وراء عدم انضمام إسرائيل للآخرين في الاحتفاء بالاتفاق. فلو أن قادة إيران يعملون لأجل تدمير بلدان الأعضاء الآخرين، لربما قل حماسهم للاتفاق. ولو أن وكلاء إيران الإرهابيين يطلقون آلاف الصواريخ على مدن الأعضاء الآخرين، فلربما كانوا أكثر حذرا في كيل ثنائهم. ولو أن الاتفاق يطلق العنان لسباق تسلح نووي في مناطق جوارهم، لربما كانوا أكثر ترددا في الاحتفال به.

غير أنه لا ينبغي لأحد أن يعتقد أن إيران تشكل خطرا على إسرائيل وحدها. فإلى جانب عدوانها في منطقة الشرق الأوسط وحملتها الإرهابية في جميع أنحاء العالم، تسعى إيران أيضا إلى بناء صواريخ تسيارية عابرة للقارات لغرض واحد وهو حمل رؤوس حربية نووية. والآن، يجب أن نتذكر هذه الحقيقة: إيران تملك بالفعل قذائف قادرة على الوصول إلى إسرائيل. ولذلك، فإن تلك القذائف التسيارية العابرة للقارات التي تقوم إيران ببنائها لا تستهدفنا نحن. فهي تستهدف الأخرين – أوروبا وأمريكا، وبهدف إحداث دمار شامل متى ما أرادوا وأينما أرادوا.

وليس من السهل معارضة شيء تؤيده القوى الكبرى في العالم. صدقوني، سيكون التزام الصمت أسهل بكثير. غير أن الشعب اليهودي دفع ثمنا باهظا طوال تاريخه نتيجة التزام الصمت. وبصفتي رئيس وزراء الدولة اليهودية وبوصفي شخصا يعرف التاريخ، فإنني أرفض الصمت. وسأقولها مرة أخرى. إن زمن سلبية اليهود في مواجهة أعداء يمارسون الإبادة الجماعية قد ولى. وعدم السلبية يعني أنه عليك أن تجهر بالكلام عن هذه المخاطر. وقد جهرنا بالكلام ونجهر بالكلام وسنواصل القيام بذلك. كما يعني عدم السلبية الدفاع عن أنفسنا ضد هذه المخاطر. وقد دافعنا عن أنفسنا. وندافع عنها وسنظل ندافع عنها.

لن تسمح إسرائيل لإيران بتسور نادي الأسلحة النووية أو التسلل إليه أو بدخوله من بابه. إني أعلم أن منع إيران من تطوير أسلحة نووية لا يزال هو السياسة الرسمية للمجتمع الدولي. ولكن لا ينبغي لأحد أن يشك في تصميم إسرائيل على الدفاع عن نفسها ضد من يسعون إلى تدميرها. لأنه في كل جيل، كان هناك من يسعى إلى تدمير شعبنا. ففي

العصور القديمة، واجهنا تدميرا على يد إمبراطوريات قديمة مثل البابلية والرومانية. وفي العصور الوسطى، واجهنا محاكم التفتيش والطرد. وفي العصر الحديث، واجهنا المذابح والإبادة الجماعية. غير أن الشعب اليهودي كان مثابرا.

ونشأ الآن نظام آخر، يقسم على تدمير إسرائيل. وستكون من الحكمة أن يضع ذلك النظام هذه الحقيقة نصب عينيه: إنني أقف هنا اليوم ممثلا لإسرائيل، ذلك البلد الذي لم يبلغ من العمر سوى ٦٧ سنة غير أنه يمثل دولة قومية لشعب يقارب عمره ٠٠٠ ٤ سنة. والإمبراطوريتان البابلية والرومانية غير ممثلتين في قاعة الأمم هذه، ولا الرايخ ذو الـ ٠٠٠ ١ سنة. فتلك الإمبراطوريات التي كان يبدو أنها لا تُقهر قد ولت منذ زمن بعيد. غير أن إسرائيل باقية. وشعب إسرائيل باق.

إن ولادة إسرائيل من جديد لشاهد على روح شعبي التي لا تقهر. وقد ظل الشعب اليهودي يحلم على مدار ١٠٠ جيل بالعودة إلى أرض إسرائيل. وحتى في أحلك ساعات وجودنا – وقد مررنا بالكثير منها – لم نفقد قط أملنا في إعادة بناء عاصمتنا الأبدية، القدس. وقد جعل إنشاء دولة إسرائيل تحقيق ذلك الحلم ممكنا. وأتاح لنا العيش كشعب حر في وطن أجدادنا. ومكننا من لم شمل اليهود الذين قدموا من جميع أنحاء الأرض يلتمسون مأوى يلجأون إليه هربا من الاضطهاد. فقد جاءوا من أوروبا التي مزقتها الحروب ومن اليمن والعراق والمغرب ومن إثيوبيا والاتحاد السوفياتي، ومن ١٠٠ أرض أخرى. واليوم، مع تصاعد موجة معاداة السامية مرة أخرى واجتياحها جميع أنحاء أوروبا وأماكن أخرى، فإن العديد من اليهود يأتون إلى إسرائيل للانضمام إلينا في بناء مستقبل الشعب اليهودي.

وعليه، فهذه رسالتي إلى حكام إيران. إن خطتهم لتدمير إسرائيل ستفشل. فإسرائيل لن تسمح لأي قوة على وجه الأرض بتهديد مستقبلها. وهذه رسالتي إلى جميع البلدان الممثلة هنا. أيا كانت القرارات التي قد تتخذها في هذا المبنى، وأيا كانت القرارات التي قد تتخذها في عواصمها، فإن إسرائيل ستفعل كل ما يلزمها فعله للدفاع عن دولتنا وللدفاع عن شعبنا.

وإذ يمضي الاتفاق مع إيران قدما، آمل أن يتم إنفاذه – كيف يمكنني أن أعبر عن هذا؟ – بمزيد من الصرامة، خلافا لما حدث مع قرارات مجلس الأمن الستة التي انتهكتها إيران بصورة منهجية وتم الآن إهمالها عمليا. وأدعو إلى ضمان أن يقوم المفتشون فعلا بإجراء التفتيش، وأن يكون بالإمكان فعلا العودة إلى فرض الجزاءات، وألا يتم إخفاء انتهاكات إيران تحت السجاد العجمي. وهناك شيء واحد أود أن أؤكده للجمعية اليوم، وهو أن إسرائيل ستراقب عن كثب.

وما يتعين على المجتمع الدولي فعله الآن واضح: أولا، يجب أن يحمل إيران على الامتثال لالتزاماتها النووية وأن يضغط عليها للقيام بذلك. ثانيا، يجب كبح عدوان إيران الإقليمي بدعم وتعزيز أولئك الذين يقاومون ذلك العدوان الإيراني بدءا بإسرائيل. ثالثا، استخدام الجزاءات وجميع الأدوات المتاحة لتفكيك شبكة الإرهاب العالمية التابعة لإيران.

وإسرائيل تعمل على نحو وثيق مع شركاء السلام العرب للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة التي تمثلها إيران، وكذلك التحديات الأمنية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجهات أخرى.

كما نعمل مع دول أخرى في الشرق الأوسط، وكذلك مع بلدان في أفريقيا وفي آسيا وخارجهما. يعلم الكثيرون في منطقتنا أن إيران وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هما عدوانا المشتركان. وحينما يحارب الأعداء بعضهم البعض، لا يعزز المرء أيا منهما. لكنه يضعفهما كليهما.

فمن الواضح أن الأخطار المشتركة تقرب بين إسرائيل وجيرانها العرب. وبينما نعمل معا للقضاء على المخاطر التي ذكرتها، آمل أن نبني شراكات دائمة من أجل تحقيق الأمن والرخاء والسلام. لكننا في إسرائيل، لا ننسى أبدا أمرا

واحداً. لا ننسى أبدا أن الشريك الأكثر أهمية لإسرائيل كانت وستكون دائماً الولايات المتحدة الأمريكية. إن التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة لا يتزعزع.

واتفقت مع الرئيس أوباما على الحاجة إلى إبقاء الأسلحة بعيدا عن أيدي عملاء إيران الإرهابيين. ونتفق على الحاجة إلى منع إيران من زعزعة استقرار البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وتقدر إسرائيل تقديراً عميقا استعداد الرئيس أوباما لتعزيز أمننا ومساعدة إسرائيل في الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي من أجل مواجهة التحديات الهائلة التي نواجهها. وإسرائيل تشعر بالامتنان لتشاطر هذا الشعور على نطاق واسع من جانب الشعب الأمريكي وممثليه في الكونغرس، من جانب الذين أيدوا الاتفاق ومن عارضوه على السواء.

قلت والرئيس أوباما إن خلافنا حول الاتفاق النووي هو اختلاف في الرأي داخل الأسرة. لكننا لا نختلف حول الحاجة إلى العمل معا لضمان مستقبلنا المشترك. وياله من مستقبل يمكن أن يكون عظيما. إن إسرائيل في وضع فريد يمكنها من الاستفادة من وعد القرن الحادي والعشرين. إسرائيل دولة رائدة على مستوى عالم في مجال العلم والتكنولوجيا وفي تكنولوجيا الفضاء الالكتروني، والبرمجيات، والمياه، والزراعة، والطب، والتكنولوجيا الحيوية والعديد من المجالات الأخرى التي تشهد ثورات من خلال الإبداع الإسرائيلي والابتكار الإسرائيلي. إسرائيل هي دولة الابتكار. والدراية التقنية الإسرائيلية في كل مكان. في المعالجات الدقيقة لأجهزة الكمبيوتر وفي مشغلات الذاكرة الومضية. في هواتفنا الذكية، حينما نرسل الرسائل الفورية ونتنقل في سياراتنا. في مزارعنا، حينما نقوم بري محاصيلنا بالتنقيط ونحافظ على حبوبنا ومحاصيلنا طازجة. في جامعاتنا، عندما نقوم بدراسة الاكتشافات الحائزة على جائزة نوبل في الكيمياء والاقتصاد. وفي خزائنا للعقاقير الطبية، عندما نستخدم العقاقير لعلاج مرض باركنسون والتصلب المتعدد. إنه حتى في أطباقنا، عندما نأكل الطماطم الصغيرة اللذيذة. أتقنت زراعتها أيضا في إسرائيل، في حالة إن كان شخص ما لا يعرف.

ونفخر للغاية في إسرائيل بالخطوات الكبيرة التي قطعها بلدنا خلال فترة زمنية قصيرة. ونحن فخورون بأن بلدنا الصغير يقدم هذه المساهمة الكبيرة للعالم بأسره. غير أن أحلام شعبنا، التي تبناها منذ الأزل أنبياء الكتاب المقدس، لن تتحقق بالكامل إلا حينما يكون هناك سلام.

وإذ ينحدر الشرق الأوسط إلى حالة من الفوضى، تمثل اتفاقيتا إسرائيل للسلام مع مصر والأردن حجري زاوية للاستقرار. ولا تزال إسرائيل ملتزمة بتحقيق السلام مع الفلسطينيين كذلك. إن الإسرائيليين يعرفون ثمن الحرب. وأعلم ثمن الحرب. كدت أن أقتل في المعركة. لقد فقدت العديد من الأصدقاء. فقدت أخي الحبيب يوني. الأشخاص الذين يعرفون ثمن الحرب أفضل من يمكنه أن يقدر ما تعنيه نعم السلام – لأنفسنا ولأبنائنا وأحفادنا. إنني على استعداد للقيام فورا باستئناف مفاوضات السلام المباشرة مع السلطة الفلسطينية من دون أي شروط مسبقة على الإطلاق. وللأسف قال الرئيس عباس أمس أنه ليس مستعدا للقيام بذلك. وآمل أن يغير رأيه، لأنني لا أزال ملتزما برؤية دولتين لشعبين، تعترف فيه دولة فلسطينية متروعة السلاح بالدولة اليهودية.

وكما يعلم الأعضاء، بدأت عملية السلام قبل ما يزيد عن عقدين. وبالرغم من الجهود القصوى التي بذلها ستة رؤساء وزراء إسرائيليين – رابين وبيريز وباراك وشارون وأولمرت وأنا، رفض الفلسطينيون باستمرار إنهاء الصراع وتحقيق سلام نهائي مع إسرائيل. وللأسف، سمعنا هذا الرفض مرة أخرى بالأمس من الرئيس عباس. كيف يمكن لإسرائيل إبرام اتفاق السلام مع شريك فلسطيني يرفض حتى الجلوس إلى طاولة المفاوضات؟ تتوقع إسرائيل من السلطة الفلسطينية التقيد بالتزاماتها. ينبغي ألا يدير الفلسطينيون ظهرهم لسلام.

وأود أن أقول للرئيس عباس إنني أعرف أن الأمر ليس سهلا. وأعلم أنه صعب. لكننا ندين لشعوبنا بالمحاولة، والاستمرار في المحاولة. إذا جلسنا فعلا معا، وإذا تفاوضنا حقا وتوقفنا عن التفاوض بشأن المفاوضات، وإذا جلسنا فعلا لمحاولة السعي إلى حل النزاع بيننا، وإذا اعترفنا ببعضنا البعض، وعدم استخدام دولة فلسطينية كنقطة انطلاق لديكتاتورية إسلامية أخرى في الشرق الأوسط ولكن ككيان يعيش في سلام إلى جانب الدولة اليهودية، سيمكننا أن نفعل أمورا رائعة لشعوبنا.

ويمكن أن تساعد الأمم المتحدة في تعزيز السلام عن طريق دعم المفاوضات المباشرة وغير المشروطة بين الطرفين. ولن تساعد الأمم المتحدة بالتأكيد في تعزيز السلام بمحاولة فرض الحلول أو بتشجيع الرفض الفلسطيني، على الأمم المتحدة أن تفعل شيئا آخر. على الأمم المتحدة أخيرا أن تتخلص من هوس انتقاد إسرائيل. هذا مجرد مثال سخيف على ذلك الهوس. في السنوات الأربع للعنف المروع في سورية، فقد أكثر من ربع مليون نسمة أرواحهم. وهو ما يزيد عن ١٠ أضعاف عدد الإسرائيليين والفلسطينيين الذين فقدوا أرواحهم خلال قرن من النزاع بيننا.

ومع ذلك، في العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة ٢٠ قرارا ضد إسرائيل وقرارا واحدا يتعلق بالذبح الهمجي في سوريا. وتتكلم عن الظلم. تتحدث فيها عن عدم التناسب. احسبوها: ٢٠ قرارا ضد إسرائيل وقرار واحد ضد سوريا. حسنا، بصراحة هذا لا يدهشني. وأستعير سطرا من المرحوم يوغي بِرا، لاعب البيسبول الكبير والفيلسوف، عندما يتعلق الأمر بالجلد السنوي لإسرائيل في الأمم المتحدة، يعاد عرض المشهد مرة أخرى.

نقول كفى .. كفى. اليوم، بعد ٣١ عاما، منذ أن وقفت لأول مرة هنا، ما زلت أتساءل متى ستكف الأمم المتحدة أخيرا عن تعصبها ضد إسرائيل عند الباب، متى ستكف الأمم المتحدة أخيرا عن تشويه سمعة إسرائيل كتهديد للسلم، ومتى ستبدأ حقا بمساعدة إسرائيل على النهوض بالسلام. وينبغي توجيه نفس السؤال إلى القادة الفلسطينيين. متى سيبدأون العمل مع إسرائيل للنهوض بالسلام والمصالحة، والكف عن وصم إسرائيل ووقف أعمال التحريض على الكراهية والعنف ضدها؟

هنا مكان مناسب للرئيس عباس لكي يبدأ ذلك. ينبغي له أن يوقف نشر الأكاذيب عن نوايا إسرائيل المزعومة بشأن جبل الهيكل. إن إسرائيل ملتزمة التزاما كاملا بالحفاظ على الوضع الراهن هناك. إن ما ينبغي على الرئيس عباس فعله أن يتكلم بصراحة ضد أعمال الإسلاميين المتطرفين الذين يقومون بتهريب المتفجرات إلى المسجد الأقصى والذين يحاولون منع اليهود والمسيحيين من زيارة الأماكن المقدسة. ذلك هو التهديد الحقيقي لتلك المواقع المقدسة.

قبل ألف عام من ظهور المسيحية، وقبل أكثر من ١٥٠٠ عام ظهور الإسلام، جعل الملك داوود القدس عاصمة لنا، وقام الملك سُليمان ببناء الهيكل على ذلك الجبل. ومع ذلك ستظل إسرائيل على الدوام تحترم العتبات المقدسة لجميع الأديان. وفي منطقة ابتُليت بالعنف وبالتعصب الشديد جدا، يقوم فيها المتشددون الإسلاميون بتدمير الكنوز القديمة للحضارة، بينما تقف إسرائيل شعلة شامخة للتنوير والتسامح. وحاشى أن تُعرِّض إسرائيل الأماكن المقدسة للخطر، بل إنها تضمن سلامتها. ولأن إسرائيل بخلاف الدول التي حكمت القدس في الماضي، فإنها تحترم الأماكن المقدسة وحرية العبادة لليهود والمسلمين والمسيحيين، بل لكل ملة. ولن يتغير ذلك بتاتا.

ذلك لأن إسرائيل ستظل مخلصة لقيمها. وتلك القيم تتجلى بوضوح في كل يوم. إنها تتجلى بوضوح عندما يناقش برلمان إسرائيل بقوة كل مسألة؛ وعندما تجلس رئيسة المحكمة العُليا في إسرائيل في مقعدها في محكمتنا العُليا المستقلة استقلالا تاما؛ وعندما يواصل مجتمعنا المسيحي النمو والازدهار سنة بعد سنة، بينما تهلك المجتمعات المسيحية في أماكن عديدة في

الشرق الأوسط؛ وعندما تُلقي طالبة إسرائيلية مسلمة متفوقة خطابا في أفضل جامعاتنا؛ وعندما يقوم الأطباء والممرضين الإسرائيليين، أطباء وممرضين من الجيش الإسرائيلي – بمعالجة الجرحى المصابين في ساحات القتال في سوريا، ومعالجة الآلاف في أعقاب الكوارث الطبيعية التي وقعت في هايتي ونيبال. ذلك هو الوجه الحقيقي لإسرائيل. تلك هي قيم إسرائيل.

في الشرق الأوسط، تتعرض تلك القيم لهجمة وحشية من جانب الإسلاميين المتشددين الذين يرغمون الملايين من الناس المروعين على الهروب إلى شواطئ نائية. إن إسرائيل على بُعد ١٠ أميال من داعش وبضع مئات من الأمتار من المجرمين وكلاء إيران، تقف إسرائيل على النقيض من ذلك، لتدافع بفخر وشجاعة عن الحرية والتقدم. إن إسرائيل في الخط الأمامي للحضارة في المعركة التي يجري خوضها ضد البربرية. لذلك نطرح هنا فكرة جديدة للأمم المتحدة. أي بدلا من الاستمرار في جلد إسرائيل بوتيرة مخزية، يجدر بالمجتمع الدولي أن يقف مع إسرائيل. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يقف مع إسرائيل ونحن نعمل على كبح التطرف عند أبوابها. ويجدر به أن يقف مع إسرائيل ونحن نمنع ذلك التطرف حتى من وصول أبوابها. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يقف مع إسرائيل لأن إسرائيل لا تدافع عن نفسها فقط. بل إن إسرائيل تدافع عن العالم أكثر من أي وقت مضى!

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل من المنصة.

خطاب دولة الداتوسري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

اصطُحب السيد دولة الداتوسري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد الداتوسري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد رزاق (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ السيد موغنز ليكيتوفت على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين. إن خبرته وحكمته ستكون هاديا قيما للجمعية. لقد جاء موضوع هذه الدورة، في أوانه. فنحن بحاجة ماسة إلى إيجاد نُهُج جديدة وإلى السمو فوق الانقسامات السياسية، وجعل مصلحة الشعوب في المقام الأول في عصر تثبت فيه الطرق القديمة عدم قدرتها على الصمود أمام التحديات التي نواجهها حاليا.

إننا عالم مؤلف من دول، غير أن النزاعات والتهديدات الجديدة التي تستبد بسلمنا وأمننا لا تعترف بحدود. هناك جهات فاعلة من غير الدول، من قبيل ما يسمى بالدولة الإسلامية، تهدد وتدمر الدول ذات السيادة. إن أعمالها لا تقتصر على الوحشية الفظيعة داخل الحدود الرسمية. إذ يقوم الخبراء في مجال وسائط التواصل الاجتماعي بتجنيد الأتباع في بلدان بعيدة، ويغرونهم بوعود كاذبة، ويقنعون العديد من الشباب بأن أعمالهم البربرية ستقربهم أكثر إلى الله. هذا مثير للاشمئزاز، ولا يمكن أن ينطوي على إهانة أكثر من تلك للإسلا، دين السلام والاعتدال والعدالة.

غير أنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بأولئك المتطرفين بالوسائل العسكرية التقليدية وحدها. قبل خمس سنوات، وقفت أمام الجمعية وطالبت بتحرك عالمي للمعتدلين، وتحرك جميع الأديان، وجميع البلدان، وذلك لتهميش المتطرفين واستعادة مركز الثقل وإعادة تشكيل الخطة لتسير في اتجاه السلام والتفكير العملي.

ونحن في ماليزيا قد تابعنا من خلال اتخاذ إجراءات عملية وبناء القدرات الفكرية على السواء. ويتمحور هذا المسعى حول إعادة تأكيد الطابع الحقيقي للإسلام، لأننا يجب أن ندرك أننا لا ننتصر حاليا في الحرب الدعائية ضد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية. فالتصدي للخطاب الملتوي لذلك التنظيم لا يجري بطريقة كافية لمنع انضمام الكثير من الأشخاص المضللين إليه أو دعمه عن بعد. ولذلك، من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن ننشر الوعي بحقيقة الإسلام، خاصة حينما تستمر الصراعات ويفقد الناس الأمل. وهذه الظروف توفر تربة خصبة للتطرف. وأولئك الذين يقاتلون دفاعا عن التطرف ومن أجل تشويه صورة الإسلام الحقيقي، هم من بين الدوافع الرئيسية لأزمة الهجرة الحالية في الشرق الأوسط.

إن الإسلام يحرم قطعا قتل المدنيين أثناء الحرب. ويحمي صراحة الأقليات ويحترم أتباع الديانات أخرى. ويحث على طلب المعرفة ويؤكد العدل والرحمة على السواء. وكما قال النبي، لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه. وهذا يعني ألا تكون هناك فتنة بين المسلمين، بما في ذلك بين الشيعة والسنة، الذين قد يسيرون في مسارات مختلفة ولكنهم يسعون للوصول إلى نفس الوجهة.

إن الإسلام يدين تدمير المواقع التاريخية التي تشكل جزءا من التراث الثقافي العالمي. وتشمل أكاذيب ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية ادعاء أن من واجبهم تدمير المواقع التاريخية لأن النبي محمد دمر الأصنام التي كان قد جرى إدخالها الكعبة في مكة المكرمة. ويستند ذلك المنطق إلى قياس زائف. إذ أن النبي إبراهيم بنى الكعبة لعبادة الله الحق الواحد، وأضافت الأجيال اللاحقة الأصنام. وقد أُمر النبي محمد بتطهير الكعبة من تلك الأصنام لكي يستخدمها أتباعه ولإعادتها إلى هيئتها الأصلية. والمواقع التاريخية التي يدمرها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية لم تُستخدم لعبادة الله الواحد مطلقا وتم بعد ذلك تدنيسها، وبالتالي فإن حجة تدميرها لا تنطبق ولا يمكن أن تنطبق. وعلاوة على ذلك، يخبرنا الله أن المواقع التي نسافر إليها والتي ترمز إلى حضارات الماضي، والتي كان بعضها قوى عظمى عالمية في زمانها ولكنها لم تعد كذلك، هي علامات تُذكرنا بألا نتكبر بل أن نمشي على الأرض في تواضع. ويجب علينا مكافحة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية وأيديولوجيته المشوهة بشرح أسباب مخالفة مساره لتعاليم الإسلام وأن أفعاله شريرة وغير متماسكة دينياً وتقدم صورة زائفة عن الإسلام الذي يأمرنا بأن نطلب العلم وأن نتصف بالرحمة والتواضع.

وقد ساعدت الحكومة الماليزية في إنشاء هيئة علمية هامة تهدف إلى ذلك تحديدا، حيث تمت دعوة فريق دولي من العلماء السنة والشيعة الذين يمثلون قطاعا عريضاً من المسلمين على مستوى العالم إلى الاجتماع في كوالالمبور. وتتمثل مهمتهم في تعريف الدولة الإسلامية استنادا إلى استمرارية الفكر الديني الإسلامي خلال القرون الـ ١٤ الماضية. وتلك الدولة هي أبعد ما تكون عن التنظيم الموجود في سورية والعراق والذي يغتصب هذا الاسم. وأكد العلماء بالإجماع على أن الدولة الإسلامية يجب أن تحقق لمواطنيها العدالة بجميع أشكالها، السياسية والاقتصادية وفي المحاكم. ويجب أن تقوم على مقاصد الشريعة، وهي حماية وتعزيز الحياة والدين والفكر والملكية والأسرة والكرامة.

ويجب أن تدافع الدولة الإسلامية عن مختلف الشعوب الواقعة تحت حكمها وتحافظ على أديانهم ولغاتهم ومواقعهم التاريخية، لأن الله أمرنا، ”يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا“ (سورة الحجرات، آية ١٣). وكان يمكن أن يخلقنا الله طائفة دينية واحدة، ولكن ليختبرنا، لم يفعل ذلك، وإنما أمرنا أن نتسابق في فعل الخيرات. لذلك، فإن الدولة الإسلامية الحقيقية تعزز المشيئة الإلهية في اختبار البشرية وتحثنا على التنافس في الفضيلة وفي المعرفة والعطف والحنان والتواضع، ولكن من المهم للغاية أنها لا تكرهنا على القيام بذلك. تلك هي مبادئ الإسلام الحقيقية. لكن ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية لا يعرف شيئا عن المثل

النبيلة للإسلام أو الرحمة أو الواجب الجليل المتمثل في الاهتمام بإخواننا من البشر وتلمُس أحوالهم. بل إنهم ينتهكون المشيئة الإلهية. وينتهكون حرمة اسم ديننا من خلال هذه الخلافة التي يدعونها لأنفسهم، والتي لن يتعهد مسلم حقيقي بالولاء لها. وتلك هي الرسالة التي يجب أن ننشرها إلى المسلمين وغير المسلمين. وأدعو الأمة إلى أن تتكلم بصوت واحد حتى يسمع العالم حينما نقول أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يمثلنا.

فلا يشك أحد في مدى جدية نظرة ماليزيا إلى مشكلة المقاتلين الذين يرغبون في استخدام كوالالمبور كنقطة عبور وأولئك الذين يرغبون في غرس بذور العنف والدمار في الداخل. ولا يمكن الكشف عن جزء كبير من عملنا بشأن هذه المشكلة لأسباب أمنية. وعدم تعرض ماليزيا لهجوم إرهابي ناجح قد يدفع البعض إلى الاعتقاد بأننا لا نواجه تحديات للأمن القومي. غير أن الأمر ليس كذلك. فقد اعترضت قوات أمننا الدؤوبة والدائمة اليقظة العديد من الأشخاص الذين كانوا في طريقهم للتجنيد في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية لدى مرورهم عبر كوالالمبور. وبفضل الجهود التي نبذلها لم يسقط أولئك المجندون في ظلمات محن سورية والعراق. ولكن للأسف سقط البعض الآخر. وقد تعرفنا على هوية ٣٩ ماليزيا سافروا للانضمام إلى ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، وألقينا القبض على أكثر من ١٠٠ من مواطنينا الذين يشتبه في علاقتهم بما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية.

إن هذه التهديدات حقيقية. فهناك أناس يريدون جلب الإرهاب إلى شوارعنا. ونحن لن نسمح بذلك وهم لن ينجحوا، لأن ماليزيا كانت وستظل دائماً أرضا يزدهر فيها بحرية العديد من الأديان والأعراق. ولكن علينا أن نسعى بجد أكبر من أجل مكافحة تهديد الإرهاب معا. فلا بد أن تتبادل الدوائر العسكرية والاستخباراتية المعلومات والبلدان بحاجة إلى تعزيز التعاون وأن تكون لديها الجرأة لاعتقال أشخاص وقائيا حسب الاقتضاء. وقد قمنا بسن تشريعات لتمكين ذلك. وعندما تكون الأدلة دامغة، سنتخذ إجراءات دون تردد. وإذا كانت حياة مواطنينا مهددة بإمكانية تفجير مركز تجاري أو محطة للسكك الحديدية، سنكون مهملين في واجبنا إن لم نتدخل قبل فوات الأوان.

إن عام ٢٠١٥ أعطانا أمثلة ملهمة لنهج جديدة. فعلى سبيل المثال، استأنفت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا. وكان ذلك إنجازا تاريخيا وعرضا مثاليا للاعتدال في العمل. واقتضى ذلك شجاعة. وما كان لذلك أن يحدث لو سيطر الراغبون في التشبث بالانقسامات السياسية القديمة. فالقادة ذوو التفكير الاستشرافي يضعون مصالح شعوبهم في المقام الأول.

نحتاج إلى شجاعة مماثلة للتصدي بصورة دائمة للظلم الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨. إن عقودا من الإفلات من العقاب والإذلال المنهجي للفلسطينيين قد بلغت ذروتها في زيادة العنف وبناء المستوطنات غير القانونية وانتهاكات حقوقهم. وإن ما يشعر به الفلسطينيون من إحباط وغضب يلقى صدى عند المسلمين في جميع أنحاء العالم. إذا ظل العالم يتجاهل معاناتهم، فإننا نخاطر بكارثة أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كذلك سنفشل في الدفاع عن الحق في تقرير المصير الذي كان أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة عندما أُنشئت قبل ٧٠ عاما.

في ذلك الصدد، وبالنظر إلى انتهاكات المسجد الأقصى في القدس هذا العام والتي وقعت عشية السنة اليهودية الجديدة، والاعتداء على المصلين قبل ثلاثة أسابيع، أهيب بالحكومة الإسرائيلية الارتقاء إلى المبادئ الأخلاقية والمبادئ العليا لليهودية، وبوجه خاص، إلى الرسالة الأساسية للتوراة التي أعرب عنها ببلاغة الحكيم هليل قبل القرن الأول من العصر الميلادي. عندما طُلب إليه وصف التوراة بإيجاز، حيث قال: ”الشائنة لكم، لا لأخوانكم“.

تلك الفتوى معروفة عالميا في جميع الأديان بالقاعدة الذهبية التي قد تبشر ببزوغ فجر تمس الحاجة إليه لتنشيط العلاقة بين

المسلمين واليهود. وفي الوقت الراهن تمارس إسرائيل سلطتها على ثالث أقدس الأماكن الاسلامية، في تحدٍ لولاية الملك عبد الله ملك الأردن، صاحب الوصاية الشرعية على ذلك المكان. ولذلك، من واجب إسرائيل تيسير الزيارات التي يقوم بها المسلمون إلى ذلك المكان من جميع أصقاع العالم. لأن ذلك تطلع يضرع جميع المسلمين الورعين بالدعاء إلى الله لتحقيقه في حياتهم.

لن يكون من السهل دائما وضع الإنسان في المقام الأول، ولكن مشاكل عالمنا المعاصر تتطلب حلولا عالمية جديدة. إن ماليزيا بوصفها عضوا في مجلس الأمن، ستواصل إثارة هذه القضايا. لذلك ينبغي إصلاح مجلس الأمن لكي يجسد على نحو أفضل الحقائق القائمة في عام ٢٠١٥، بدلا من تلك التي كانت قائمة في عام ١٩٤٥، فإصلاحه يمثل بداية طيبة في بناء هيكل عالمي جديد واستجابي على نحو ملائم.

نحن في ماليزيا نعرف ما يتطلبه ذلك. لقد شعرنا بخيبة أمل شديدة لأن مشروع قرار المجلس المقترح بإنشاء محكمة دولية بشأن مسألة إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية (الرحلة MH-17) لم يُعتمد بسبب استخدام حق النقض. وسوف نواصل السعي لتحقيق العدالة من خلال الخيارات القانونية لأن ذلك واجب ملزم علينا نحو أسر الذين هلكوا في تلك الجريمة النكراء.

غير أنه سواء تعلّق الأمر بإصلاح الأمم المتحدة، أو بمكافحة التطرف، أو التعامل مع الهجرة، من الضروري بذل قدر أكبر من الجهود. ويجب أن نتفحص أنفسنا وتقاليدنا بغية إنشاء آليات جديدة. ونعتقد أن الاعتدال عنصر رئيسي في ذلك المضمار. إن الاعتدال لا يعني الضعف. بل على النقيض من ذلك، يظهر الشجاعة والقوة، قوة للدفع في اتجاه السلام، ووضع الناس في المرتبة الأولى. إنه المبدأ الذي يتخلل جميع الحضارات والأديان. ويجسد مفهوم الوسطية في الإسلام والكونفوشيوسية كيونغ – تشونغ، أو كلاهما يفسر بأنه الطريق الوسطي أو الوسيلة الذهبية. إنه مبدأ علينا إعادة اكتشافه. وفي مؤتمر القمة السادس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المنعقد في ماليزيا في نيسان/أبريل، أكدنا من جديد التزامنا بهذا النهج لدى اعتمادنا إعلان لنغكاوي بشأن الحركة العالمية للمعتدلين.

إن ماليزيا على استعداد لتشاطر خبرتها في إعلاء شأن الإسلام وتهميش التطرف؛ وتنفيذ أهداف الشريعة، وفي الوقت نفسه تمارس الديمقراطية؛ والمحافظة على مجتمع متعدد الأعراق، تتعايش فيه مختلف الأديان وتزدهر؛ وإظهار أن الإسلام ليس قادرا على النجاح فحسب، بل أيضا قادر على دفع عجلة التقدم والنجاح والتنمية الاقتصادية. إننا إذ نتعاون بغية القضاء على آفات الفقر والكراهية والحرب والكوارث الطبيعية، وهي آفات من صنع البشر وتتسبب لنا اليوم بأزمات لاجئين، ويجب أن نستخلص من التقاليد الروحية ذلك السخاء الروحي الذي يتجاوز المتطلبات القانونية.

إن الآية ٨٠ من سورة عبس في القرآن، تبدأ بانتقاد الله للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي نعتبره نحن المسلمون حبيب الله، لأنه ظهر التغير والعبوس في وجه الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأعرض عندما جاءه أحد أتباعه المكفوفين من الفقراء وقاطع الرسول بينما كان مشغولا يعظ أحد الأغنياء والأقوياء من غير المؤمنين. فإذا كان الله، قد نهى فورا النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، فما هو نصيبنا من تأنيب الخالق، خاصة نحن قادة العالم الإسلامي إذا ما عبسنا وأعرضنا عن أخواننا المسلمين الفقراء والمهمشين الذين يفرون حاليا من سوريا بأعداد كاسحة، متسببين بصعوبة اجتماعية واقتصادية في أوروبا؟ ألسنا إذاً مسؤولين جزئيا عن العداوة اللاحقة الموجهة ضد الإسلام، الدين الذي نحبه، وموجهة ضد المسلمين؟

استنادا إلى تلك الرواية، أخذت ماليزيا على مر السنين العديد من الأفراد الفارين من الحرب والمجاعة والاضطهاد. فلدينا الآن مئات الآلاف من المهاجرين غير القانونيين، وقد أخذنا المزيد منهم في وقت سابق من هذا العام، كلما كانت

هناك حالة إنسانية مزرية في بحر أندامان. ويسرني أن أعلن اليوم أنه، من أجل المساعدة في تخفيف أزمة اللاجئين الراهنة، ستتحمل ماليزيا نصيبها وستشرع أبوابها أمام ٣ ٠٠٠ لاجئ سوري آخرين خلال السنوات الثلاث المقبلة.

يقتضي الأمر إيجاد حلول دولية جديدة لمعالجة الأزمات المتعلقة بالهجرة. فقد فر الملايين من الناس، وهم أشخاص مثلنا وينبغي أن يكونوا مصدر قلق لنا جميعا. ويجب علينا أن نحترم إنسانيتنا المشتركة. ويجب أن تتجاوز النظرة الضيقة المتمثلة في العرق والعقيدة. وعندما ننظر إلى الصور اليائسة للمهاجرين، وهم ضحايا التطرف أو ممن تردت أحوالهم المعيشية جراء الجوع والفقر، يجب ألا ننظر إليهم كغرباء، ولكن كأشقائنا وشقيقاتنا.

عندما رأينا الصورة المروعة للطفل آيلان كردي الذي هلك وعمره ثلاث سنوات عندما قذفته الأمواج إلى الشاطئ، فإننا رأينا صورة أطفالنا في الوجه البرئ لذلك الطفل الذي يعبر عن المأساة، فقد صممنا نحن أنفسنا على أن نفعل أفضل من ذلك. إن الناس في أرجاء العالم يستنجدون بنا من أجل مد يد المساعدة إليهم. ولا يمكننا أن نمر على ذلك مرور الكرام، بل يجب ألا نتجاهلهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطُحب دولة الداتوسري محمد نجيب بن تون حجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميروسلاف لاتشاك، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في الجمهورية السلوفاكية.

السيد لاتشاك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد استرشدنا – نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – على مدى ٧٠ عاما مضت بالمثل والتطلعات النبيلة التي أرساها مؤسسو الأمم المتحدة المثاليون في ميثاقها عام ١٩٤٥. وفي الوقت نفسه، ما برحنا نواجه على نحو منتظم الحقائق القاتمة في الشؤون الدولية. وعلى مدى تاريخ الأمم المتحدة – بوصفها منظمة حكومية دولية وطرفا فاعلا على الساحة العالمية – اختبرتها نزاعات عديدة، وأزمات إنسانية، وتغيرات سياسية واقتصادية كبيرة في العالم، فضلا عن الافتقار إلى الاستقرار المالي.

وعلى مدى كل تلك السنوات، اضطلعت الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات العالمية وقامت بأعمال هامة في جميع أنحاء العالم خلال خدمتها للبشرية. وقد قدمت الأمم المتحدة منذ البداية إسهامات كبيرة للمضي قدما في تطوير القانون الدولي وتدوينه كوسيلة لتنظيم العلاقات الدولية. وينبغي أن ننظر إلى الوراء لنرى المسافة التي قطعناها والطريق الذي نحن بحاجة إلى المضي فيه لمواجهة التحديات القائمة في الركائز الثلاث لعمل المنظمة، المتمثلة في: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وللأسف، ظهرت تحديات جديدة وجسيمة أمام النظام المتعدد الأطراف ومخاطر جديدة تتجاوز الحدود الوطنية وتهدد السلام والأمن. ويشعر الجميع بالقلق إزاء التهديدات التي تفرضها الأوبئة، وتغير المناخ، والهجرة، والأمن الإلكتروني، وطبيعة الإرهاب العنيفة والمتعددة الأوجه، بما في ذلك الجريمة المنظمة. وليس هناك أي استثناء.

والأمم المتحدة هي المكان المناسب الذي ينبغي فيه التصدي لجميع هذه التهديدات، وحلها في نهاية المطاف. وإنني على قناعة راسخة بأن الأمم المتحدة لا تزال قادرة من الناحية الاستراتيجية على توفير القيادة والاستجابات الفعالة المتعددة الأطراف. وعندما تكون الأمم المتحدة قوية وفعالة فإن ذلك يعني وجود عالم أفضل، عالم يتسم بمزيد من الاهتمام والقبول، يمكن أن تعيش فيه مختلف الأمم والشعوب من مختلف الديانات والثقافات والتاريخ معا في سلام، عالم يكون فيه الحق هو القوة

بدلا من أن تصنع فيه القوة الحق. وأرى أن تعزيز الأمم المتحدة هو أفضل استثمار من أجل تحقيق الرغبة العالمية في إرساء السلام وتحقيق التنمية والمساواة والعدالة في العالم.

وينبغي أن نسعى بشكل جماعي بحثا عن سبل عملية من شأنها أن تمكن النظام الحالي من الوفاء بأهدافه الأصلية. وهو ما سيمكن الأمم المتحدة من تلبية المطالب الكبيرة التي تلقى على عاتقها اليوم، والتي ستستمر غدا ولسنوات عديدة مقبلة. والدول الأعضاء هي من يملك الأمم المتحدة. ويقع على كل بلد – كبير أو صغير، من الشمال أو الجنوب، غير ساحلي أو جزري – مسؤولية فردية هامة ودور يتعين عليه الاضطلاع به كمحرك للتغيير اللازم. وما برحت حكومة بلدي تثق بقوة في الأمم المتحدة، ولا تزال مستعدة لتحمل مسؤوليتها والتزاماتها في هذا الصدد.

إن حجم التحديات الإنمائية العالمية لم يسبق له مثيل. وقد اعتمدنا قبل عدة أيام في هذه القاعة الوثيقة التاريخية التي تحدد أهداف التنمية المستدامة، ”تحويل عالمنا: برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (القرار ١/٧٠). ويمكننا أن نصفها بالبرنامج من أجل كوكب أفضل، ولكن الأمر ليس بالأعداد بل بتغيير أنماط تفكيرنا، فهي تنشئ الفلسفة الجديدة للوجود في مستقبل مستدام، وحجر الزاوية فيها هو الشمولية الكاملة وعدم التفاوت.

ولم تكن البيئة الأمنية العالمية أبدا بهذه الدينامية وعدم اليقين التي هي عليه اليوم. فقد تضاعف عدد الحروب الأهلية ثلاث مرات تقريبا. وارتفع عدد الخسائر الناتجة عن النزاعات ارتفاعا حادا. والحقيقة الأكثر مدعاة للقلق هي زيادة عدد الضحايا بين المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتعمل الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين في عالم أصبحت فيه التهديدات الأمنية أكثر تعقيدا وتباينا، وأصبحت النزاعات مستعصية وليس من السهل إيجاد تسوية سياسية لها. كما أن النمط الحالي للعنف له آثار خطيرة على تنفيذ ولايات حماية المدنيين في الميدان. ويتزايد تعرض الأمم المتحدة للهجوم في المناطق التي كانت موجودة فيها. وفي ظل هذه الظروف، من الطبيعي أن يُعاد تقييم مستوى مشاركة الأمم المتحدة وأولوياتها الرئيسية من خلال عملية تفكير استراتيجي.

وهناك أثر ثانوي يتمثل في الزيادة الهائلة في عدد اللاجئين. ويقدر البنك الدولي أن ما يقرب من خمس سكان العالم متضررون من شكل ما من أشكال العنف أو انعدام الأمن. وارتفع مجموع عدد المشردين قسرا من جراء الحروب والنزاعات والاضطهاد إلى ما يقرب ٦٠ مليون شخص بنهاية عام ٢٠١٤. ونواجه على أساس يومي صورا بشعة في الأخبار أو بشكل مباشر في الشوارع والساحات ومراكز النقل. وللأسف، أصبح التشريد القسري أسلوبا متعمدا وواسع النطاق، مما يعني أن التشريد ليس مشكلة إنسانية قصيرة الأجل فحسب، بل إنه مسألة طويلة الأجل تتعلق بالتنمية وبناء الدولة.

وتعد أزمة الهجرة الحالية أحد أكثر التحديات تعقيدا، فهي تحد علينا أن نبادر في التصدي له وأن نعالجه معا. فتأثيرها يطالنا جميعا – بلدان الأصل، والعبور، والمقصد. ولذلك، فإنها تتطلب استجابات مشتركة. وتمثل التدابير الفورية والطويلة الأجل ضرورة قصوى من أجل التصدي لتلك التحديات، التي تشمل الهجرة غير المشروعة، وتهريب البشر والاتجار بهم، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويجب أن نقدم المساعدة إلى المحتاجين وأن نمنع حدوث المزيد من المآسي التي تنطوي على لاجئين. ولكي يحدث ذلك، فإننا بحاجة إلى القيام بعمل منهجي وشامل، وتعاون وثيق من جانب البلدان – سواء بلدان الأصل أو المقصد – للتوصل إلى حل مستدام طويل الأجل. ويجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وهي النزاعات والتعصب والعنف والفقر وغياب الظروف اللازمة لتوفير حياة كريمة، على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى نحو ما أُقر به عدة مرات من قبل، فإن طبيعة المنظمة التي لا يمكن الاستغناء عنها تتضح في حفظ السلام. وقد اختبر العقدان الماضيان إلى حد كبير مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنفيذها. وما برحت سلوفاكيا مساهما نشطا ويقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة في هذا المجال.

وقد سرني بوجه خاص أن أرى أن كلا الفريقين الاستعراضيين – الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥– قد ركزا تركيزا قويا على تعزيز الوقاية من النزاعات، والمشاركة الدبلوماسية، ودعم الوساطة في عمل منظومة الأمم المتحدة. وانطلاقا من تجربتي الشخصية باعتباري وسيطا في جنوب شرق أوروبا، لا يسعني إلا أن أؤيد الصلة الهامة والكبيرة للدبلوماسية الوقائية في جميع جوانب النزاع، وكجزء من الاستراتيجيات الوطنية منشأ اوسع نطاقا في تعزيز السلام والتنمية المستدامين. ويجب زيادة تطوير ثقافة منع نشوب النزاعات ونهج حل النزاعات المترسخة الآن في منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب زيادة فعالية حفظ السلام وبناء السلام.

ولقد مضى ١٥ عاما على اعتماد قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، فإن آثار النزاعات لا تزال شديدة على النساء والأطفال، ولا يزال إشراكهم في عمليات السلام غير كاف. وتعد المساواة بين الجنسين شرطا مسبقا طبيعيا لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والسلام. وكما قال الأمين العام السابق كوفي عنان:

”عندما تزدهر المرأة يعود النفع على المجتمع بأكمله، وتتاح للأجيال المقبلة بداية أفضل للحياة“.

ولا يمكن الاستعاضة عن وجود النساء المفاوضات في عمليات الوساطة الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة، أو عن دور النساء اللاتي توفدهن الأمم المتحدة إلى مناطق النزاع الرئيسية والمفاوضات التي تنطوي على مخاطر كبيرة فيما بين الدول، وكذلك في مجالي حفظ السلام وبناء السلام بوجه عام، وينبغي أن يستمر هذا الدور في النمو.

والإرهاب الدولي في أكثر أشكاله عنفا تهديد خطير على نحو متزايد للسلام والأمن العالميين، وقد أصبحت هذه الأشكال أكثر تنوعا وتجزأت في السنوات الأخيرة. وتدين سلوفاكيا بشدة جميع الأعمال الإرهابية بوصفها أعمالا إجرامية ولا يمكن تبريرها. وينبغي ألا يترك أي عمل إرهابي دون تصدي المجتمع الدولي له بصورة مناسبة. وينبغي ألا يترك الجناة دون عقاب ولا أن يتم التسامح مع أي تحرك مرتبط بأي شكل من أشكال الإرهاب.

تولى الرئاسة، السيد زينسو (بنين)، نائب الرئيس.

وقد قامت الأمم المتحدة بالكثير لوضع معايير لمكافحة الإرهاب الدولي، ولتشجيع الدول الأعضاء ومساعدتها للوفاء بها. وستتيح لنا الذكرى السنوية العاشرة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٦ فرصة لجعل جهودنا في هذا الكفاح أكثر فعالية. وينبغي الاضطلاع بها في إطار متعدد الأطراف وعلى نحو منسق، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما ينبغي أن نضاعف الجهود التي نبذلها لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وأخيرا وليس آخرا، يجب على الدول الأعضاء تعزيز جهودها في مجال المنع بالعمل مباشرة مع المجتمعات المحلية المتضررة من أجل التصدي للتطرف العنيف والنزعة الأصولية اللذين يفضيان إلى الإرهاب. وإذا ما أردنا معالجة هذا التهديد، فإننا بحاجة إلى التصدي للتطرف بجميع أشكاله، العنيف وغير العنيف. ولم تكن الكراهية أبدا هي الطريق إلى تحقيق مستقبل أفضل لأي شخص.

(تكلم بالفرنسية)

ولا يفصلنا سوى أقل من ٦٠ يوما عن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس، حيث سيناقش المجتمع الدولي وضع اتفاق دولي جديد بشأن تغير المناخ. فأثر تغير المناخ واضح ولا يمكن إنكاره في جميع أنحاء العالم. وأبرز الأمثلة على ذلك هي الجفاف، وذوبان الجليد القطبي، والتغيرات الكبيرة في أنماط المناخ الطويلة الأجل، وارتفاع مستوى سطح البحر. ونتيجة لذلك، فإن سلوفاكيا ملتزمة باعتماد اتفاق عالمي ملزم بشأن تغير المناخ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر هذا، الأمر الذي سيؤدي إلى الإسراع بالتحول نحو مجتمعات واقتصادات منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع المناخ على الصعيد العالمي.

(تكلم بالإنكليزية)

وهناك عدة قوى داخلية وخارجية يمكنها أن تدفع أي منظمة نحو التغيير. فالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والفقر، والمرض، وأوجه التفاوت التي أدت إلى توترات اجتماعية واقتصادية أفضت إلى الهجرة، كلها تحديات تشكل أخطارا كبيرة تهدد البشرية، والفرق الوحيد بينها هو مدى سرعة وقوع الكارثة. ولذلك، تتعلق الأسئلة المنطقية بمدى استعدادنا للتصرف بصورة فعالة مقابل تحديات القرن الحادي والعشرين، وما إذا كان بإمكاننا استخلاص دروس مفيدة من التصدي لفيروس إيبولا باعتباره تهديدا للأمن الصحي العالمي.

وإذا أرادت أي منظمة أن تظل ذات أهمية، فمن الأهمية بمكان إجراء إصلاح تنظيمي مستمر، واستخدام التكنولوجيات الحديثة على النحو الأمثل، وإدخال تحسين تدريجي لأساليب وهياكل عمل تأخذ في الاعتبار التغيرات في العالم. وينطبق هذا بشكل خاص على الأمم المتحدة. فقد نظر الكثيرون إلى الذكرى السنوية السبعين للمنظمة باعتبارها الوقت المناسب لتحقيق تقدم ملموس. ونحن بحاجة إلى معالجة جميع التحديات القائمة بنفس القدر من الاهتمام. فلنعمل كفريق واحد، ونناضل كفريق واحد، ولنحقق النجاح كفريق واحد، وكوكب واحد، وبشرية واحدة، ومصير واحد.

ولنجعل عملنا هنا في الأمم المتحدة حقيقيا وعمليا ومركزا قدر الإمكان حتى نتمكن من تحقيق نتائج جيدة بروح من التعاون والتوافق. وينبغي أن تكون النتيجة المرجوة هي تعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية وتنسيقا واستجابة، أن نجعلها منظمة عالمية حقا وأكثر قدرة على معالجة التهديدات والتحديات المترابطة والمتعددة الأبعاد التي تواجه السلام والأمن والتنمية.

وأود أن أختتم بياني بالاقتباس من نورمان كوزيتز – أستاذ وصحفي سياسي أمريكي حصل على ميدالية السلام الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٧١ – قوله:

”إذا أرادت الأمم المتحدة البقاء، يجب على من يمثلها أن يعززها؛ ويجب على من يدافع عنها أن يخضع لها؛ ويجب على من يؤمن بها أن يكافح من أجلها“.

وستكون الدورة الحالية للجمعية العامة اختبارا جديدا لالتزامنا وقدرتنا على توحيد الجهود سعيا إلى تحقيق الأهداف المشتركة. وأنا على ثقة بأنه في ظل قيادة الرئيس ليكتوفت سنتمكن من تحقيق النتائج المرجوة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانك – والتر شتاينماير، وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد شتاينماير (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إن تأسيس الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما قد ألقى الضوء على القرن العشرين المظلم. لقد كانت لحظة تاريخية بالنسبة لعالمنا. فلم يأت على خلفية الشمس المشرقة والمراعي الخضر، ولكن وسط ركام الحرب العالمية الثانية وما خلفته من قبور تزيد على ٥٠ مليون قبر. ومثلما مد شتاء الحرب الباردة أصابعه المتجمدة، زيف آباء وأمهات الأمم المتحدة الدعائم التي يقوم عليها نظام جديد، نظام لا يبلغ حد الكمال، وقد لا يكون مثاليا، ولكنه غالبا ما يكفي لحمايتنا من الانتكاس إلى الهمجية القديمة.

وبعد ٧٠ عاما، يتضح اليوم أننا نعيش، مرة أخرى، في أوقات مضطربة. وهناك ملايين من الأشخاص المتضررين بشدة من الحروب والعنف، وما يزيد على ٦٠ مليون شخص فروا من ديارهم، أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولا تزال أسس الأمم المتحدة قوية، ولكن النظام العالمي الذي بني على أساسها تخلى عن قواعدها. وأصبح توازن القوى القديم خاضعا لضغوط. وظهرت أطراف فاعلة جديدة قوية على الساحة العالمية، وأخطر من فيهم جميعا هي الجهات الفاعلة من غير الدول التي تتزايد الآن مسؤوليتها عن الحروب والعنف. فهي لا تمتثل إلى أي قواعد، ولا حتى للحد الأدنى من المعايير الواردة في قانون الحرب الدولي.

ولذلك، فإننا بحاجة ماسة إلى دعامات وركائز جديدة ليتمكن النظام الذي يستند إلى الأمم المتحدة من الصمود أمام العواصف التي تجتاح عصرنا. ولكن ما الشكل الذي يمكن أن تأخذه هذه الركائز؟ وكيف ينبغي أن يظهر النظام العالمي في المستقبل؟

لا أعتقد أن هناك إجابة نظرية على هذا السؤال؛ فالإجابة الوحيدة إجابة عملية. ومثلما تم اعتماد ميثاق الأمم المتحدة بوصفه استجابة جريئة للحرب والمعاناة، فلن تقوم الركائز الجديدة اليوم إلا إذا كانت الدول مستعدة لتحمل المسؤولية وللعمل معا لإيجاد حلول محددة لأزمات عصرنا المتمثلة في الفقر والتخلف الإنمائي، واللاجئين والهجرة، والحرب الأهلية المدمرة في سوريا والدول المنهارة عبر مسار الأزمة من ليبيا إلى أفغانستان، والتطرف الديني والإرهاب والأفعال الإجرامية التي يرتكبها من يطلقون على أنفسهم الدولة الإسلامية.

ومع ذلك، هناك فرق كبير بين الحالة الآن والحالة قبل ٧٠ عاما. فعالم اليوم أكثر ترابطا من أي وقت مضى. وقد أصبحت الحدود غير واضحة. وفي عصر العولمة هذا، يقول البعض إن العالم قد أصبح قرية.

إذا كان الحال كذلك، فنحن جميعا جيران، وأود أن أقدم نصيحة لنا بالعمل كجيران تربط فيما بينهم علاقات حسن الجوار. نحن نأتي من خلفيات متباينة. ولدينا مختلف التقاليد والأديان والقيم والآراء العالمية. ويجب احترام هذا التنوع. ولا تأخذ أي وجهة نظر عالمية الأسبقية على أي وجهة نظر أخرى. ولا اعتقد أن هناك أي ثقافة حيث لا يعرف الناس معنى أن تكون جارا حسنا، وحيث لا يقدر الناس العيش في محيط جيد من حسن الجوار.

وليس لدى أحد اليوم آمال في روح الجوار الجيدة تلك أكثر من ملايين النساء والرجال والأطفال الذين فروا من ديارهم. لقد نهض بلدي بمسؤوليته تجاههم خلال الشهور الماضية. ومنذ بداية العام، استقبلنا ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ. ويصل حاليا اكثر من ١٠ ٠٠٠ لاجئ جديد يوميا. وأظهرت تلك الاحصائيات أنه لا يمكننا أن نستوعب هذه الاعداد لوحدنا على المدى الطويل. نحن نحتاج أن نصل إلى حل أوروبي، بالتعاون مع جيراننا الأوروبيين، وكذلك مع جيراننا حول البحر الأبيض المتوسط، خاصة تركيا .

ثانيا، إن وكالات الإغاثة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة – مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الانسانية – كلها تساعد الناس المحتاجين مباشرة ومن دون وسطاء. من المخزي أن هذه المنظمات لا تحصل على التمويل الكافي لدرجة أن عليها أن توقف الحصص الغذائية والاسعافات الاولية. وبناء على ذلك، التقيت مع مجموعة البلدان السبعة وشركاء آخرين قبل أمس، ويسعدني أن أبلغكم بأننا قد جمعنا معا مبلغا إضافيا قدره ١,٨بليون دولار مخصصا

لوكالات الامم المتحدة للإغاثة، سيأتي منه أكثر من ١٠٠ مليون دولار من ألمانيا. كما سيساعد ذلك على تخفيف عبء البلدان المجاورة حيث تصل الغالبية الهائلة من اللاجئين، ولا سيما تركيا ولبنان والأردن. وهم أيضا يحتاجون مساعدتنا، كي لا يتسبب النزوح بأي نزوح جماعي لآخر.

لكن حُسن الجوار يشمل أكثر من مجرد الانسانية والشفقة. إن حُسن الجوار الجوار يفترض مسبقا أيضا أننا نوافق على قواعد مشتركة يجب علينا أن نلتزم بها جميعا. وتلك القواعد تشمل احترام حدود الآخرين وسيادتهم. ولا يزال يجري انتهاك هذا المعيار الأساسي حتى في أوروبا. ودان الاتحاد الأوروبي بالإجماع روسيا لضمها القرم وللإجراءات التي اتخذتها في شرق أوكرانيا، ونحن استجبنا، ليس فقط بالإدانة والعزلة، بل أيضا بإطلاق عملية سياسية لنزع فتيل الصراع. وأدت منظمة التعاون والأمن دورا لا غنى عنه منذ البداية في تلك العملية. نحن نريد أن نزيد من قوة منظمة الامن والتعاون كمؤسسة لأمننا المشترك عندما نتولى، نحن الألمان، رئاستها العام القادم.

كما أن المسؤولية السياسية النشطة هي أيضا جزء من حُسن الجوار. إن الجوار حيث لا ينظر أحد أبعد من بوابة حديقته هو جوار لا يستحق العيش فيه طويلا. يجب على الناس أن يكونوا يقظين لأن هناك الكثير من الصراعات التي لا يمكن أن تحل إلا بوسائل الدبلوماسية متعددة الأطراف. ولئن كان ذلك قد يأخذ وقتا ومثابرة فإنه مجدٍ.

القد أبرم الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وألمانيا اتفاقية مع ايران في الصيف الماضي. وقد تمكنّا، بعد أكثر من عشر سنوات من المفاوضات، من الاتفاق على أن ايران لن تمتلك قنبلة ذرية على الإطلاق، وأننا نستطيع أن نتحقق من ذلك. ونجحت المفاوضات في جمع عدد من العناصر الفاعلة على نفس الطاولة، بما فيهم روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. لذلك اثبتت المفاوضات أنه على الرغم من أن الجارين قد لا يحب أحدهما الآخر، فإنه لا يزال بوسعهما حل المشاكل معا. في الواقع، يجب أن يفعلا ذلك إذا أصبح العيش جنبا إلى جنب غير محتمل لكليهما.

وأدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه إلى أرضية مشتركة يمكن من خلالها تحقيق قدر أكبر من الأمن في الشرق الأوسط، إذا حافظنا على جهودنا المشتركة. ومع ذلك، ما زالت الوقائع مختلفة نوعا ما. والمذابح ليس لها نهاية في سورية، في السنة الخامسة من الحرب. ولن نتمكن من وضع حد لها إلا بالعمل معا. ويتعين علينا وضع حد لوحشية الحكم الدكتاتوري للأسد، كما يتضح من استخدام البراميل المتفجرة وعمليات التعذيب. ويجب علينا إنهاء سيطرة الدولة الإسلامية. وعلينا أن نسكت صوت المدافع في سورية، وأن نوفر للناس الذين يعيشون فيها إمكانية الوصول إلى المعونة الإنسانية.

علاوة على ذلك، نحن أيضا نتشاطر الأهداف المشتركة المتمثلة في المحافظة على السلامة الإقليمية لسورية واستعادة الظروف حيث يمكن لجميع الفئات الإثنية والدينية أن تعيش في سلام مع بعضها البعض، وكذلك في سلام مع البلدان المجاورة. هذه هي الأهداف التي يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تؤمن بها، أيا كانت الاختلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أو بين المملكة العربية السعودية وإيران.

ولدينا بالفعل أساس للعمل المشترك الرامي إلى تحقيق هذه الأهداف، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤). يجب علينا الآن تنفيذه بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، باعتبار ذلك الخطوة الأولى نحو نزع فتيل النزاع. وأناشد الجهات صاحبة المصلحة في سورية وفي البلدان المجاورة لها، ولكن المناشدة لا تقتصر عليها. وبدلا من القرارات المتعددة الأطراف، كتلك التي اتخذتها روسيا في الآونة الأخيرة، فيما يتعلق بالعمل العسكري في سورية، فإننا

بحاجة إلى أن تتخذ روسيا الآن إجراءات سياسية تدعو إلى مرحلة انتقالية في سورية. وسيشكل ذلك إسهاما هاما في إنهاء حالة الجمود. إن حالة الجمود هي حالة فتاكة تزهق أرواحهم جديدة كل يوم.

وقد أكون أكرر ما أقول، لكنني أود أن أشدد على أنه عند التعامل مع كارثة الإنسانية مروعة كتلك التي في سورية، فنحن جميعا جيران. وذلك ما يجب أن يدفعنا للخروج من تخندقنا الدبلوماسي لأنه لَا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. كما لا يجب السماح للحقائق الأبدية المفترضة ولا للمصالح الوطنية أن تعرقل الجهود الرامية إلى اتخاذ الخطوات الأولى نحو نزع فتيل النزاع الدائر في سورية.

وفي هذه الأوقات المضطربة، لن تكون فكرة حسن الجوار العالمي سوى حلم إذا لم يوجد بالفعل مظلة أو سقف حيث تتم ممارسة حسن الجوار العالمي على مدى عقود. ونحن اليوم بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة شرعية وقادرة على تلبية الاحتياجات، ولهذا السبب تروج ألمانيا لإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولهذا السبب نعمل مع الآخرين بشأن المشاريع العالمية الرئيسية، وبشأن أهداف خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠ /١) التي اعتمدت للتو، وبشأن أهداف مكافحة تغير المناخ، الطموحة بنفس قدر أهداف الخطة إن لم تكن أكثر طموحا، وهي التي نأمل أن نعتمدها معا في مؤتمر الأطراف المقرر عقده بباريس في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وتوفر الأمم المتحدة السقف والإطار لمساعينا العالمية. ولكن في إطار ذلك السقف، لا بد أن يستمر العمل على مستويات عديدة. ونعتقد، نحن الألمان، أولا، أن الطريق إلى الأمام يكمن في التعاون الإقليمي للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي، من بين جهات أخرى. ثانيا، نحن ملتزمون بإعادة إنشاء هياكل الدولة والعمل على استقرارها، عبر مسار الأزمة من ليبيا إلى العراق وأفغانستان. وثالثا، نحن نقوم، لا سيما بصفتنا رئيس مجلس حقوق الإنسان، بمناصرة الأهمية الأساسية لحقوق الإنسان. حيث لا يمكن لأي نظام السياسي أن يستمر إذا لم يتمكن الناس من ضمان حقوقهم.

في الختام، أود أن أعود إلى مسألة تأسيس الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما. كم كانت تلك اللحظة رائعة، حيث أنها ألهمتني أيضا شعورا بالتواضع الكبير كألماني، لأن ميثاق الأمم المتحدة كان جزءا من لاستجابة البشرية لما بدأ من حرب وانعدام الإنسانية في بلدي. وخلال العقود السبعة التي مرت منذ ذلك الحين، كانت ألمانيا محظوظة بما فيه الكفاية ليرحب بها تدريجيا وبحذر مرة أخرى، في قلب المجتمع الدولي. ونحن الألمان ممتنون لذلك، ولكننا ندرك أيضا مسؤوليتنا. فعندما أصبح السيد فيلي برانت المستشار الاتحادي في ألمانيا في عام ١٩٦٩، قال إننا نحن الألمان نريد أن نكون شعبا حسن الجوار. وفي ذلك الوقت، كانت ألمانيا لا تزال مقسمة، وكان من المفترض أن تشكل تلك الكلمات بادرة مصالحة نحو بولندا وفرنسا، والدول الأوروبية الأخرى المجاورة، التي عانت كثيرا بسبب الألمان.

واليوم، عندما تحكي لي عائلة سورية في برلين قصتها مع الحرب والطرد، تأخذ كلمات السيد برانت معنى جديدا. فقد أصبح العالم الآن أصغر، ولكن الأزمات لم تعد أقل. لقد حان الوقت لكي نؤكد مرة أخرى أننا نحن الألمان نريد أن نكون جيرانا جيدين للدول القريبة والبعيدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية، وزير الهجرة واللاجئين لدوقية لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تم إنشاء الأمم المتحدة، ليس لقيادة البشرية إلى الجنة بل لإنقاذها

من الجحيم. لقد كانت هذه كلمات حكيمة قالها السيد داغ همرشولد، الذي شغل منصب الأمين العام الثاني، ١٩٥٣ – ١٩٦١، ورأى الأشياء كما هي. فقد أنشئت الأمم المتحدة وفقا لإرادة الشعب منذ ٧٠ عاما، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. واليوم، في عالم يعاني من النزاعات المسلحة والتطرف العنيف، والتعصب والإرهاب، وفي عالم تجبر الحرب والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان الملايين من الناس، بمن في ذلك الرجال والنساء والأطفال، على مغادرة منازلهم، وسلوك طريق الهجرة الجماعية بحثا عن الأمان والكرامة، يبدو تحقيق هذا الهدف أكثر إلحاحا بكثير من أي وقت مضى.

لقد كان اختيار موضوع الدورة السبعين للجمعية العامة، ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“ حكيما حقا. وكما قلنا مرات عديدة من هذا المنبر، إن حقوق الإنسان وسيادة القانون مترابطة بشكل وثيق، ولا يمكن أن يوجد أحدها من دون الآخر. ولن أتناول مرة أخرى الاعتماد التاريخي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عدا إشارة الأمين العام بان كي – مون، وهو يتحدث في سان فرانسيسكو خلال شهر حزيران/يونيه، تعليقا على أهمية ونطاق هذا البرنامج الشامل، إلى أننا كنا الجيل الأول الذي كان يمكن أن يضع حدا للفقر في العالم، والجيل الأخير الذي يمكن أن يتخذ إجراءات لمنع أسوأ العواقب المترتبة على ظاهرة الاحترار العالمي.

ويجب أن تجعلنا هذه الملاحظة نجدد التزامنا بتحقيق مستقبل أفضل للجميع، وإظهار التضامن، وتوحيد قوانا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وكما فعلنا عندما توصلنا إلى اتفاق بشأن خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب ألا ندخر جهدا للعمل معا خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في باريس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، بحيث يمكننا أن نقبل اتفاق تغير مناخ طموح وملزم ينطبق على جميع البلدان، يبقي زيادة الاحترار في حدود أقل من ٢ درجة مئوية. وبوصف لكسمبرغ رئيسا للمجلس الأوروبي، فإنها لن تدخر جهدا لإنجاح اجتماع باريس. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة التاريخية.

والمشروع الآخر ذو الأولوية أثناء رئاسة لكسمبرغ للمجلس، الذي سوف أستثمر فيه كل طاقاتي، هو الهجرة. ووفقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد اليوم ٥٩,٥ مليون مشرد، بمن في ذلك اللاجئون، أو أكثر مما كان عليه الحال في أي وقت منذ عام ١٩٤٥، في نهاية الحرب العالمية الثانية. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، فإن التدفق المستمر للمهاجرين، وتزايد البؤس الإنساني، يضعنا وجها لوجه مع مسؤولياتنا كقادة سياسيين، وكأعضاء في المجتمع الدولي، وبالطبع، كبشر.

وفي أوقات الأزمات، تظهر للأسف مرة أخرى، مختلف الرغبات الأحادية الجانب، والنزوات القومية أو الشعبوية. ورأينا ذلك يحدث مرة أخرى، بشكل مأساوي، في فصل الصيف. ولكن لا يمكن لأي بلد مواجهة أزمة المهاجرين واللاجئين غير المسبوقة لوحده. والانكفاء على أنفسنا ليس هو الحل. حيث يجب علينا أن نعمل معا، كبلدان منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين، ومواجهة التحديات الناجمة عن حركات المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط والبلقان وأماكن أخرى. ولن نجد حلا يستحق قيمنا المشتركة، التي تأسست الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عليها، إلا إذا رسخنا بقوة أعمالنا في احترام التزاماتنا الدولية.

وقد اتخذنا على مستوى الاتحاد الأوروبي الخطوة الأولى خلال الأسبوع الماضي، عندما قررنا أن نؤوي داخل دول الاتحاد ١٢٠ ٠٠٠ شخص يحتاجون بصورة واضحة للحماية الدولية. وستتخذ قرارات أخرى تباعا قريبا. وسيقوم الاتحاد

الأوروبي بالاستجابة للاحتياجات العاجلة للاجئين من خلال التبرع بما لا يقل عن مبلغ بليون يورو إضافي، لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي وهيئات أخرى من هذا القبيل. وستزيد مساعداتنا للبنان والأردن وتركيا للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين. كما سنساعد بلدان غرب البلقان على التعامل مع تدفق اللاجئين، بما في ذلك من خلال أدوات ما قبل الانضمام.

ولا يمكننا مجرد التعامل مع أعراض الأزمة. بل يجب علينا أيضا معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتدفق اللاجئين المتمثلة في: تفاوت مستويات التنمية، ولا سيما في أفريقيا؛ والصراع والعنف؛ وغياب سيادة القانون؛ والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والإفلات من العقاب. إن ذلك يعيدنا إلى الترابط بين الأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان، وضرورة اعتماد نهج شامل ومتكامل، من أجل أن يطبق بشكل أكثر فعالية على التنمية والهجرة، مزيج من السياسة الخارجية والأمن والتجارة وأدوات التعاون. وسيتيح مؤتمر قمة فاليتا القادم بشأن الهجرة، المقرر عقده يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر، فرصة لنا لمناقشة نهج شامل لمسألة الهجرة مع شركائنا الأفارقة، وهذه فرصة أرحب بها.

ظلت سوريا لأكثر من أربع سنوات، مرادفة للحرب والعنف والنزوح. وقد فر واحد من كل ستة سوريين الآن من البلد. وتحتم على واحد من اثنين مغادرة منزله. ويضاف كل يوم ٥٠٠ ٩ شخص إلى قائمة المشردين. وتضطر عائلة من العائلات، كل دقيقة للتخلي عن كل شيء. وتعرض جيل من الأطفال بالكامل للحرب والعنف والموت والحرمان من الحريات الأساسية، والحماية والتعليم. وفقد أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ شخص حياتهم. وتتواصل عمليات القصف الجوي العشوائي، وإلقاء القنابل المتفجرة، وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي بلا هوادة. ويتواصل الحصار. كما يستمر الحرمان من المساعدات، وإعاقة المساعدات الإنسانية. وترتكب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب يوميا، مع الإفلات من العقاب.

لا يمكن لذلك أن يستمر، ويجب أن يتوقف. وتقع هذه الحالة تحت مسؤولية مجلس الأمن، وكذلك تحت مسؤوليتنا جميعا. والحل للصراع السوري لا يمكن إلا أن يكون إنسانيا، ولا يمكن أن يكون عسكريا.

وأسوأ شيء اليوم هو القصف العشوائي بطريقة غير منضبطة وبدون تنسيق مسبق.

والناس يتوقعون منا أن نُنهي المذبحة لا أن نجعلها أسوأ.

وحل النزاع لا يمكن إلاّ أن يكون سياسياً. وكما قلنا مراراً وتكرارا، إنَّ أية تسوية دائمة تستدعي مرحلة انتقالية سياسية تُلبِّي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بما ينسجم مع بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). والأقوال يجب أن تليها الأفعال. وقد آن الأوان لكي تبدأ المفاوضات أخيراً. ونحن جميعاً يجب أن ندعم المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا في جهوده. فمصير الشعب السوري واستقرار سوريا وجيرانها داخل المنطقة وخارجها يعتمد عليها.

وفي ذلك السياق، سأقول كلمة بشأن الوحشية التدميرية لجماعة تنظيم داعش الإرهابية والضرورة المُلِحَّة لمكافحتها. والحالة الراهنة المأساوية في سوريا، العراق وليبيا، ومضاعفاتها في أوروبا، تُثبت أنَّه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لوقف تقدُّم تنظيم داعش. وقد شارك بلدي أول أمس في اجتماع قمة نظَّمه الرئيس أوباما، كان استمراراً لمناقشة عُقِدت في مجلس الأمن قبل سنة (انظر S/PV.7273). ويمكن للجمعية أن تواصل التعويل على دعم بلدنا في مكافحة تنظيم داعش والتطرف العنيف، سواء في مجال منع الراديكالية، تبادل الاستخبارات، مجابهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو اتخاذ التدابير ضد تمويل الإرهابيين.

ويجب أن أذكر مأساة أخرى في صميم الاضطرابات في الشرق الأوسط، هي النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومن المؤسف أنَّ عام ٢٠١٥ كان رمزياً لمأزق العملية السلمية، التي هي ليست سوى إسم حالياً. وفي بيئة متَّسمة بفقدان كامل للآفاق والدورة المتواصلة من الانتقام، فإنَّ فكرة أنه قد يكون هناك بديل للحل القائم على وجود دولتين آخذٌة في اكتساب دعم عام، وأن تُطبَّق ميدانيا. وأثناء تنقلاتي في المنطقة في الشهر الماضي، استطعت أن أرى ذلك التطور بنفسي. لكنه يشمل وهماً، وربما يكون خطيراً جداً. فالحل القائم على وجود دولتين يبقى السبيل الوحيد للمضي قدُماً. وشروط ذلك الحل واضحة، على صعيد كلا حدود عام ١٩٦٧، وإرساء القدس بمثابة عاصمة الدولتين.

إنَّ الدعوة إلى وقف المستوطنات ليست مسألة تقريع لإسرائيل، كما وصفها رئيس وزراء إسرائيل في وقت مبكرٍ اليوم. بل هي دعوة إلى العقل، وإتاحة فرصة لاستئناف المفاوضات. ولكن لكي ننقذ الحلِّ القائم على وجود دولتين، يجب أن نُغيِّر تفكيرنا. يجب أن نفكر خارج النطاق التقليدي. فالوقت الآن لم يَعُد للجهود التي لا تفضي إلى شيء. وعلينا أن نشجِّع صيغة تفاوضية جديدة، ونوسِّع دائرة المشاركين بحيث تكون هناك مشاركة أكبر لأوروبا وللبلدان العربية بصورة خاصة، وننشِّط دور مجلس الأمن ونحدِّد جدولاً زمنياً معقولاً نختتم المفاوضات في إطاره.

لإسرائيل الحق في العيش بسلام وأمن، ولكن من الواضح لي أنَّ أمن إسرائيل في الأمدين الطويل والمتوسط سيرتهن بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية، تعيش إلى جانبها. فالحل القائم على وجود دولتين هو الحل الوحيد العادل والأخلاقي لكلا الطرفين. واعتباراً من يوم أمس، بدأ العلم الفلسطيني يرفرف إلى جانب أعلام الدول الأعضاء في المنظمة. فلْنعمل جميعا لنجعله يصبح أكثر من مجرَّد رمز.

والحلُّ الشامل للمسألة النووية الإيرانية، الذي توصلت إليه مجموعة الثلاثة+٣ والاتحاد الأوروبي بعد عدة سنوات من المفاوضات مع إيران، يُثبِت أنه ينبغي لنا ألاَّ نفقد الثقة بقوة الدبلوماسية، حتى لدى معالجة أصعب المسائل الشائكة. وقد بذل المجتمع الدولي جهوداً كبيرة في تلك المفاوضات مع إيران، التي تخدم المصالح الأمنية لإسرائيل أيضاً. ولْنكن أقلَّ قسوة، أنَّ حقَّ إسرائيل في الوجود لا يتضرر بذلك الاتفاق. إنَّ العكس هو الحالة في الحقيقة. وإننا نعتقد أنَّ التنفيذ الكامل والقوي لخطة العمل المشتركة، التي اعتُمِدت في ١٤ تموز/يوليه، سيشكِّل منعطفاً أساسياً للسلام والأمن في المنطقة.

ويمكننا أن نقول أيضاً أكثر من ذلك بكثير على صعيد مناطق أخرى في العالم، بما يشمل أفريقيا، فضلاً عن قارَّتي بالذات، أوروبا، حيث بدأ يؤثر على أوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠١٤، نزاعٌ يعود إلى عهد آخر ولا يزال مستمراً. وبفضل جهود وساطة كبرى والتزام من قِبَل ألمانيا، فرنسا والاتحاد الأوروبي؛ وبفضل تعاون وثيقٍ بين المنظمات الإقليمية والدولية، وفي طليعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وبفضل الرصد المتواصل من قِبَل الأمم المتحدة، ولا سيّما لحالة حقوق الإنسان في القرم وفي شرق أوكرانيا، أُرسيت في الأشهر الأخيرة الأسس لتسوية الأزمة في أوكرانيا. وقد بُذِلت أيضاً جهود جديرة بالثناء على صعيد الاستقلالية واللامركزية الإقليميتين. والانتخابات الإقليمية المقبلة ستكون أساسية. وسيكون من الحيوي بشكل خاص إجراؤها في جميع أنحاء البلاد، وبالتالي في منطقة دونباس، في ظل القانون الأوكراني. ومن الأساسي أن يحترم كل طرف الالتزامات المدرَجة في اتفاقات مينسك.

وحين نتكلم عن أوكرانيا، والشرق الأوسط، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي أو بوركينا فاسو، فهناك ثابت واحد في جميع الحالات، وهو أنَّ الدبلوماسية

والالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون يجب أن يسودا، إذا أردنا حلَّ الأزمات العميقة الحالية. وقد ارتقى أميننا العام بشكل كامل إلى مستوى التحدي بمبادرة ”حقوق الإنسان أولاً“، مذكِّراً إيانا تذكيراً قوياً بمسؤوليتنا الجماعية عن حماية حقوق الإنسان ووضعها في صميم جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاع. ولتلك الغاية، يجب أن يؤدي كل من الأطراف الفاعلة والأجهزة في إطار منظومة الأمم المتحدة أدواره.

وأود أن أركِّز على الدور الخاص لمجلس الأمن وأعضائه. فوفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أنيطت المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدولي بمجلس الأمن بغية ”كفالة العمل الفوري والفعال من جانب الأمم المتحدة“. وشلل المجلس، بينما السكان مهدَّدون بجرائم مروِّعة، يتناقض مع روحية الميثاق. لذا، نحبِّذ وندعم المبادرة التي أطلقتها فرنسا بهدف ضمان امتناع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

ولكن بعيداً عن الأعضاء الدائمين، يجب على كل دولة عضو أن تضطلع بمسؤوليتها. ولكل منها دور تؤديه، سعياً إلى إجراء حاسم من قِبَل مجلس الأمن، لمنع أو وقف الفظائع الجماعية. لذا، نشجع جميع الدول الأعضاء على دعم مدونة قواعد السلوك، لأنها تتعلق بأعمال مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وهي ستُطلَق رسمياً بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. وقد أُعِدَّت مدونة قواعد السلوك نفسها من قِبَل فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي يضم لكسمبرغ عضواً فيه. والمسؤولية عن الحماية يجب أن تتوقف عن كونها مبدأً مطلقاً وتصبح واقعاً ملموساً.

وإذ تبلغ الأمم المتحدة ٧٠ سنة من العمر، فإنها يجب أن تكون قادرة على التكيف لكي ترقى إلى مستوى التحديات التي تواجهها. وعلى هذا الأساس، نرحب بالاستعراضات الجارية الهادفة إلى جعْل إجراءات الأمم المتحدة أكثر كفاءة في عملياتها لحفظ السلام أو بناء السلام، أو في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠)، الذي يعترف بدور المرأة الذي لا غِنى عنه في السلام والأمن. وستواصل لكسمبرغ المشاركة مع الدول الأعضاء العديدة التي تودّ أن تدفع قدُماً بإصلاح للأمم المتحدة. وإنني بوضوح أفكِّر بشكل خاص في إصلاح من شأنه أن يجعل مجلس الأمن أكثر فعالية وشفافية وتمثيلاً لعالَم اليوم.

وأود أن أختتم ملاحظاتي باقتباس كما بدأتها. وهذا الاقتباس من المهاتما غاندي. وإنني أعتبره موعظة وتذكيراً بالمسؤوليات التي يجب أن نتحملها، إذا أردنا تحقيق حلم مؤسسي منظمتنا، وهو الحلم بعالَم من السلام والكرامة للجميع، والحلم بعالَم أفضل: ”يجب أن تكون التغيير الذي تودّ أن تراه في العالم.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوشما سواراج، وزيرة الشؤون الخارجية في الجمهورية الهندية.

السيدة سوشما سواراج (الهند) (تكلمت باللغة الهندية؛ وتولى الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): إن الأمم المتحدة تحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها هذا العام، مما يجعل دورة الجمعية العامة هذا العام دورة تاريخية. وآمل أن يكون هذا العام تاريخيا أيضا بالنسبة للأمم المتحدة من حيث النتائج. وأود أن أؤكد للرئيس بأنه سيحظى بدعم الهند الكامل لجهوده.

لقد وضعت أسس الأمم المتحدة قبل سبعين عاما، في مؤتمر سان فرانسيسكو، في مدينة على الساحل الغربي من هذا البلد. وكانت الهند إحدى الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من أننا لم نكن دولة مستقلة في ذلك الوقت. وحصلنا على استقلالنا بعد ذلك بعامين. وعندما أنشئت الأمم المتحدة، كان رجل نحيف يستخدم سلاح اللاعنف القوي، يكتب الفصل الأخير لصراع أصبح رمزا للمُستَعمَرين والمظلومين في كل مكان. وأنا ممتن لإعلان الأمم المتحدة يوم ميلاد هذا الرجل الاستثنائي يوما دوليا لنبذ العنف. ومن محسان

الصدف أن غدا هو ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وأننا سنحتفل بعيد ميلاده غدا. قال المهاتما غاندي: ”إن الفرق بين ما نقوم به، وما نحن قادرون على القيام به، سيكون كافيا ليحل معظم مشاكل العالم“. ورسالته مناسبة جدا لما تقوم به الأمم المتحدة.

وتشكل السنة السبعون من حياة أي إنسان علامة فارقة، ينظر من خلالها إلى الوراء ليفكر في ما حققه وفي ما فقده. وبالمثل، بالنسبة للأشخاص المرتبطين بمؤسسة، تتيح السنة السبعون فرصة لتحليل ما إذا كانت مؤسسة قد أوفت بالغرض منها، وحققت الأهداف المحددة عند إنشائها. ونحتاج اليوم لنتساءل عما إذا كنا قد أوفينا بالغرض وحققنا الأهداف التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها قبل ٧٠ عاما. وعندما كنت أسأل نفسي هذا السؤال، أتلقى جوابا إيجابيا على بعض الأسئلة، وجوابا سلبيا على الأسئلة الأخرى. فعلى سبيل المثال، نجحت الأمم المتحدة في منع نشوب حرب عالمية ثالثة، وساعدت على تصفية الاستعمار، والقضاء على الفصل العنصري. وكانت ناجحة في مكافحة الأوبئة العالمية، والحد من الجوع في العالم، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لكن عندما نتساءل عما إذا كنا قادرين على منع نشوب الصراعات، في أجزاء مختلفة من العالم، فإن الجواب هو ”لا“. وإذا كان لنا أن نتساءل ما إذا كنا قادرين على إيجاد حلول دائمة لهذه الصراعات، فإن الجواب هو ”لا“. وإذا كان لنا أن نتساءل عما إذا كنا قادرين على فرض مسار السلام على عالم يسير على طريق العنف، فإن الجواب هو ”لا“. وفقا لتلك المعايير، تبدو الأمم المتحدة غير فعالة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، ومؤسسة فشلت في التصدي بفعالية للتحديات الجديدة في هذا المجال.

اليوم، لا يزال العالم يعاني من الحروب في ثلاث قارات، مع عجز مجلس الأمن، أوعدم رغبته في وقف سفك الدماء. ولم تؤد الحلول التقليدية التي تعتمد على القوة، إلا إلى تفاقم المشاكل. ويجب أن نسأل أنفسنا إذا كانت لدينا الإرادة السياسية لإيجاد بدائل للصراع، والسعي إليها بالتزام وتفان. ولا يوجد مجال يعد فيه هذا الهدف مهما، أكثر من عمليات حفظ السلام. وتحت الراية الزرقاء للأمم المتحدة، يعمل الرجال والنساء باستمرار لمنع نشوب الصراعات، وحماية المدنيين ودعم عمليات السلام. ومع نشر الهند ١٨٠ ٠٠٠ فرد من قوات حفظ السلام حتى الآن، فهي تعد أكبر مساهم في الأمن الدولي الذي تسهر عليه الأمم المتحدة. وحتى اليوم، يشارك حوالي ٨ ٠٠٠ شرطي وجندي، في عشر بعثات حفظ سلام، تعمل في بيئات صعبة للغاية.

ولا تزال الهند ملتزمة بمواصلة دعمها لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة وحتى تعزيز إسهاماتها، كما أعلن رئيس وزرائنا في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام. وستغطي مساهماتنا الجديدة كل جوانب حفظ السلام: المتعلقة بالموظفين، والعوامل المكّنة والتدريب. وفي الوقت نفسه، لا يجب أن يحدث أي تخل عن المبادئ الأساسية لحفظ السلام. وحقيقة أنه ليس للبلدان المساهمة بقوات أي دور في صياغة الولايات، التي غالبا ما يتم تعديلها بدون تشاور، هو أمر مثير للقلق. ويشكل ذلك انتهاكا واضحا للمادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أيضا بأن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تشكل بديلا للحلول السياسية، وهي حقيقة أكدها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

ونحن نحتفل بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بأكثر من ٣ ٣٠٠ فرد من قوات حفظ السلام، بمن في ذلك ١٦١ هنديا، ضحوا بحياتهم. ونحن على استعداد للإسهام في إقامة نصب تذكاري لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

وتعتمد سلامة قواتنا لحفظ السلام، وأمن دولنا، وبالفعل مستقبل المجتمع الدولي نفسه الآن، على كيفية التصدي

للتهديد الأكبر الذي نواجهه اليوم والمتمثل في: الإرهاب. وهو تهديد عانت منه الهند لأكثر من ربع قرن، وهو إرهاب أصاب بشكل مأساوي هذه المدينة، في خريف عام ٢٠٠١. ومنذ ذلك الوقت، لم نضع حدا بشكل كاف لانتشار الأعمال الإرهابية، وصعود الأيديولوجيات المتطرفة، والإفلات من العقاب للدول التي تدعم الإرهاب.

ولا يمكن سوى لعمل دولي منظم هزم الإرهاب الدولي. ويجب على العالم ألا يتسامح مطلقا مع الإرهابيين الذين يقتلون ويشوهون المدنيين الأبرياء، ويؤسس عمله على مبدأ المحاكمة أو التسليم. كما يجب على المجتمع الدولي أن يجعل البلدان التي توفر التمويل والملاذات الآمنة لتدريب للإرهابيين وتسليحهم، تدفع ثمنا غاليا مقابل ذلك.

ويكتسي نفس القدر من الأهمية، إنشاء نظام قانوني دولي، في إطار اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وقد اقترحت الهند قبل تسعة عشر عاما، في عام ١٩٩٦، مثل هذا النظام في الأمم المتحدة، ولكن لم تتمكن الدول الأعضاء من اعتماده، وأصبحت غارقة في مسألة التعريف. وعلينا أن نفهم بأنه لا يوجد مثل هذا التمييز بين الإرهابيين الجيدين والإرهابيين السيئين، ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين. والإرهابي هو إرهابي، وكل من يرتكب جريمة من الجرائم ضد الإنسانية لا يمكن أن يكون له دين. ولذلك، فإنني أناشد الجميع العمل معا خلال هذا العام في الذكرى السبعين للأمم المتحدة، والالتزام بتبني اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، بالإجماع.

وإذ أتناول موضوع الإرهاب، أغتنم هذه الفرصة لأتحدث عن التحديات التي نواجهها في علاقاتنا مع باكستان. فليس من بيننا من يمكن أن يقبل باستخدام الإرهاب أداة مشروعة في فن الحكم. وقد شاركنا العالم غضبنا حيال الهجمات الإرهابية في مومباي عام ٢٠٠٨، حيث تم ذبح مواطني العديد من البلدان بلا رحمة. وكون العقل المدبر للهجوم ما زال طليقا إهانة للمجتمع الدولي بأسره. ولم يتم الحنث بالتأكيدات الماضية في هذا الصدد فحسب، بل وقعت هجمات إرهابية جديدة عبر الحدود مؤخرا، وقد تم القبض على إرهابيين حيين عبر الحدود. ونعلم جميعا أن هذه الهجمات تهدف إلى زعزعة الاستقرار في الهند، وإضفاء الشرعية على احتلال باكستان غير الشرعي لأجزاء من ولاية جامو وكشمير الهندية، ومطالبتها بما تبقى منها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحدد النهج الذي نتبعه بوضوح. فالهند مستعدة دائما للحوار غير أن المحادثات والإرهاب لا يتفقان. وبالأمس، اقترح رئيس وزراء باكستان ما أسماه مبادرة سلام جديدة من أربع نقاط. وأود أن أرد عليه. فنحن لسنا بحاجة إلى أربع نقاط. نحن بحاجة إلى نقطة واحدة فقط – تخلّوا عن الإرهاب، ولنجلس ونتحاور. فهذا سيحل جميع المشاكل. وذلك تماما ما ناقشه وقرره رئيسا الوزراء في أوفا في تموز/يوليه. دعونا نجري محادثات على مستوى مستشاري الأمن الوطني، بشأن جميع المسائل المتصلة بالإرهاب ونرتب لعقد اجتماع مبكر للمديرين العامين للعمليات العسكرية لمعالجة الحالة على الحدود. وإذا كان الرد جادا ويتسم بالمصداقية فإن الهند مستعدة لمعالجة جميع القضايا العالقة من خلال حوار ثنائي. حتى ونحن نكافح خطر الإرهاب، علينا أن نعترف بأن الهدف الأهم يبقى التقدم الاجتماعي والاقتصادي. فتلبية حاجات الإنسان الأساسية تؤدي على الدوام إلى مجتمعات مسالمة، كما تشير إلى ذلك خريطة للنزاعات التي تنتظم أجزاء من العالم.

وقبل مجرد أيام قلائل، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وفي لبها أهداف التنمية المستدامة. وهي تشكل نموذجا أكثر شمولاً وكلية من الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، سيتطلب تنفيذها بنجاح عزما سياسيا واستعدادا لتبادل التكنولوجيا والموارد المالية، بينما نقوم في الوقت نفسه بتحسين آليات التنفيذ. وكامرأة وبرلمانية

منتخبة، فإن لدي قناعة راسخة بأن هناك طريقة مختصرة للتغيير الاجتماعي، وهي تمكين الطفلة. وقد صممت سياسة حكومتنا وبرنامج رئيس وزرائنا المتعلق بتعليم الطفلة لتمكينها بهذه الرؤية في الحسبان.

و مستقبلنا يرهن ببناء كوكب مستدام لأطفالنا ولأطفال أطفالنا. وبينما نعد للاجتماع خلال شهرين في باريس، يتوقع العالم منا تحقيق اتفاق ذي مصداقية بشأن تغير المناخ. وعلينا واجب اتخاذ إجراءات مشتركة، ولكننا عندما نفعل ذلك يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار المساهمات التاريخية الأكبر للبعض والمسؤوليات المتفاوتة للآخرين. ولو أن المهاتما غاندي كان بيننا اليوم، لسأل ما إذا استخدمنا موارد الكوكب لحاجتنا أم لجشعنا. ولسأل كذلك إن كان تكييف خيارات نمط حياتنا وحدّنا من الإسراف في الاستهلاك سيساعدنا على تصحيح مسارنا. ولهذا السبب، فإن الاتفاق في باريس يجب أن يكون شاملا ومنصفا، مع تنفيذ إجراءات ملموسة. يمكن أن تفعل البلدان النامية أكثر إذا ما تم تمكينها في جهودها بدعم من البلدان المتقدمة في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. لقد ظلت الهند دائما شريكا راغبا في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وسوف نؤدي دورنا في التوصل إلى اتفاق حقيقي وعادل وفعال في باريس.

إن احترام الهند للبيئة مستمد من تقاليدنا التي تعتبر الطبيعة دائما مقدسة. إن صحة الكوكب ترتبط برفاهنا، وهذا النهج الشامل هو الذي قادنا إلى أن ندعو إلى الاحتفال بأول يوم دولي لليوغا، الذي احتفل به بالكثير من الحماس في ١٩٢ من بلدان العالم، بالإضافة إلى هذه المؤسسة المكرسة. وأشكر المجتمع الدولي على حماسه ودعمه في هذا الصدد. ويحدوني الأمل في أن تنمو البذرة التي تم زرعها إلى شجرة رائعة.

كما أهنئ الدول على إجراءاتها الفورية في التصدي لخطر الأوبئة العالمية. ومن خلال الربط بين جهودنا، تمكنا من القضاء على الجدري واصبحنا قاب قوسين أو أدنى من القضاء على شلل الأطفال. وقد تمت السيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي الآونة الأخيرة، تم احتواء تفشي فيروس إيبولا، رغم أن ذلك جاء بعد دفع ثمن باهظ في الأرواح لحد غير مقبول. ويقدم وباء إيبولا مثالا هاما على كيفية نجاح العمل الوطني مع الدعم الدولي في حل أزمة عالمية. ونحن فخورون بأن الهند اضطلعت بدورها في هذه الجهود. وانطلاقا من النجاحات التي حققناها، لا بد لنا من مضاعفة جهودنا للقضاء على الأمراض الأخرى، سواء كانت السل أو الملاريا.

وتستحق الكوارث الطبيعية والنزاعات التي يتسبب فيها الإنسان كذلك استجابتنا المنسقة. وفي الأشهر الأخيرة، اتضح أن المجتمع الدولي مقصر في الاستجابة لأزمة اللاجئين الناجمة عن حالات النزاع في سورية والعراق وليبيا. والمطلوب هو استجابة سريعة تدعمها إرادة سياسية. وقد كانت استجابتنا للأزمات الإنسانية في منطقتنا سريعة ومتجاوبة وشمولية. فسواء في نيبال أواليمن، برزت الهند كمقدم كبير للخدمات الأمنية، ليس لرعاياها فقط ولكن لمساعدة البلدان الأخرى التي طلبت المساعدة. وسوف تستضيف الهند المؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، حيث سيكون موضوعه إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث.

وعلى غرار الأمم المتحدة، فقد قطعت الهند شوطا طويلا على مدى هذه الأعوام الـ ٧٠. وكما يصادق على ذلك ١,٢٥ بليون مواطن في بلدي، فقد سعدنا أيما سعادة على إدراكنا أن تقاليدنا الديمقراطية قد ترسخت بعمق. ومع ذلك تبرز، من حين إلى آخر، الحاجة إلى تغيير تحويلي – تغيير يمكن أن يؤدي إلى إنعاش الأمة واستعادة روحها. ومنذ أن تقلدت الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء مودي مقاليد الأمور قبل عام ونصف العام، الزمنا أنفسنا بهذا التجديد. وهو التغيير الذي مكن الهند من القيام بدورها في الشؤون الدولية، في الوقت الذي أصبحت

فيه أسرع أقتصاد عالمي رئيسي نموا في العالم. وانطلقت القوة الدافعة لهذا التجديد الشامل من شعار ”معا جنبا إلى جنب، والتنمية للجميع“، الذي يركز على الرفاه لكل شعبنا.

وفي نفس الوقت، بدأنا مد أيدينا بحماس إلى جميع شركائنا في المجتمع الدولي. وتركزت جهودنا، أولا وقبل كل شيء، على المنطقة المجاورة لنا مباشرة، وكانت النتائج تحويلية بحق.

قد قمنا أيضاً بالانفتاح على جوارنا الأوسع نطاقا، لتجديد الروابط القديمة وبناء شراكات اقتصادية حديثة، بما في ذلك عَقدُ مؤتمر قمة مع ١٤ من الأمم الجزرية في المحيط الهادئ في الآونة الأخيرة. إن سياستنا في ”العمل مع الشرق“ قد استبدلت سابقتها ”التوجّه نحو الشرق“ مع المزيد من القوة والمشاركة الفعالة في منطقة نشطة اقتصادياً، وهي تُكمل انخراطنا في مبادرة ”الترابط مع الغرب“.

وما زلنا ملتزمين بعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو أمر أساسي لمنع المزيد من التطرف في المنطقة. وما زلنا نأمل في أن يتم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. كما أننا حسّنا نوعية علاقاتنا مع جميع الدول الكبرى.

إن أفريقيا منطقة لدينا روابط تاريخية معها، وتضامنٌ وُلد من رحم كفاحٍ مشترك ضد الاستعمار وإيمانٌ بمستقبلٍ من الرخاء المشترك. وفي وقت لاحق من هذا الشهر، سنستضيف قمة منتدى الهند وأفريقيا الثالثة، وهي المرة الأولى التي يكون فيها جميع زعماء البلدان الأفريقية الـ ٥٤ مدعوين للحضور.

وبوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، تدرك الهند مسؤوليتها، ولم يتناقص دعمها لنزع السلاح النووي العالمي وغير التمييزي والقابل للتحقق.

وحال المؤسسات هو كما حال الأمم. ولا يمكن أن يتوفر المعنى والغرض من منظمة ما إلا بالتجديد المنتظم لها. وفي عالم لا تزال تهيمن عليه الدول الثرية وصاحبة النفوذ، سمح مفهوم الأمم المتحدة للمساواة في السيادة للعالم النامي بالتشكيك في بعض القواعد غير المنصفة. ولكن ذلك لم يسمح بالتشكيك الأساسي في عدم إنصاف نظام عالمي أنشئ لعالم لم يعد موجوداً. وإذا أردنا الحفاظ على أهمية الأمم المتحدة وشرعيتها بوصفها الوصي على السلم والأمن والتنمية العالمية، فالحاجة الماسّة والأكثر إلحاحاً هي إصلاح مجلس الأمن. وهذه هي الحاجة الراهنة الآن. كيف يمكن أن يكون لدينا مجلس أمن في عام ٢٠١٥ ما زال يجسّد هيكل الجغرافية السياسية لعام ١٩٤٥؟ وكيف يمكن أن يكون لدينا مجلس أمن ما زال لا يعطي أفريقيا وأمريكا اللاتينية مقاعد كأعضاء دائمين؟

ويجب أن نشمل المزيد من الدول النامية في هياكل اتخاذ قرارات مجلس الأمن. ويجب أن نغير الطريقة التي يُصرّف بها أعماله وذلك بالتخلص من أساليب العمل غير الشفافة والتي عفا عليها الزمن. وإعطاؤها المزيد من الشرعية والتوازن من شأنه أن يعيد المصداقية إليها ويجهزها لمواجهة تحديات عصرنا. ويسعدنا أنه خلال العام الماضي، بقيادة صاحبي المعالي السيد سام كوتيسا والسيد كورتيناي راتراي، حققنا ما تمكنا من القيام به في عقدين من المناقشات – نص للتفاوض اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع بوصفه المقرر ٥٦٠/٦٩. وهذه الخطوة الأولى ولكن الحاسمة يجب أن تكون بمثابة نقطة انطلاق للعمل في هذه الدورة التاريخية السبعين.

وبالنسبة لمنظمة مثل الأمم المتحدة، تحمل الأعوام الـ ٧٠ أهمية فريدة. وهي مناسبة للتنشيط والتجديد. وأدعو جميع الحاضرين في هذه القاعة إلى التفكير بالأمم المتحدة على أنها شجرة تين هندي. في التقاليد الشرقية، ترمز شجرة التين الهندي إلى الحكمة، ولكنها مع ذلك لا تحكم على غيرها وتتسع للجميع. وليس لها جذع واحد بل جذوع كثيرة، وهي تنمو إلى الخارج وكل منها متصل بالآخر بالإضافة إلى اتصالها بالسماء والأرض. وتوفّر فروعها الممتدّة الظلّ والراحة، ولطالما كانت قاعدتها مكاناً للمناقشة والحوار.

وبعمر السبعين سنة، على عكس الرجال والنساء الذين قد زرعوا بذورها، ما زالت شجرة التين الهندي شابة. ولكن من دون تجديد وتوسيع مستمرين، فإنها تذبل. وربما يكون هذا هو المصير الذي ينتظر الأمم المتحدة. إما أن نغتنم هذه الفرصة التاريخية لتجديد هذه المؤسسة الفائقة الأهمية أو أن نحكم عليها بعدم الأهمية والذبول المأساوي. ويمكن أن نضيع بسهولة في متاهة من صنع أيدينا، ولكن إذا اغتنمنا الفرصة فسنرى الأمم المتحدة تنمو لتصل إلى إمكاناتها الكاملة: أمم متحدة يمكنها الحد من الفجوة بين ما تقوم به وبين ما هي قادرة على القيام به؛ شجرة تين هندي توفّر ظُلّة لبشرية سلمية ومزدهرة. وأختتم بياني بأن آمل في أن تنمو الأمم المتحدة لتصبح شجرة تين هندي على هذه الشاكلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رمطان لعمامرة، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

السيد لعمامرة (الجزائر): أودّ أن أتقدّم باسم الجزائر بتهانينا الحارّة للسيد موغنس ليكتوفت على انتخابه رئيساً للجمعية العامة. كما أسدي الشكر والعرفان لرئيس الدورة السابقة، سام كوتيسا، على الإنجازات العديدة المحققة خلال فترة رئاسته، والتي نتطلّع إلى تكريسها وتعزيزها.

تلتئم هذه الدورة التاريخية التي تصادف إحياء الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في ظروف يشهد فيها المجتمع الدولي تحدّيات جمّة وفرصاً عدّة رسمتها سبعة عقود من التحولات العميقة والعمل الجماعي الدؤوب بإنجازاته وإخفاقاته. فقد استتب الاستقرار والسلم في أرجاء كثيرة من العالم كانت مسرحاً لحروب مدمّرة؛ وانعتقت شعوب من نير الاستعمار في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ كما عرف العالم تقدّماً هائلاً خلال العقود السبعة الماضية.

إلا أن استمرار الاستعمار والاحتلال الأجنبي في عدد من المناطق واستفحال الفقر والمرض والجوع يمثلان أكبر تحدٍ للأمم المتحدة، إلى جانب التهديدات الأمنية الجديدة التي يمثلها الإرهاب والجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وبالبشر. إن الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام حول تدفق آلاف اللاجئين على أوروبا جرّاء المآسي الإنسانية التي انجرّت عن الحروب والأزمات تترجم دون أدنى شك إخفاقاً جماعياً في التعامل مع النزاعات وآثارها في مناطق عدة، لا سيما منطقة الشرق الأوسط.

لقد جاء البيان الختامي لقمة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ليؤكّد هذا الإخفاق وليترجم في ذات الوقت وعياً عالمياً بالتحديات التي تواجهها الإنسانية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والأمني والبيئي، وبضرورة تكاتف كلّ الجهود لمكافحة الفقر وإرساء مقاربات جديدة لبعث التنمية وغايتها الإنسان، توازياً مع الحفاظ على الموارد الطبيعية النادرة وحماية البيئة من المخاطر العديدة التي تهددها.

ومن على هذا المنبر، تؤكد الجزائر مرة أخرى على صلاحية المبادئ والأهداف التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتجدد بلادي عزمها على مواصلة العمل من أجل تحقيقها نصرة للقيم التي تجمعنا، والتي جعلت من الأمم المتحدة البوتقة التي تنصهر فيها انشغالات شعوب العالم بتطلعاتها وآمالها.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أؤكد من جديد على ضرورة استكمال إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتكييف آلياتها وتحديث أدواتها لتمكينها من أداء المهمة المنوطة بها بنجاعة أكبر، من خلال إثبات مركزية الجمعية العامة في المنظومة الكونية وتوفير الشروط لوضع توجيهاتها موضع التنفيذ من جهة، وبإصلاح مجلس الأمن كضرورة ملحة تمليها التهديدات المتربصة بالأمن والسلم الدوليين، من جهة أخرى، ذلك أن هذا الجهاز الرئيسي لم يعد يمثل تركيبة المجتمع الدولي بمختلف أطيافه، لا سيما القارة الأفريقية.

تشارك الجزائر في هذه الدورة التاريخية وقد أنجزت جل الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة خلال مؤتمر قمة عام ٢٠٠٠.

ولقد وضعت الجزائر، في إطار تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، سياسة تنموية تعتمد على مقاربة طموحة ومخططات تنموية غايتها بعث وتيرة النمو الاقتصادي والتكفل بالحاجات الاجتماعية لكافة المواطنين، كما عملت ولا تزال على إرساء أسس دولة القانون وترسيخ استقلالية العدالة ودعم حرية التعبير وضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

إن الجزائر بحكم موقعها المركزي في الفضاءين المغاربي والساحلي وبحكم مبادئ سياستها الخارجية ما فتئت تعمل على دعم السلم والأمن والوئام في محيطها المباشر. وتساهم بلدي في وضع اللبنة الصلبة للاندماج المغاربي والأفريقي، يقينا منها بأن ذلك يعد استثمارا في صون مستقبل الجميع واستتباب السلم والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

وتشهد على ذلك قيادة الجزائر لفريق الوساطة الدولية في جمهورية مالي الشقيقة والتي أفضت إلى التوقيع على الاتفاق الشامل حول السلام والمصالحة الوطنية. وإننا، إذ نشجع كل الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق، بل وكل الفعاليات المالية، على تنفيذ بنوده كاملة، فإننا في الوقت ذاته ندعو المجتمع الدولي، لا سيما الدول المانحة، إلى مرافقة هذا المسار بتوفير السند السياسي المتواصل والتمويل اللازم له.

إن الجزائر التي وقفت إلى جانب الشعب الليبي الشقيق منذ اندلاع الأزمة في هذا البلد الجار، لن تدخر جهدا لمواصلة مساندتها له من أجل استعادة أمنه واستقراره مع الحفاظ على وحدته، كما تجدد الجزائر دعمها لمساعي الأمم المتحدة في ليبيا من أجل التوصل لحل شامل يضم كلا الأطراف الليبية الفاعلة ويسمح بالتشكيل الفوري لحكومة وفاق وطني.

ويجدر التنويه في هذا الصدد بجهود الاتحاد الأفريقي في مجال حل النزاعات وحفظ السلام في القارة والتي حققت العديد من الإنجازات المعتبرة. فالقارة تساهم بأكثر من ٤٥ في المائة من أفراد قوات حفظ السلام في العالم. كما اتخذت القمة الأفريقية الأخيرة بجوهانسبورغ قرارات تعكس إرادة دول القارة وشعوبها في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وفي الصحراء الغربية، وبعد ربع قرن من وقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو واعتماد خطة التسوية الأممية الأفريقية، ما زال الشعب الصحراوي يرزح تحت الاحتلال ويعاني التشرد. كما أن المماطلات ومحاولات التملص من المسؤولية، قد تواصلت وحالت دون أن تلوح في الأفق بوادر حل لهذا النزاع الذي بات يطعن بجدية في مصداقية الأمم المتحدة.

إن الجزائر التي تؤيد، بقناعة وحزم، حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل حرية، تثمن الجهود المضنية التي ما فتئ يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي، السفير كريستوفر روس، وتدعو الأمم المتحدة لتحديد تاريخ نهائي لإجراء الاستفتاء طبقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة مثلما طالبت بذلك القمة الأفريقية الأخيرة.

وسوف لن تدخر الجزائر أي جهد لمساعدة طرفي النزاع والأمم المتحدة على تذليل الصعوبات من أجل الإسراع بإنجاز هذا الحل الذي طالما انتظره الشعب الصحراوي والشعوب المغاربية الأخرى.

ونفس الإيمان بضرورة حل سلمي، يدفع الجزائر التي تتابع باهتمام وبقلق شديدين تطورات الأوضاع في كل من سورية واليمن وما يعانيه الشعبان الشقيقان في هذين البلدين، إلى حث كافة الفرقاء على إيجاد الحل السلمي الذي لا بديل عنه.

إن الجزائر تسجل بارتياح الوعي العالمي المتنامي بضرورة مكافحة الإرهاب الدولي ومعالجة أسبابه وتداعياته ومن هذا المنطلق فإن الجزائر تنادي بضرورة تبني مقاربات شاملة كفيلة

بمحاربة الجريمة العابرة للأوطان بما فيها المتاجرة بالبشر والمخدرات وبتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية لا سيما من خلال تحريم وتجريم دفع الفدية. وفي هذا السياق، نظمت الجزائر مؤخرا مؤتمرا دوليا حول اجتثاث التطرف انبثقت عنه مجموعة من التوصيات تقضي بضرورة نشر قيم التسامح والاعتدال.

إن الجزائر التي قدمت التضحيات الجسام لاسترجاع سيادتها والحصول على عضويتها في هذا المحفل، تقدر أيما تقدير النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية، وتقاسمه التفاؤل والراية الفلسطينية ترفرف فوق الأمم المتحدة لأول مرة.

ويعد هذا الانتصار الرمزي، الذي يأتي بعد الاعتراف الأممي بدولة فلسطين، بمثابة تأييد لحل نهائي وعادل يضمن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

ونظرا لما يكتسي موضوع التغييرات المناخية من أهمية لما له من أثر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وحتى على الصعيد السياسي والأمني، فإننا نترقب المؤتمر الحادي والعشرين في باريس وكلنا أمل في أن يكون هذا الاستحقاق الدولي الهام، في مستوى التحديات استجابة لتطلعات الإنسانية كافة.

لا بد أن نسلم بأنه رغم الإنجازات التي حققناها جماعيا، فإن الآليات والإجراءات التي وضعها الآباء المؤسسون، لم تعد تواكب كلية متطلبات عالم اليوم أو تفي بتطلعات شعوب بلداننا. ذلك أن التحديات الجديدة والمتعددة التي باتت تفرضها العولمة والتقلبات العميقة التي يشهدها عالم اليوم والتحولات التي عرفتها العلاقات الدولية على مدى عقود، تملي علينا اعتماد إصلاحات جريئة وكفيلة بإضفاء النجاعة والمصداقية الضرورية على النظام المتعدد الأطراف.

إن إحياء ميلاد المؤسسات كما هو الشأن بالنسبة للأشخاص، يفتح المجال للمراجعة والتأمل والاستكشاف المستقبلي، فمقياسا بالدورة

إن إحياء ميلاد المؤسسات، كما هو الشأن بالنسبة للأشخاص، يفتح المجال للمراجعة والتأمل والاستكشاف المستقبلي. فمقياساً بالدورة التاسعة والعشرين لجمعيتنا، المعقودة سنة ١٩٧٤، التي صنعت التاريخ تحت رئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة في ما يخص جنوب أفريقيا وفلسطين والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، فإن على دورتنا التاريخية هذه أن ترفع التحديات الوجودية من خلال قفزة جماعية شجاعة من أجل بعث إنسانية متصالحة مع ذاتها تكون في منأىً من الخوف وفي منأىً من الاحتياج.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سباستيان كورتز، الوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والخارجية لجمهورية النمسا؛

السيد كورتز (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): قبل سبعين عاماً، أنشئت الأمم المتحدة بوصفها الرد الجماعي على الحرب والإبادة الجماعية التي أودت بحياة الملايين من الناس. وقد كانت الفكرة الرئيسية للأمم المتحدة هي منع نشوب الحرب، ودعم احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وأنا شخصياً لم أعايش حتى نصف هذه الفترة. ومع ذلك، أعتقد أننا اليوم، بعد ٧٠ سنة، علينا جميعاً أن نتساءل عما إذا كنا قد نجحنا بالفعل. وإننا نواجه رقماً قياسياً يزيد على ٥٠ من النزاعات العنيفة، التي تمتد من سورية والعراق إلى اليمن والسودان والصومال. ونحن نواجه زيادة في النزعات الأصولية والتطرف. ونواجه أعلى عدد من اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. وهناك ما يقرب من ٦٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم يتحرّكون كلاجئين أو مشردين داخلياً. أربعة ملايين منهم سوريون غادروا بلدهم فراراً من الحرب الأهلية والإرهاب. وفي كل يوم يفرّ أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم بحثاً عن السلام والأمن أو حياة جديدة. وهذا التحدي

لا يقتصر على منطقة واحدة أو على قارة واحدة. إنه تحدّ عالمي. إنه يخصّ منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولكن أيضاً جنوب آسيا وأجزاء كبيرة من أفريقيا.

وتشهد أوروبا حالياً تدفقاً هائلاً من اللاجئين، ولا سيما من الشرق الأوسط قاطبة. وتشكّل هذه التدفقات العالمية للاجئين مشاكل خطيرة على البلدان الأصلية وبلدان المرور العابر، فضلاً عن بلدان المقصد. ولكن جميع البلدان والمناطق المتضررة تشترك بشيء واحد: لا يوجد بلد أو إقليم يمكن أن يحل هذه الأزمة بمفرده، وليس هناك تدبير يمكن أن يوفر الحل. ونحن بحاجة إلى نهج شامل يغطي جميع طرق اللاجئين، بما في ذلك بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وأي منظمة، إن لم تكن الأمم المتحدة، يمكن أن توفر الأساس لهذا العمل الجماعي؟ وما هي المنظمة، إن لم تكن الأمم المتحدة، التي يمكن أن تسهم في هذا النهج الشامل؟

وإذا أردنا الحدّ من عدد اللاجئين، فعلينا أن نركّز جهودنا على ثلاثة مجالات رئيسية.

أولاً، يجب أن نتصدّى للأسباب الجذرية في بلدان المنشأ: الحروب الأهلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإرهاب. وفي هذا السياق، علينا أن نكثف كفاحنا ضد داعش والجماعات الإرهابية. ويجب تحييدها وهزيمتها. وفي حالة سورية، فهذا يعني أيضاً أن علينا أن نضغط أكثر لنصل إلى إنهاء صفوفها في المنطقة. ولن نتمكّن من تحقيق تقدم حقيقي إلا إذا عملت الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، مثل المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر وجمهورية إيران الإسلامية، بشكل متضافر. وأخيراً، فهذا يعني أن علينا أن نحضر جميع الأطراف ذات الصلة في الحرب الأهلية السورية إلى طاولة المفاوضات، كما يحاول المبعوث الخاص لدى الأمم المتحدة ستافان دي ميستورا أن يفعل. ودعوني أكن واضحاً: هذا لا يعني أن القيادة السياسية الحالية في سورية يمكن أن تكون جزءاً من حل طويل الأجل. فهي قد جلبت ضرراً لا نهاية له على الشعب السوري. ولكن إذا أراد أحد صنع السلام، فليس عليه أن يحاور أصدقاءه وحسب.

والنقطة الثانية هي أننا نحتاج إلى مزيد من الوحدة على الصعيد الدولي. لقد بذلت جهود جبارة بالفعل، ولكن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء يمكنها وينبغي لها أن تفعل المزيد. ولن نتمكن من إحداث تغيير إلا إذا تمكنت الولايات المتحدة وروسيا من العمل في اتجاه واحد. وعلى مجلس الأمن أن يظهر الوحدة.

ونحن بحاجة إلى ولاية لا تقتصر على العمل ضد داعش، ولكن أيضاً من أجل حماية المدنيين. وينبغي أن يشمل ذلك توفير المناطق الآمنة والمناطق العازلة، الأمر الذي من شأنه زيادة أمن الناس وجعل الوصول إلى المعونة الإنسانية أسهل بكثير. كما أن اتخاذ مجلس الأمن لإجراء ما يمكن أن يتيح أيضاً للعديد من البلدان فرصة الانضمام لهذا الجهد وتقديم دعمها. إن موقفنا واضح: النمسا على أهبة الاستعداد للإسهام في عملية السلام هذه التابعة للأمم المتحدة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تغيير النظام. إن النظام الذي لا يسمح إلا للأصلح أو الأكثر ثراء بما يمكنهم من دفع المال للمهربين للوصول إلى بر أمان مثل أوروبا هو نظام فيه خلل. فالنظام الحالي يقدّم الرعاية في الواقع بصورة غير مباشرة للمهربين. ومنذ عام ٢٠٠٠ مات أكثر من ٠٠٠ ٢٤ من المهاجرين واللاجئين في طريقهم إلى أوروبا. وستبقى تؤرّقنا صور اللاجئين الذين غرقوا في البحر الأبيض المتوسط أو اختنقوا في الشاحنات. ثالثاً، نحن بحاجة إلى تغيير في النظام. إننا بحاجة إلى إيجاد إمكانية أن يلتمس اللاجئون اللجوء في بلدانهم الأصلية أو البلدان المجاورة. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد على إنشاء مراكز استقبال ومعلومات مثل هذه، والتي تتيح الأخذ ببرامج إعادة التوطين.

وفي رأيي، إن الاتجار بالبشر هو أحد أسوأ الجرائم. وينبغي أن نعتبر التهريب الواسع النطاق والمنهجي جريمة ضد الإنسانية، بحيث يمكن أخيراً تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة.

وهناك منطقة أزمة أخرى ينبغي ألا ننساها. فقد أشرتُ في العام الماضي، شأني شأن معظم الحاضرين، إلى النزاع الروسي – الأوكراني على أنه ربما أخطر تحد للسلام والأمن في أوروبا (انظر A/69/PV.15). وبعد مرور عام، ما زلنا لا نرى تطوراً إيجابياً كافياً. لا يزال النزاع جارياً، وعدد الوفيات قد زاد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية مهولة.

ولا يوجد سبيل سوى المضي قدماً في تسوية سلمية قائمة على الحوار والمفاوضات. ويجب أن نجد الحل الذي ينهض بأوكرانيا حرّة ومستقرّة تتمتّع بروابط قوية مع كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي. وفي هذا الصدد، لا يزال اتفاق مينسك هو الخيار الوحيد المطروح. ولا بديل عن تنفيذ ذلك الاتفاق.

وعلى جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها. وفي هذا السياق، أودّ أن أشدد على أهمية العمل الذي تؤدّيه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتؤدي بعثة الرصد الخاصة وفريق الاتصال الثلاثي دوراً فريداً للتوصل إلى تسوية سلمية. وتستحق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعمنا الكامل، وستبذل النمسا كل ما في وسعها للمساهمة في أعمالها، ولا سيما أثناء رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٧.

وتبيّن كل تلك النزاعات أننا بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى بعد ٧٠ عاماً على إنشائها.

ومع ذلك، ففي بعض المناطق يتم الضغط على الأمم المتحدة إلى حد الانهيار. وهي في حاجة ماسة إلى الإصلاح من أجل الاستعداد للمستقبل. فما هو السبيل للمضي قدما؟

أولا، يجب أن نتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. فالميثاق هو العمود الفقري لدينا وسيبقى كذلك. وإن لم نحترمه فالفشل محقق.

ثانيا، علينا أن ننظر إلى عمل الهيئات الرئيسية. فنحن بحاجة إلى مجلس أمن متحد ويمكنه التصرف بسرعة. ولذلك، نرحب بالجهود الرامية إلى تحسين عمل المجلس، ونؤيد المبادرات الرامية إلى التوقف عن استعمال حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ولكي يتسنى لنا التصدي للتحديات العالمية، فإننا جميعا بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على العمل وإلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وشفافية وقابلية للمساءلة.

ونقدر كثيرا وجود أحد مقار الأمم المتحدة في فيينا، وسنواصل دعمه بنشاط. ولا نزال ملتزمين بالعمل بوصفنا مكانا للحوار الدولي، مثل المحادثات النووية الإيرانية التي جرت في فيينا هذا العام.

كما أننا سنواصل الإسهام في جميع المبادرات الدبلوماسية من أجل عالم أفضل. وفي هذا الصدد، يمثل نزع السلاح النووي أحد المجالات الرئيسية بالنسبة لنا. وقد فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو الماضي في التوصل إلى اتفاق، ولكن هناك زخم دولي متنامي بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أدليت في ذلك المؤتمر ببيان مشترك بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية بالنيابة عن ١٥٩ دولة. ونتج عن مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر الماضي تعهد إنساني، أيدته ١١٦ دولة. وستقدم النمسا مشاريع قرارات – إلى جانب العديد من المقدمين الآخرين لها – بشأن المبادرة الإنسانية، ونأمل أن تحظى بدعم واسع النطاق.

فبعد سنوات من هيروشيما وناغازاكي، لا تزال الأسلحة النووية تشكل أحد أشد الأخطار التي تهدد الجنس البشري.

ويمكنني أن أؤكد للجمعية على أن النمسا ستكافح من أجل عالم خال من الأسلحة النووية لجعل عالمنا مكانا أكثر أمنا.

فالتحديات التي نواجهها تتطلب وجود أمم متحدة قوية. ولذا، فإننا نشكر الأمين العام بان كي – مون على عمله. وأؤكد للجمعية على أن النمسا ستظل ملتزمة أمام الأمم المتحدة والأمين العام. ويمكنهم مواصلة الاعتماد على دعمنا المستمر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تشارلز فلاناغان، وزير الشؤون الخارجية والتجارة في آيرلندا.

السيد فلاناغان (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بعد ظهر اليوم بالنيابة عن آيرلندا في الذكرى السنوية الستين لانضمام بلدي إلى الأمم المتحدة والذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة نفسها. وفي تلاقي هاتان الذكريان الخاصتان، فإنه لشرف عظيم لآيرلندا أن شاركت في المفاوضات النهائية لأهداف التنمية المستدامة، التي يكتسي تنفيذها أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل كوكبنا وسكانه.

وتمثل أهداف التنمية المستدامة دليلا ملموسا على قدرة الأمم المتحدة على التوصل إلى نتائج إيجابية في أصعب الظروف، ولكن لا يمكن أن نتقاعس. بل على العكس، ففي هذه الذكرى السنوية، يجب أن نقيم بعين فاحصة أوجه فشلنا – نحن المجتمع الدولي – في منع نشوب الحروب، والإبادة الجماعية، والتشريد القسري، والحرمان. فإننا اليوم نواجه تحديات لم يسبق لها مثيل في مجابهة العنف الوحشي للجهات الفاعلة من غير الدول التي تتمتع بالموارد الكافية، وكذلك بعض الدول، مع ما يترتب على ذلك من كوارث إنسانية تتكرر في أنحاء كثيرة من العالم. ولم تكن القيادة القوية والحازمة من جانب الأمم المتحدة بهذه الأهمية من قبل. وإنني على علم بأن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بإمكانهم أن يرتقوا إلى مستوى هذا التحدي الكبير.

وقد سعت آيرلندا خلال أعوامها الستين كعضو في الأمم المتحدة إلى تحقيق مجموعة من أولويات السياسة العامة التي لا تزال في صميم سياستنا الخارجية. وتشمل تلك الأولويات حفظ السلام، وعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، والمعونة الإنمائية، وتعزيز السلام والأمن حينما كنا في مجلس الأمن، والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وسوف أتطرق إلى تلك السياسات وأوجز استمرار أهميتها بالنسبة لآيرلندا اليوم.

في الخمسينات من القرن الماضي، عندما انضمت آيرلندا إلى الأمم المتحدة، حدد رئيس وزرائنا آنذاك – جون أ. كاستيلو – هدفنا على أنه الاضطلاع بـ ”دورنا في حماية ما برحت الدول الصغيرة تطلبه، وهو حفظ السلام“. ونحن في غاية الفخر من أن الخدمة المخلصة لحفظة السلام الآيرلنديين كانت محور مفاوضاتنا مع الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٨. فقد قاد جنودنا بعثات الأمم المتحدة في ١٢ مناسبة. وتوجد حاليا ٣٧٠ قوة آيرلندية ملتزمة وشجاعة تخدم في سبع بعثات تابعة للأمم المتحدة؛ وفقد ٨٧ من حفظة السلام الآيرلنديين أرواحهم بصورة مأساوية في الخدمة الفعلية للأمم المتحدة.

ولدى آيرلندا شعورا قويا بالمسؤولية عن حماية شرف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وسمعتهم. وندين بهذا لقوات حفظ السلام في الماضي والحاضر والمستقبل. وبالتالي، فقد تلقينا بالصدمة والغضب – مثلما تلقى الأمين العام بان كي – مون – تقارير عن اعتداءات جنسية تنطوي على بعض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب ألا ترتبط مطلقا بالاستغلال بسبب أفعال القلة. وستتكلم آيرلندا دائما للدفاع عن الضعفاء. ولن نسكت على محنة النساء والأطفال المتضررين من الأشخاص المسؤولين عن حمايتهم. فهؤلاء الذي

يخدمون تحت لواء الأمم المتحدة يتحملون مسؤولية أساسية عن التصرف بطريقة مشرفة وعن أن يكونوا قوة لجلب الخير في هذا العالم.

وتطلب آيرلندا اتخاذ إجراء حاسم في مواجهة أي سلوك إجرامي من جانب قوات الأمم المتحدة. فهذا أمر هام من أجل حماية السمعة الطيبة للأمم المتحدة وحفظة السلام التابعين لها، فالأغلبية الساحقة منهم أشخاص ذوي مبادئ. ونريد إجراء تدريب ملائم ومساءلة واضحة وفرض جزاءات صارمة. ونرحب بالتزام الأمين العام بجعل سياسة الأمم المتحدة الثابتة بعدم التسامح مطلقا واقع فعال صفري الجريمة.

وقد تكيفت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإسهامات آيرلندا من حيث الحجم والتعقيد مع التحديات خلال العقود الستة الماضية. ولا بد من استمرار توافر المرونة والابتكار. ولذلك، أرحب بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتحليله الشامل للتحديات المقبلة والتغييرات المطلوبة (A/70/95). وقد علمتنا تجربتنا الخاصة للنزاع في آيرلندا، على وجه الخصوص، أن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في القرارات المتعلقة بالسلام والأمن تكتسي أهمية في بناء سلام مستدام.

وأنتقل الآن إلى ستينات القرن الماضي. فمنذ الأيام الأولى لنا في الأمم المتحدة، ما فتئت آيرلندا ملتزمة بحماس بنزع السلاح وعدم الانتشار. وباعتبارنا أول دولة توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، بعد عدة سنوات من العمل بوصفها مبادرا بقرارات الجمعية العامة التي آلت إلى الاتفاق، فإننا ملتزمون التزاما عميقا وثابتا بالتنفيذ الكامل للمعاهدة. وفي الواقع، أحرز تقدم كبير في مجال عدم الانتشار. ونرحب ترحيبا حارا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران ونتطلع إلى تنفيذه. وعلى نطاق أوسع، نأمل أن يوافق هذا أيضا فتح فصل جديد وبناء في مشاركة إيران في النظام الدولي. وعلى العكس من ذلك، فإن نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ في أيار/مايو كانت مخيبة للآمال بصورة كبيرة. وتتحمل الدول ذات الترسانات النووية مسؤوليات خاصة، وستواصل آيرلندا حثها على الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

واليوم، هناك ما لا يقل عن ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي يشكل تهديدا لبقائنا ذاته. ولا يمكننا أن نقبل بالوضع الراهن. وتريد آيرلندا ضخ زخم حقيقي في ركيزة نزع السلاح النووي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أكدت عملية التفاوض على أهداف التنمية المستدامة على الدور الإيجابي للغاية الذي يمكن أن تضطلع به جماعات المجتمع المدني والشعوب في جميع أنحاء العالم. وتود آيرلندا أن ترى تلك الإيجابية والشمول والسرعة في مناقشة نزع السلاح النووي.

إننا نرى الآثار اليومية المترتبة على التدفقات غير القانونية وغير المسؤولة للأسلحة والأسلحة التقليدية في المشاهد المروعة للفوضى والوحشية التي تنحدر إليها أنحاء من عالمنا. فالمشاهد التي نراها في الصحف وعلى شاشات التلفزيون والحواسيب مروعة حقا. ويتساءل الناس عما يمكن القيام به لوقف هذا العنف على المستوى الصناعي.

ويتمثل جزء من الحل في معاهدة تجارة الأسلحة، التي تعد واحدة من أهم إنجازات المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة.

وقد كانت أيرلندا من أوائل الدول التي صدّقت على هذه المعاهدة، وعرضنا تقديم الدعم المالي لتمكين مشاركة أوسع في المفاوضات وزيادة فعالية التنفيذ. وتقع الآن على جميع الدول الأطراف مسؤولية مواصلة الجهود الجبارة والحثيثة التي بذلناها أثناء التفاوض بشأن المعاهدة. ويجب أن نكفل الارتقاء إلى مستوى ما تحمله من وعد كبير، وصولاً إلى الهدف النهائي المتمثل في تعزيز السلام والأمن، وبالتالي إنقاذ الأرواح.

أنتقل الآن إلى السبعينات من القرن العشرين. في عام ١٩٧٤، أنشأت أيرلندا، بعد أن انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في السنة السابقة، برنامجها الخاص بالتعاون الإنمائي فيما وراء البحار، وهو منظمة المعونة الأيرلندية. ومنذ ذلك الحين قدمت أيرلندا ما يزيد على ١٣ بليون دولار لدعم أشد سكان العالم فقرا، وعززت برنامج المعونة داخل الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر مقدمي المساعدة الإنمائية في العالم.

في الأسبوع الماضي، اعتمد قادة العالم في المقر، أهداف التنمية المستدامة الجديدة للفترة حتى عام ٢٠٣٠. لقد التزمنا ببرنامج طموح وخطة تحول من أجل وضع حد للفقر المدقع، والحفاظ على كوكب الأرض لفائدة هذا الجيل والأجيال المقبلة، وتهيئة الظروف لتحقيق نمو اقتصادي متوازن في جميع أنحاء العالم. إن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الأهداف هو أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. وكان تحديا هائلا، وقد ارتقينا، نحن الدول الأعضاء الـ ١٩٣، إلى مستوى ذلك التحدي. هذه هي الدبلوماسية المتعددة الأطراف في أفضل صورها.

وقد أثبتت الأمم المتحدة استمرار أهميتها، وفي الواقع، عدم إمكانية الاستغناء عنها. وأفخر بأن أيرلندا تمكنت من تقديم إسهامها عن طريق دور الميسر المشارك الذي اضطلع به السفير ديفيد دونوهيو وفريقه في المفاوضات التي أدت، بالتعاون مع كينيا، إلى التوصل لهذا الاتفاق التاريخي. وسيكون الانتقال إلى التنفيذ الناجح لهذه الخطة العالمية الضخمة، هو التحدي الكبير القادم. ونحن لا نقلل من شأن التحديات التي تواجهها جميع البلدان في تنفيذ خطة عالمية واسعة ومتنوعة شأن أهداف التنمية المستدامة الجديدة، ولكن لا يمكننا أن نقلل من قيمة الإنجاز الكبير والفوائد العظيمة للبشرية إذا ما نفذت بنجاح.

إن المكاسب الإنمائية التي حققناها تهددها الأزمات الإنسانية التي لم يسبق له مثيل التي يواجهها العالم. لقد تجاوز مجموع عدد اللاجئين والمشردين داخليا في أنحاء العالم الآن ٥٠ مليون شخص. وفي أوروبا، من الواضح أننا شهدنا الآثار المأساوية لأولئك الذين يخاطرون على نحو لا يمكن تصورها، بدافع اليأس، لإيجاد ملاذ آمن لأسرهم. إن معالجة أزمة الهجرة تحدٍ ضخم أمام أوروبا، ونحن نعمل جاهدين لحلها. فالأشخاص يفرون من بلدانهم الأصلية لأسباب متعددة. ويصلون إلى أوروبا من طرق عديدة. وهم يقومون برحلات محفوفة بالمخاطر، وكثيرا ما يستغلهم مجرمون يتسمون بالوحشية، على طول الطريق. هذه كارثة تتطلب التعاون الوثيق من المجتمع الدولي.

وتقوم الأمم المتحدة بعمل حيوي في السعي إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى أولئك الذين أخرجتهم ويلات الحرب من ديارهم. وأحث الدول على العمل مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة، وهو الأيرلندي بيتر ساذرلاند الذي يكرس نفسه للمساعدة في حل هذه الكارثة العالمية. وتدعم أيرلندا الجهود الإنسانية بتقديم التمويل والموارد الأخرى الهامة للغاية. لقد نشرنا سفنا للبحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط. ونعد لإعادة توطين أكثر من ٤ ٠٠٠ لاجئ.

وترحب أيرلندا بإنشاء الأمين العام للفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية لمعالجة الفجوة المتزايدة بين الاحتياجات والموارد الإنسانية. وسوف نشارك مشاركة كاملة في ذلك وفي غيره من العمليات في الفترة حتى انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني العام المقبل.

وفي الثمانينيات من القرن الماضي، أتمت أيرلندا أول فترة عضوية كاملة لها في مجلس الأمن، مدفوعة بالتزامها بتعددية الأطراف وبالنظام الدولي القائم على القواعد. وهذه القيم تتعرض لتهديد خطير اليوم. وقد كان لضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم والصراع في شرق أوكرانيا آثار عميقة على شعب أوكرانيا وعلى النظام الدولي ذاته. وتدعو أيرلندا جميع

الأطراف إلى احترام وتنفيذ اتفاقات مينسك تنفيذا كاملا، والتعاون مع جهود بناء السلام التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة.

وخلال فترة عضويتنا الأولى في مجلس الأمن في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢، تصدر الشرق الأوسط ،كما هو الحال دائما، جدول الأعمال الدولي. والتحديات في المنطقة اليوم تبدو أكبر بكثير. ففي سورية، فقد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص أرواحهم، وشُرّد أكثر من ١١ مليون شخص. ولا يزال نظام الأسد ينتهك القانون الدولي، وفي الوقت نفسه، يلحق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بالشعب السوري وسكان شمال العراق الجور والمعاناة بلا مسوغ. وبربريته تشكل تهديدا لكل قيمة من القيم التي تعتز بها الأمم المتحدة، وبالتالي فعلى الأمم المتحدة واجب التصرف.

وفي أماكن أخرى من المنطقة، ما زالت أيرلندا تشعر بالقلق لاستمرار حالة الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن مدافعون أقوياء عن الحل القائم على وجود دولتين بوصفه السبيل الوحيد إلى تحقيق سلام عادل ودائم للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وفي سعينا إلى تحقيق السلام في جزيرة أيرلندا، كنا، وما زلنا نتلقى الدعم من الشركاء المثابرين الذين صمدوا معنا خلال العديد من السنوات الصعبة، وحافظوا على العهد حين شعر الآخرون باليأس. ونسعى إلى تقاسم خبراتنا خلال عملنا واسع النطاق في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء الدولة. ويحدونا الأمل في طرح ذلك الموضوع عندما نسعى إلى الحصول مرة أخرى على عضوية مجلس الأمن في عام ٢٠٢٠.

وأنتقل إلى التسعينيات من القرن الماضي. تاريخيا، دعمت أيرلندا تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من دعمنا المبكر لإنهاء الاستعمار إلى معارضتنا لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وصولا إلى انتخابنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥. وفي عام ١٩٩٧، عينت رئيسة أيرلندا السابقة السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي مجلس حقوق الإنسان، سعت أيرلندا إلى التعبير بشكل ملموس عن الاقتناعات الثابتة التي استنارت بها مواقفنا داخل الأمم المتحدة. وقد أيدنا القرارات التي تدعو إلى تعزيز وحماية الحيز المتاح للمجتمع المدني، الذي نعتبره ضروريا لجعل الحقوق الأخرى قابلة للتحقيق. ونحن نناصر الدور الحاسم الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان. وقد قمنا بقيادة مبادرات من أجل منع اعتلال ووفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وفي أيرلندا، هناك قلق على نطاق واسع إزاء القمع العنيف والهجمات الإرهابية على الأقليات الدينية. فقد شهدنا زيادة مريعة في الهجمات ضد البهائيين والمسيحيين واليهود والمسلمين. وفي أماكن أخرى، يتم اضطهاد الأشخاص ومعاقبتهم بسبب نوع الجنس أو العرق أو الميل الجنسي. باختصار، تتعرض الأقليات الضعيفة لهجمات متزايدة من أنظمة الدول القمعية ومن الشبكات الإرهابية عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وبوكو حرام وغيرها. وللأمم المتحدة، بوصفها مناصرة للمساواة والتعددية والتنوع، دور هام في الدفاع عن الفئات الضعيفة وحمايتها. ونحن نؤيد المنظمة في هذه المهمة الأساسية تأييدا تاما.

وفي هذا العام، أصبحت أيرلندا أول بلد في العالم يضفي الطابع القانوني على المساواة في الزواج عن طريق تصويت شعبي. وقد شكل هذا تجربة إيجابية كبيرة لأيرلندا، ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها في تعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وبالمثل، كان لأيرلندا تجربتها التاريخية الخاصة في القمع الديني؛ ولذلك، فإن الحرية الدينية مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي.

وأنتقل إلى العقد الأول من الألفية حيث أود أن أؤكد على قلق أيرلندا البالغ إزاء حالة الفئات الضعيفة من النساء والفتيات في كثير من أنحاء العالم، كما أؤكد على التزامنا القوي بالمساواة بين الجنسين. في عام ٢٠٠٠، أي قبل عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن، شاركت أيرلندا في تقديم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يعكس التزامنا الوطني الشديد بجدول الأعمال هذا. ويحدوني الأمل في أن يخلف الأمين العام بان كي – مون أمينة عامة ذكية في الوقت المناسب، لأن ذلك سيبعث برسالة قوية للنساء والرجال في أنحاء العالم مفادها أننا هنا، في الأمم المتحدة، على استعداد لإزالة الحواجز التي تمنع المرأة من تحقيق إمكاناتها الحقيقية.

ونحن نؤيد بقوة مدونة قواعد السلوك بشأن إجراءات مجلس الأمن المتعلقة بجرائم الفظائع الجماعية، التي وضعتها ليختنشتاين، وفريق المساءلة والاتساق والشفافية، ونحن نؤيد الإعلان الصادر عن فرنسا والمكسيك بشأن تنظيم استخدام حق النقض. أيرلندا مستعدة للعضوية في عام ٢٠٢١، في مجلس أمن أكثر تمثيلا وجرى إصلاحه على نحو أكبر، مجلس مجهز بصورة أفضل للتصدي لأخطار القرن الحادي والعشرين التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

إن تحقيق كل دولة من الدول الأعضاء لقيم الأمم المتحدة الأساسية من شأنه أن يعني عالما أكثر عدلا وأكثر ازدهارا وأكثر استدامة لهذا الجيل وجميع الأجيال من بعده. وأود أن أختتم بكلمات الشاعر الأيرلندي الراحل سيموس هيني، ”بدأت التفكير في الحياة كأنها سلسلة مويجات تتسع دائرتها من مركز أصلي.“

في سنة ٢٠١٥، وهي سنة تذكارية مميزة جدا بالنسبة لنا، حان الوقت للتأمل في محورنا الأصلي – ميثاق الأمم المتحدة – وقد حان الوقت لنا جميعا نحن الدول الأعضاء الـ ١٩٣ بأن نلتزم مجددا بالوفاء بالعهد الكبير الذي قطعناه وهو: إقامة عالم يسوده السلم والعدل والازدهار.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد الرويعي (البحرين).

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موسى فكي محمد، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في جمهورية تشاد.

السيد محمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): قبل خمسة عشر عاما، رحبنا بالإجماع باعتماد إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) والأهداف الإنمائية للألفية بوصف ذلك ردا مناسبا على المشاكل المتعلقة بالفقر التي تواجه العديد من بلداننا. وباعتمادنا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١/٧٠)، فقد أكدت الجمعية العامة مرة أخرى، في دورتها السبعين، تصميم الدول الأعضاء على مكافحة الفقر بالتماس طرق وسُبل جديدة لتعزيز التنمية. إن النجاح في تنفيذ الخطة سوف يتطلب ردودا مشتركة مناسبة على التحديات العديدة التي تواجه العالم.

بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، سوف يتوقف النجاح في هذا المسعى على حالتها الأمنية وقدرتها على تمويل خططها واستراتيجياتها. تواجه تلك البلدان تحديات يومية تشمل الإرهاب وهبوط في أسعار الصادرات. إن التنفيذ الناجح لهذه الخطة الإنمائية الجديدة سيتوقف أيضا على تضامن البلدان المتقدمة النمو مع البلدان النامية من حيث تقديم التمويل الفعّال لها. لذلك نعلّق آمالا كبيرة على ترجمة نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي انعقد في أديس أبابا، إلى واقع ملموس.

إن موضوع هذه الدورة، ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“، يعني أنه ينبغي لنا أن نضع في قلب مناقشتنا

العامة مسألة التصدي للتحديات التي تواجهها منظمتنا حاليا، أي أكثر التحديات تعقيدا التي تشمل النزاعات المسلحة، والإرهاب والهجرة. ومما لا شك فيه أن أفريقيا إحدى البؤر في ذلك المجال، بالنظر إلى المآسي المتعددة التي تحدث هُناك.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، نجد أن الصدامات الدموية الكبيرة التي حدثت في الأيام الأخيرة تعرض للخطر الانتصارات التي تحققت بشق الأنفس خلال فترة الانتقال. ويجب على المجتمع الدولي أن لا يستسلم، بل عليه مد يد المساعدة بتقديم الدعم اللازم إلى ذلك البلد الخارج من هذه المرحلة، دعم يتصل بالميزانية لعقد الانتخابات في غضون الإطار الزمني المحدد لها.

أما في حوض بحيرة تشاد، فلم تتوقف الأعمال الإرهابية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام الإرهابية ضد بلدان المنطقة دون الإقليمية وبصورة فعلية يوميا، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي لحقت بتلك الجماعة خلال العمليات العسكرية التي قام بها ائتلاف جيوش تلك البلدان. وتم تشكيل قوة عمل مشتركة متعددة الجنسيات تتألف من الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد لوقف الاعتداءات التي ترتكبها تلك المجموعة الشريرة. وما برحنا واثقين من أنه بفضل تكثيف هذا التعاون العسكري، سنتمكن، مرة أخرى وإلى الأبد، من القضاء على هذه الجماعة الإرهابية الشريرة. ونتوقع أيضا من الأمم المتحدة ومن جميع شركائنا تقديم الدعم المادي، والمالي واللوجستي لتلك القوة.

بالإضافة إلى العمل العسكري، قررت هذه البلدان اعتماد برنامج إنمائي طارئ لمساعدة أضعف الفئات السكانية في مكافحة الأسباب الجذرية لعدم الأمن والمرتبطة بالفقر. هذه المبادرة، التي نشأت في لجنة حوض بحيرة تشاد، تنطوي على تغيير في النهج من حيث جهود السلم والأمن في المنطقة، وهي مبادرة جديرة بدعمنا.

أما في مالي، وعلى الرغم من وجود القوات الدولية هناك، فإن المجموعات المسلحة تشكك بدرجة كبيرة في اتفاقات السلام التي تم التوقيع عليها مؤخرا في مدينة الجزائر والتي تهدف إلى العودة بذلك البلد إلى مكانته بوصفه ملاذا للسلم والتسامح كما كان على الدوام. تحض تشاد جميع الأطراف على التحلي بالحكمة واحترام التزاماتها في تنفيذ الاتفاقات الآنفة الذكر.

وفي ليبيا، فإن وجود من العناصر المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال يساهم في انهيار ذلك البلد ويمثل مصدرا آخر للقلق، بل يعمل حتى على زعزعة الاستقرار في أفريقيا بأسرها، وبصورة خاصة في البلدان المجاورة، بمن فيها تشاد. ونحض جميع الأطراف على القيام بسرعة بوقف العنف وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وفي جنوب السودان، تعمل تشاد بهمة مع عدد من البلدان الأفريقية لإنهاء الحرب الدائرة هناك بين الأخوة. ولا بد للجهات الفاعلة السياسية من بذل كل جهد ممكن للتركيز فقط على بناء دولتها الفتية. ويجب على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المخصصة المناط بها دعم جهود الوساطة أن تظل حازمة وتعمل على نحو متماسك للتوصل إلى حل دائم لهذه الأزمة المروعة.

أما في السودان، فنؤيد عقد الحوار الوطني المزمع إجراؤه في الشهر المقبل، ونهيب بالطبقة السياسة كلها وبجميع المجموعات المسلحة أن تشارك في العملية.

إن معظم الأزمات الأفريقية تنبع من التخلف أو يذكيها التخلف. لذلك اتخذت عدة مبادرات، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي وُضعت في عام ٢٠١٣، مما أعطى آمالا كبيرة لبلدان المنطقة التي تواجه تحديا مزدوجا يتمثل في عدم الأمن والتخلف. ولكن من المؤسف،

أن الإعلانات التي صدرت في سياق الاستراتيجية تستغرق وقتا طويلا لكي تترجم إلى واقع ملموس.

إذ أنتقل إلى بقية العالم، لا يزال النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من دون حل، مما أطال من أمد معاناة الشعب الفلسطيني وضاعف من سخط جميع الأطراف. لقد حان الوقت للتغلب على العقبات النفسية بتعزيز إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل. إن رفع علم فلسطين بالأمس داخل مجمع الأمم المتحدة، كما نأمل، يُمثل خطوة هامة نحو إيجاد حل سلمي لهذا النزاع، وهو نزاع قديم قِدَم منظمتنا.

بالإضافة إلى هذا الصراع الذي لا نهاية له، نشهد أزمات عنيفة بشكل خاص في العراق، وسوريا واليمن. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لمساعدة هذه البلدان على التغلب على تلك المآسي التي بدت آثارها ملموسة، ليس فقط في الشرق الأوسط بل أيضا في بقية أرجاء العالم. يتعرض السلم والأمن الدوليان لتهديد خطير جراء ما يحدث الآن في ذلك الجزء من العالم. فالتطرف الديني والإرهاب وجدا تربة خصبة للغاية للتمدد.

إن حالات الأزمات التي وصفناها من فورنا تُساهم مساهمة كبيرة في الزيادة المفاجئة في الإرهاب وفي تشكيل الجماعات الإجرامية من جميع القطاعات. وإن الإرهاب الذي لا يدخر قارة أو مجتمعا، سرعان ما يصبح وباء عالميا. وأعمال العنف الشديد التي تُرتكب ضد القطاعات السكانية المسالمة تحت ذرائع دينية أو مذهبية تتعارض مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والمبادئ الدينية أيضا.

في أفريقيا، فإن الدول التي تكافح الإرهاب تُضطر إلى إنفاق نصيب الأسد من مواردها على الأمن بدلا من إنفاقه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبلدي، تشاد، يشهد هذه الحالة.

وقد وقعنا مؤخرا ضحية لتلك الآفة وذلك بوفاة ما يقرب من ١٠٠ شخص تم اغتيالهم في هجمات إرهابية في العاصمة وفي جزر بحيرة تشاد. ولذلك، فإن تشاد تدفع ثمن تدخلها ضد الجماعات الإرهابية في مالي ونيجيريا، التي ألحقت بها خسائر فادحة، ولكن تشاد لن تستسلم. وستواصل ملاحقة تلك الجماعات الإرهابية بلا هوادة. وكل ما نطلبه من شركائنا هو منحنا دعما ماليا وتقنيا قويا من أجل تمكيننا من توفير الاستجابة اللازمة في هذه الحرب الغامضة.

إن القدرة التي يتمتع بها الإرهابيون والجماعات المتطرفة على إحداث الضرر العابر للحدود، تتطلب منا استجابة جماعية وسريعة. والسبيل لمكافحة الإرهاب معا هو تجميع ما لدينا من موارد واستراتيجيات الاستجابة من خلال تكثيف التعاون الإقليمي والدولي. وفي ذلك السياق، نقترح إعلان عام ٢٠١٦ عاما لمكافحة الإرهاب. وستكون فرصة للتفكير بجدية في الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، والسُبُل والوسائل الكفيلة باحتوائها والقضاء عليها على المدى الطويل.

وقد أدت الزيادة في عدد الأزمات وخطورتها إلى ظاهرة لم يسبق لها مثيل في العالم من حيث الحجم، وهي الهجرة. والواقع أن العالم ظلّ يشهد، منذ بضعة أشهر، زيادة غير متوقعة في الهجرة الدولية. وهذه العواقب مأساوية بالنسبة لمئات الآلاف من النساء والأطفال الذين يسعون سعيا حثيثا نحو حياة أفضل. ولن يتمكن المجتمع الدولي من وضع حد لهذه الهجرة إلا إذا تم التوصل إلى حلول مناسبة لأسبابها الجذرية والكامنة، وبصورة خاصة حل النزاعات والقضاء على الفقر في بلدان المنشأ.

ونحن بحاجة أيضا إلى إيجاد حلول للآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين في جميع أنحاء العالم. أنهم أيضا بحاجة إلى مساعدتنا. وتشاد هي البلد الأفريقي الثاني من حيث أعداد اللاجئين والعائدين والمشردين على أراضيها، ويقدر عددهم

بأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد أتوا من المناطق الواقعة على حدود تشاد، ولا سيما دارفور السودانية وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا وليبيا. وهم يعيشون في ظروف بيئية وإنسانية صعبة.

ومرة أخرى، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كل البلدان الصديقة، وخصوصا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، والمنظمة الدولية للهجرة، على تقديم الدعم إلى المحتاجين، وعلى أنشطة الدعوة التي يقومان بها من أجل بلدنا.

وما برح العالم يواجه، منذ فترة، تهديدا مروعا، وهو تغير المناخ. وسوف تتم معالجة ذلك في مؤتمر كبير بباريس يعقد الشهر المقبل. وسيكون لتشاد حضور نشط في هذا المؤتمر لأنها واحدة من الضحايا الرئيسيين للتدهور الناتج عن تغير المناخ. ونحن بلد من بلدان منطقة الساحل المهددة بالجفاف والتصحر، ونحن نشعر بالعجز أمام الجفاف التدريجي لبحيرة تشاد. ويحدونا أمل قوي في أن تفضي المفاوضات إلى اتفاق، وأن تعطينا بعض الأمل في أن نتمكن من إنقاذ كوكبنا، بما في ذلك بحيرة تشاد المهددة بالخطر.

ويتزامن الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة مع مناسبة سعيدة، وهي تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، الأمر الذي ترحب به تشاد. ونحن نشيد بالشجاعة التي أبداها قادة هذين البلدين من أجل تحقيق هذه النتيجة. ونحثهم على مواصلة حوارهم البناء حتى نشهد رفعا نهائيا وكاملا للحصار المجحف الذي تعاني منه كوبا منذ عقود، مما سيمكن هذا البلد من استعادة المكانة التي تستحقها في مجتمع الدول.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، يود وفد تشاد أن يهنئ الرئيس على انتخابه، وأن يقدم الشكر لسلفه على عمله المتميز. كما نشيد بالأمين العام لمنظمتنا على سعيه الشخصي والمستمر من أجل تحقيق السلام والأمن في العالم.

ويحدوني الأمل في أن تتكلل هذه المناقشة العامة بالنجاح، وقبل كل شيء، في أننا سنصبح أكثر وعيا بمسؤولياتنا الفردية والجماعية. ونأمل أيضا أن توجه الإنسانية نحو السلام والأمن والاستقرار والازدهار.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥.